وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة ابن خلـــدون – تيـــارت –
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلوم التجارية

مذكـــرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: الاقتصاد والتنمية

بعنوان:

التنمية البشرية كمعيار لتحقيق الإقتصاد المعرفي في الجزائر بالإشارة إلى مؤشر المعرفة (2000-2010)

"دراسة حالة إتصالات الجزائر – تيارت –"

إعداد الطالب:
ساعد محمد

تحت إشراف الدكتور:
شريط عابد.

لجنة المناقشة

أ.د.راتول محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د. شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مشرفا
د. زيدان محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	مناقشا
د. عزي لخضر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مسيلة	مناقشا
د.مدني بن شهرة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجـــامعية: 2010– 2011

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العـــــنـــــــــوان	رقم الصفحة
1	دلالة مؤشر التنمية البشرية	13
2	القيمة العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية	15
3	القيمة العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية المرتبطة بالجنس	21
4	القيم العظمى و الدنيا لعناصر التنمية البشرية	25
5	إحصائيات براءات الاختراع	59
6	مؤشرات تكنولوجيا الاعلام و الاتصالات حسب الاونكتاد	73
7	دليل الربط الشبكي	75
8	مستوى تعليم اليد العاملة بماليزيا	107
9	مرتبة الجزائر في العديد من المؤشرات عن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي	112
10	مراكز و هيئات البحث و التطوير في الجزائر و تعداد الباحثين	113
11	التوزيع القطاعي لهياكل البحث	115
12	الإبداعات التكنولوجية المحصاة حسب طبيعتها	116
13	إحصائيات براءة الاختراع المسجلة في الجزائر و بعض الدول الأخرى	118
14	سعة التشبع	119
15	ترتيب الجزائر لسنوات (2003-2006) بالنسبة لمؤشرات التكنولوجيا عالميا	134
16	عدد مشتركي الانترنت و الهاتف على عدد السكان	135
17	وضعية المعدات الهاتفية	135
18	دراسة منتوجي وال و فيلاير	136
19	طلبات الهاتف المقدمة	136
20	الخطوط الهاتفية السلكية المعطلة	136
21	الخطوط الهاتفية المقطوعة	137
22	تقديم الموظفين حسب الفئات المهنية لسنة 2010	137
23	الموظفين حسب الخبرة لوكالة تيارت	137
24	عدد الموظفين المكونيين بحسب التخصص	139
25	عدد الموظفين المكونين بحسب التخصص لسنة 2010 لبعض المدن الجزائرية	140
26	الموظفين حسب الجنس بالنسبة لوكالة تيارت	140
27	الموظفين حسب الجنس و المنطقة	141

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	العلاقة التبادلية بين التكنولوجية و التنمية البشرية	24
02	أهم المصطلحات المرادفة لاقتصاد المعرفة	47
03	الإنفاق على البحث و التطوير في البلاد العربية	57
04	المنشورات العلمية	62
05	طرق تجميع البيانات لميزان المدفوعات التكنولوجي بحسب المنطقة التعاون و التنمية	63
06	التعليم الذاتي المستمر و أثره على الاقتصاد المعرفي	66
07	متطلبات النظام الانتاجي الجديد	69
08	دليل جاهزية الربط الشبكي	72
09	نموذج الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري في التجارة الإلكترونية	80
10	نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الرقمية	85
11	الدعائم الأربعة لاقتصاد المعرفة	90
12	التسجيل في المرحلة الثانوية	111
13	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	126
14	الموظفين حسب الخبرة لوكالة تيارت 2010	138
15	تكوين و تأطير الموظفين لسنة 2010	139

الملخص

تزايد الاهتمام في الحقبة الأخيرة بالأبعاد البشرية للتنمية و جوانبها المختلفة، حتى صار العنصر البشري غاية التنمية و ليس وسيلتها فقط، و الملاحظ أنه استعملت مصطلحات متعددة لتلك التنمية(تنمية رأس المال البشري و تنمية العنصر البشري و تنمية الموارد البشرية)، ولقد دارت نقاشات واسعة حول استعمال هذه المصطلحات إلى أن انتهت إلى غلبة واضحة لصالح استعمال مصطلح التنمية البشرية.إذ أصبح اليوم من المؤكد الدور المنوط بالتعليم في التنمية و المرور إلى ما بات يعرف باقتصاد المعرفة الذي قام على أنقاض تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و هذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا. حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار العام للتنمية البشرية المستدامة، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى لمحة عن اقتصاد المعرفة ، أما الفصل الثالث تناولنا الآليات المساعدة على تبني إقتصاد معرفي متطور و قد قمنا بتجسيد هذا الجزء النظري في الفصل الرابع الذي تضمن دراسة حالة إتصالات الجزائر بوحدة (تيارت).

الكلمات المفتاحية:

التنمية البشرية، الاقتصاد المعرفي، المعرفة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

Résumé :

En recours récemment aux dimensions humaines et ces divers aspects et deviendra l'élément humain l'objectif visé et non un moyen. Constatant l'usage de multiples conceptions quant à ce genre de développement ; développement du capital humain, développement d'élément humain et développement des ressources humaines), après un long débat on finira par appeler "*Le développement humain*".

L'apprentissage en matière de développement revêtu une importance primordiale et issu ce qu'on appel de l'Economie de Savoir qui fondu sur la technologie, la connaissance et la communication ce nous avons parvenir par la présente étude. Où nous avons abordé au 1e chapitre le cadre général du développement humain durable, pour le 2e chapitre est un aperçu sur l'économie de savoir, pour 3e chapitre les moyens aidant à l'adoption de l'économie de savoir progressé. Enfin au chapitre 4 est une concrétisation de tous ce qui dit précédemment ; est une étude de cas l'Algérie télécoms il s'agit de l'unité de tiaret.

Mots clés : Développement humai, Economie de savoir, Connaissance, Technologie de télécommunication.

المقدمة

مقدمة :

كان مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، و حتى نهاية عهد الثمانينات قاصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات مادية ،و لكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، و نظرا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة لذا فإن قدراتها تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة و مدربة و قادرة على التكيف و التعامل مع أي جديد بكفاءة و فعالية. و ما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري و تحويله إلى طاقة و ميزة تنافسية عالية، و قد كان ثمار ذلك أن حققت إقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو و أصبحت مثلا يقتدى به لكل من أراد أن يلتحق بركب التقدم، و حتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، و هو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان و ما تتمتع به من جودة و كفاءة عالية باعتبارها مدخلا لاستثمار الموارد البشرية و أحد محددات النمو الاقتصادي. و لقد توصلت الجهود الدولية إلى إدراج عدد كبير من مؤشرات التنمية البشرية بغرض قياس جهود دول العالم في تحقيق أعلى مؤشرات التنمية.

ومن المسلم به اليوم ،أن التنمية البشرية تتوقف على مدى فاعلية البحث العلمي و قدرته على استيعاب الانفجار المعرفي،و مواكبته للتحولات الجدرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصال و انفتاحه على محيطه الاجتماعي و الاقتصادي.إن ثروة الأمم اليوم لا تقاس بما هو مخزون في أرضها من معادن، و إنما بكثرة باحثيها و علمائها. اذ أصبح اليوم من المؤكد الدور المنوط بالتعليم في التنمية و المرور إلى ما بات يعرف باقتصاد المعرفة، ومع قدوم القرن الحادي و العشرين اتجه الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على تكنولوجيا المعلومات. كما يشهد العالم ازديادا مضطردا لدور المعرفة و المعلومات في الاقتصاد: فالمعرفة أصبحت محرك الانتاج و النمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات و التكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها.و بدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل: مجتمع المعلومات، و ثورة المعلومات، و اقتصاد المعرفة، و اقتصاد التعليم، والموجة الثالثة و غيرها.

وفي ظل وجود تركمات اقتصادية،تاريخية وسياسية ومعرفية مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة نقائص تقف في وجه اية محاولة للاندماج الايجابي السريع في اقتصاد المعرفة، كغياب

المستوى المطلوب من البني التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنات خاصة ما يتعلق بالتكنولوجية اللاسلكية والاقمار الصناعية والهواتف النقالة وارتفاع كلفة استخدام الانترنات والاستحواذ اللغة الانجليزية على 80% من مواقعها مع ضعف اهتمام بها وانعدام او ضعف الوعي باهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الاحيان اضافة الى افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنه من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعدام الثقة لإجراء المعاملات والسداد عبر الانترانت،وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترانت.

انطلاقا من ما سبق،تتبلور المقولة الرئيسية التي تسعى الدراسة الى اختبارها، والتي تطرح مجموعة من الاسئلة يمكن بلورتها في اشكالية البحث من خلال التساؤل التالي: **الى أي مدى اصبحت التنمية البشرية المستدامة مدخلا استراتيجيا للولوج في اقتصاد المعرفة؟**

الفرضيات:

هنالك معطيات يجب الأخذ بها، واعتبارها فرضيات تمكننا من الاجابة على التساؤل المطروح،والاستعانة بها لحل اشكالية البحث،نوجزها في النقاط التالية:

- مؤشرالمعرفة إحدى سبل الوصول إلى اقتصاد المعرفة.
- الاقتصاد الجديد أو بالأحرى الرقمي قائم على اساس الكفاءات البشرية .
- التطبيق الناجح لأي استراتجية من استراتجيات التنمية البشرية يؤدي الى دمج البلاد في اقتصاد المعرفة.
- افتقاد الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية ،هو ما جعلها تتأخر عن مواكبة الركب الحضاري المتعولم وكذا الانتقال الايجابي نحو المعرفة.

أهمية الموضوع:

كانت الثورة في أوروبا أن تقضي في سبيل تعظيم الإنتاج وكنز الأرباح على إنسانية الإنسان ونفسية وحياته الاجتماعية،و في الألفية الماضية أعلنت ضرورة إعادة الاعتبار "فكرا وممارسة" للفرد ككائن بشري له ميولاته ورغباته وقدراته وليس كمجرد عامل من عوامل الإنتاج أو كتلة صماء. وهو ما دفع اغلب دول التقدم الحضاري حاليا إلى تعظيم الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة، وجعلها مؤشر لقياس مدى النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وتحسين الميزة التنافسية للمؤسسات ومدخلا استراتيجيا للولوج بالبشرية (في ظل العولمة الاقتصادية)، نحو عصر المعلومات واقتصاد المعرفة في

ظل ذلك، تجدها الدول النامية ومن بينها الجزائر صعوبة كبيرة في استدراج ما فاتها، واللحاق بالركب الحضاري المتعولم لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة. إلا أنها مجبرة على تحضير آليات الانتقال الايجابي نحو مجتمع المعرفة، ومن هنا تظهر أهمية الموضوع في إبراز دور التنمية البشرية كمعيار من خلال مؤشراتها و استراتيجياتها في دمج البلاد في الاقتصاد الجديد.

دوافع اختيار الموضوع:

❖تم اختيار هذا الموضوع لعدة اسباب منها:

❖أهمية الموضوع كون اقتصاد المعرفة اصبح من المفاهيم الحسابية في النشاط الاقتصادي.

❖الرغبة في معرفة اثر التنمية البشرية في اقتصاد المعرفة.

❖نقص الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

إن التركيز العالمي على التنمية البشرية المستدامة كإحدى سبل الوصول إلى مجتمع المعرفة لا يترك الجزائر أي مجال للتردد والمماطلة إن هي قررت الاندماج بسرعة وبشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية، المتجهة في ظل العولمة الاقتصادية نحو اقتصاد المعرفة الذي قابله (في الضفة المتخلفة)، ما يعرف بالفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة هذا الاقتصاد الجديد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة.

وعليه يهدف هذا البحث إلى إبراز اثر وإسهام التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص الاندماج الايجابي السريع (غير المتسرع) في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر.

حدود الدراسة:

من خلال دراستي المتواضعة التي تناولت فيها التنمية البشرية كمعيار لتحقيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر، تلقيت عدة صعوبات منها قلة المراجع رغم توفرها في المكتبات الجامعية، إذ لم نلقى المساعدة الكافية من قبل موظفيها، نظرا لحداثة مفهوم هذا الاقتصاد ببلادنا خاصة و الدول العربية عامة، هذا فيما يخص الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي لم نلقى المساعدة الكافية من طرف إطارات و أعوان مؤسسة اتصالات الجزائر بوحدة تيارت ، نظرا للتعليمات الفوقية الصارمة من المؤسسة الأم .

المنهج والأدوات المستعملة في البحث

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي في نفس الوقت واتخذنا جميع المعلومات والحقائق كسبيل للوصول الى النتائج المسطرة وذلك رغم بعض الصعوبات التي واجهتنا والتي تتمثل في نقص المراجع والادوات التي يمكننا الاستناد بها.

يتجسد هذا المنهج المتبع في دراسة حالةو التي قمنا بها في شركة اتصالات الجزائر بوحدة تيارت،وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوثائق الرسمية التي قدمت لنا من طرف المؤسسة واللقاءات التي اجريت مع مؤطري المؤسسة، ونظرا لاهمية الموضوع وللاجابة على كل التساؤلات المطروحة في الاشكالية قمنا بتقسيم بحثنا الى خمسة فصول .

الدراسات السابقة:

دراسة للباحث: الأستاذ عبد القادر جفلات بعنوان: متطلبات الانتقال الى اقتصاد المعرفة، وقد تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة وكدا تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر،حيث توصل إلى أن هناك أربع دعائم يقوم عليها اقتصاد المعرفة وهي النظام التعليمي والذي نحن بصدد تناوله في دراستنا، البنية التحتية_خطوط الهاتف و الأنترنت بمعنى تكنولوجيا الاعلام والاتصال* ، نظام الابداع * براءات الاختراع و المقالات العلمية، الإطار الاقتصادي و المؤسسي. وتوصل الى أن معدلات النمو المحققة في الجزائر ليست المعدلات المثلى، وذلك مقارنة بالمجهودات المبذولة و الامكانيات التي تمتلكها الجزائر. و يشير الأستاذ عبد القادر جفلات في بحثه عن ضرورة اقتصاد المعرفة للجزائر إلى أن عدد المقالات العلمية المنشورة لا يتعدى 541 لكل مليون ساكن و هي نسبة ضئيلة لا تبرز الطاقات البشرية من الباحثين المتوفرة في الجزائر.

دراسة الباحث: دويس محمد الطيب بعنوان: براءات الاختراع و التنافسية، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بجامعة ورقلة للعام الجامعي 2005.

وقد تناولت هده الدراسة وضعية الإبداع و المقالات العلمية وتكاليف البحث و التطوير في الجزائر و توصل فيها إلى أن التعداد الاجمالي لبراءات الاختراع في بعض الدول العربية كمصر وتونس هو ثلاثة أضعاف ما سجل بالجزائر أما فيما يخص الطلبات المودعة بالجزائر مقارنة مع دول الجوار كتونسيون يودعون ضعف ما يودعه الجزائريون، و أرجع هذا الى هجرة الأدمغة الى الخارج. و أن المقالات العلمية فعددها محدود جدا، أما فيما يخص تكاليف البحث لا يتعدى المبلغ الواحد في المائة من الدخل الوطني.

دراسة للباحث: الأستاذ الدكتور هاشم الشمري بعنوان الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر والتوزيع بعمان لعام 2008، وقد تناولت الدراسة تأثير الاقتصاد المعرفي في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من البلدان، حيث أنه اختار نماذج من الاقتصاد الأمريكي و من ثم تطرق إلى اقتصاد التنين الأسيوي و عرج على الاقتصاد العربي.

وقد توصل الباحث إلى: مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول موضوع الدراسة و بنسب متفاوتة، اد ساعد الاقتصاد المعرفي في التخفيف من حدة البطالة في أغلبة الدول موضوع الدراسة – الهند و اليابان و الصين و الإمارات و مصر و السعودية– عدا الو أ م التي اعتمدت على استيراد العقول الهندية و اليابانية، إضافة إلى إقامتها المشاريع في خارج الوأم مما ساهم في حرما آلاف المتخصصين من فرص العمل و توفيرها لمواطني الدول المستضيفة. و توصل أيضا إلى مساهمة عمليات الإنفاق على البحث و التطوير بشكل كبير في رفع القدرة الاقتصادية للعديد من الدول كما هو الحال في الوأ م و اليابان. ووسعت تكنولوجيا المعلومات نفوذ العديد من الدول في السوق كدولة الإمارات العربية المتحدة التي ساهمت من خلال مدينة دبي للأنترنت في أن تستقطب معارضها السنوية أغلبية الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وهي فرصة كبيرة لها في عرض منتجاتها و آخر ما توصلت إليه في مجال تقنية المعلومات.

الدراسات الأكاديمية: تناولت الدور المباشر للتكنولوجيا في النمو الاقتصادي و جاءت كرد فعل لدراسة تاريخية نشرها موسسين ابراموفيتش عام 1956 عن التطور الاقتصادي الأمريكي منذ عام 1870 .

و قد توصلت هده الدراسة إلى أن جزءا صغيرا فقط من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة عوامل النمو المعروفة حينها و هي (رأس المال، الأرض، العمالة) وأن الجزء الأكبر من نمو الإنتاجية الأمريكية يجب إرجاعه إلى سبب كلي غير معروف. وفيما بعد توصل ابراموفيتش إلى أن السبب أو العامل الكلي الغير معروف مرده جهل وقلة ملاحظة الأكاديميين بخصوص أسباب النمو الاقتصادي وهده الدراسة سرعان ما تعززت بدراسة لروبرت سولو، فقد توصل إلى أن السبب المبهم وغير المعروف هو التغير الفني أو التقني و أوضح سولو أن هدا التغير يشتمل على عدة مسببات ترفع الإنتاجية (غير رأس المال و العمالة) ودلك مثل التنظيم الجيد و المعرفة التكنولوجية المتطورة والتعليم الجيد.

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول تتناول الاطار العام للتنمية البشرية المستدامة وبدوره ضم في المبحث الأول مفاهيم أساسية للتنمية البشرية، أما المبحث الثاني مؤشرات التنمية البشرية و في المبحث الثالث و اقع التنمية البشرية في الجزائر،أما الفصل الثاني تطرقنا فيه الى لمحة عن اقتصاد المعرفة و بدوره قسم الى ثلاث مباحث، ضم في المبجث الأول ماهية اقتصاد المعرفة، أما المبحث الثاني مؤشرات اقتصاد المعرفة و في المبحث الثالث تناولنا معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات ، أما الفصل الثالث تناولنا الاليات المساعدة على تبني اقتصاد معرفي متطور وبدوره ضم في المبحث الأول خلق مناخ تكنواقتصادي لاكتساب و استغلال المعرفة، أما المبحث الثاني تناول وضع استراتيجيات للتنمية البشرية لدمج البلاد في اقتصاد المعرفة، و المبحث الثالث ضم دور التنمية البشرية في دمج البلاد في الاقتصاد المعرفي، وقد قمنا بتجسيد هذا الجزء النظري في الفصل الرابع الذي يتضمن دراسة حالة اتصالات الجزائر بوحدة تيارت.

الفصل الأول

الإطار العام للتنمية البشرية المستدامة

اكتسب مفهوم التنمية البشرية ذيوعا بحلول عام 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، و في محاولة إخضاع تجربة دول شرق آسيا للتشخيص التنموي بمخبر تاريخ الفكر الإقتصادي. نجد أن تفسيرها يندرج تحت مفهوم التنمية البشرية، و يقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، و أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر و بالتالي تقوم التنمية البشرية على محوريين أساسيين هما:

- بناء القدرات البشرية التي تمكن من التوصل إلى مستوى راق في الرفاه الإنساني.

- اكتساب المعرفة و الحرية.

و لتحقيق هذه الأهداف نشرت الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم مفهوم جديد تمثل في مؤشر التنمية البشرية، يهدف إلى قياس التقدم البشري و نوعية الحياة على المستوى العالمي، و بعد عدة سنوات انتشر هذا المؤشر و تبنته مختلف الدول في قياسها للتقدم التنموي المحلي، و قد شهد مفهوم التنمية البشرية تطورا تدريجيا.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990 و حتى سنة 2001 وفي الوقت الذي تتسابق فيه العديد من دول العالم لرفع مستويات التنمية البشرية لديها يتضح أن أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر، مازال أداءها ضعيفا في محاور التنمية البشرية الأساسية إذ أظهرت التقارير أن الدول العربية مازالت في مواقع مهمشة على الصعيد العالمي.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل الإطار العام للتنمية البشرية، ففي المبحث الأول نعرض مفاهيم التنمية البشرية و في المبحث الثاني نتناول فيه مؤشراتها و من ثم نبرز واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتنمية البشرية المستدامة

يعد مفهوم التنمية البشرية المستدامة، من المفاهيم الحديثة التي تعاني شحة في الكتابات التي تتناوله، كما أن هناك قصورا في بعض الكتابات التي تناولت المفهوم في تحديدها لرؤية واضحة و توضيح أبعاده بصورة جلية. ولقد ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة كرد فعل على أزمة الدولة و أزمة السوق في قيادتهما لعملية التنمية. إذ أن الدولة ظلت و لزمن طويل تعتبر هي القائد الرئيس لعملية التنمية، و ذلك من خلال انتهاج سياسات تهدف إلى توفير الضمان الإجتماعي و القضاء على الفقر و البطالة و غيرها، ونتيجة لظهور وتنوع المشاكل السياسية و الإجتماعية التي رافقت التركيز على التنمية الإقتصادية، بما في ذلك ارتفاع نسبة الفقر، و تزايد عدم المساواة بين الطبقات، و ظهور نمط جديد من مشكلات الصحة، الأمر الذي أدى إلى مراجعة شاملة لمفهوم التنمية و نماذجها تمخضت عن إعادة تعريف مفهوم التنمية و استراتيجياتها، من خلال المؤتمرات و التقارير الدولية. و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية

هناك العديد من التعاريف التي جاءت لتوضيح مفهوم التنمية البشرية، و فيما يلي بعض التعاريف حول التنمية البشرية: " تعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم و الصحة و التغذية و ما إلى ذلك، بل بأنها (إضافة إلى ذلك) تعني انتفاع البشر بقدراتهم و بالتحسينات فيها، سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضا من التنمية بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف"[1]

إن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس، بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية و من هذا المنظور، فإن التنمية البشرية تعني ضمنا تحويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي أو بالوضع السياسي، كما أن التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية و المعرفة كأداة مرشدة و أدوات إعتماد هذه الخيارات[2].

إلا أنه من أهم التعاريف، هو تعريف هيئة الأمم المتحدة من خلال تقاريرها عن التنمية البشرية التي تتابع صدورها منذ عام 1990.

---

[1]- محمود عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية و تطبيقية ، قسم الإقتصاد جامعة الإسكندرية، 2003 ص181.

[2]- حسين عبد القادر صالح، الموارد و تنميتها: أسس و تطبيقات على الوطن العربي ، دار وائل للنشر، عمان 2002 ص 348.

و كان تعريفها كما يلي: " بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، و أهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة و خالية من الأمراض، و أن يحصلوا على قدر معقول من التعليم و أن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية و حقوق الإنسان و احترام الإنسان لذاته ".[1]

و منه و من خلال تعريف التنمية البشرية، طبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يمكن أن نستنتج أن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات الناس و تتحدد هذه الإختيارات، من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية بالإضافة ما يمكن أن يكون متاحا من سلع و خدمات و معارف لتلبية هذه الإختيارات، التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام و الشراب و السكن و التعليم و الصحة و البيئة النظيفة ... الخ إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع.

و من حيث المبدأ فإن هده الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية و تتغير بمرور الوقت، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاثة هي كالآتي[2]:

1- أن يحيا الإنسان حياة مديدة و صحيحة.

2- أن يكتسب المعرفة.

3- يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

فمضمون التنمية البشرية أن يصبح الناس هم مركز التنمية و محورها فالتنمية البشرية تنصرف إلى تنمية الناس بالتركيز على تكوين و بناء القدرات البشرية كما أنها تنمية من أجل الناس لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية و التوزيع العادل لثمارها و هي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تعمد إلى توسيع اختياراتهم و تعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات و يلاحظ تكامل هذه الأبعاد الثلاثة مع بعضها حيث يدعم كل منها البعدين الآخرين و تتعثر التنمية البشرية حين يتخلف أحد هذه الأبعاد فمثلا إذا ما توفر لشخص ما مستوى تعليمي جيد فإنه لا يتمكن من أن يحي حياة طيبة إذا حرم من مصدر للدخل يمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لهذه الحياة و إذا ما توفر له التعليم و الدخل المناسب يفقد الإحساس بمردود ذلك على رفاهيته إذا ما حرم من فرص المشاركة و الإدلاء برأيه فيما يجري حوله، و المقصود هنا توسيع مفهوم

[1] - منال طلعت محمود، المواد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 133.

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 93، ص 3.

المشاركة الشعبية لتشمل جميع جوانب التنمية، فالأسواق يجب إصلاحها لكي تتيح لكل امرئ إمكانية الحصول على المزايا التي يمكن تحققها، و الإدارة يلزم أن تكون لا مركزية لكي تتيح وصولا أكبر إلى صنع القرار[1].

و تجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا مباشر مع الديمقراطية من خلال تأكيدها سيادة القانون والضمانات الدستورية و بالمساواة و تكافؤ الفرص، و حرية التعبير فضلا عن المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني من جمعيات و نقابات. [2]

ترتكز تنمية الموارد البشرية على خمسة عناصر هامة متداخلة و لا تنفصل إحداها عن الأخريات، تلك هي:

التعليم، الصحة و التغذية، تحسين البيئة، العمل، الحرية السياسية و الاقتصادية، و في ما يلي تفصيل كل منها:[3]

أولا: التعليم

التعليم هو أساس التنمية بأكملها، فالتعليم مقياس حساس لمدى تحسين أحوال المعيشة، و في الأربعين سنة الأخيرة تضاعفت معدلات محو أمية الكبار في البلاد النامية، حيث زادت من 30% إلى 60%، هذا هو البيان الإيجابي أما السلبي فهو أن نسبة 40% المتبقية ستكون أشد أجزاء الأمية صعوبة في القضاء عليها، و ما يدعو إلى الأسف أن التعليم العام تضاءل مردوده حيث أن البلاد ذات الدخل المنخفض تناضل على مستوى غاية في الإنخفاض لإجراء إصلاحات في اقتصادها المثقل بالديون. ولم يعد التفاعل و الترابط بين التعليم و التنمية بحاجة إلى برهنة و تأكيد.[4]

ثانيا: الصحة و التغذية

الصحة الجيدة مطلب آخر من مطالب التنمية البشرية، و هنا يمكن القول بأن متوسط الأعمار في البلاد النامية تتزايد لكنها لا تزال أقل بكثير من متوسطات الأعمار بين المواطنين في المجتمعات الصناعية و التي تقدر بـــ: 76 عاما. و بالمثل تناقصت تدريجيا معدلات وفيات الأطفال في البلاد ذات الدخول المنخفضة، حيث وصلت عام 1986 إلى 6.9 % لكنها تظل حتى الآن أبعد بكثير عن نسبة 1% المسجلة في البلاد الصناعية.

---

[1]- امارتياص، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة العدد 303 ، مايو 2004، ص ص 8-9.

[2]- عبد الخالق عبد الله، البعد السياسي للتنمية البشرية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 290، 2003، ص 93.

[3]- منال طلعت محمود، مرجع سابق ص ص 141- 145.

[4] - فاروق اللقاني، تأملات في التعليم و العمل، مستقبل التربية اليونيسكو، العدد 4، 1983 ، ص ص 34-43.

إن سوء التغذية المؤدي إلى تدهور الصحة يعد تهديدا دائما لصحة الملايين من البشر في بلاد العالم النامي، ففي إفريقيا ابتليت بالجفاف لسنوات طويلة لا يزيد نمو الإنتاج الزراعي سنويا على 1% بينما يتصاعد معدل الزيادة السكانية ليصل إلى 3 % كل عام.

و بجانب الغذاء يعد الماء النقي و المرافق الصحية ضرورتان للصحة، و في السنوات الثمانية منذ بدأ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب و المرافق الصحية، تم إحراز النجاح في تزويد مياه آمنة للشرب لأكثر من نصف مليار إنسان، و مع ذلك فلا يزال 1.2 مليار من الأفراد بدون احتياجاتهم من المياه المخصصة للشرب، و حوالي 2 مليار آخرين يهدد صحتهم نقص المرافق الصحية، و منه فلا يمكن اكتشاف الثروة الإنسانية داخل البشر إلا عند تحريرهم من سوء التغذية و الأمراض التي تؤدي بهم إلى العجز.

ثالثا: البيئة

إن البيئة الجيدة أساس آخر من أسس متطلبات التنمية البشرية، و هي تتضمن إسكان صحي مناسب و بيئة طبيعية تتحمل سكان العالم، و اليوم نجد ما يقارب ثلث مسطحات الأراضي في العالم بنوع من أنواع التصحر و في بعض مناطق (الساحل) تطغى الصحاري على المزارع و القرى بمعدل عشرة أميال في كل عام لتحول الأراضي الخضراء إلى أراضي قاحلة. و كذلك فإن حياة البشر و صحتهم مهددة بتناقص طبقة الأوزون و الهواء الفاسد و الماء الملوث، ربما كان من العسير إيجاد حل لمشكلة توفير أحوال معيشية طيبة فهي مشكلة كبيرة في بلاد العالم النامي، فمن الأحياء الفقيرة ببعض الدول إلى الأكواخ في دول أخرى و التي تمثل صور مفزعة توضح أحوال عالمنا المعاصر و مع نهاية السنوات العشر القادمة من المتوقع أن يصل تعداد السكان في المناطق الحضارية بالعالم النامي إلى نحو 750 مليون نسمة، و كذا مشكلة التلوث في البلدان العربية أصبحت أكثر حدة منها في بلدان النموذج، لإمتلاكها للقرارات الثقافية و الإقتصادية التي تمكنها من التخفيف من أثارها، أما في البلاد العربية فقد وصل التلوث في بعضها إلى أن يكون خطرا مباشرا على صحة الناس جراء تلوث الأنهار والبحيرات و المياه الجوفية نجم عنها أمراض و مخاطر صحية عديدة. [1]

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993، ص ص 148-177.

رابعا: العمل المناسب

هو العنصر الرابع من عناصر التنمية البشرية، لكن مرة أخرى يهدد التصاعد المتنامي لأعداد السكان في المدن و في المناطق الريفية على حد سواء بالبطالة على نطاق واسع، ففي كينيا و هي إحدى أعلى دول العالم في معدل الزيادة السكانية، تقدر احتياجاتها من فرص العمل سنويا بنحو 330.000 فرصة عمل لابد من إيجادها للوصول إلى وضع مستقر في مجال العمل.

وفوق كل ذلك تقدر احتياجات البلاد النامية من فرص العمل على مدى العقدين القادمين بنحو 700 مليون فرصة عمل لابد لهذه الدول من إيجادها لمقابلة عدد مساو لها من الأفراد، و هذا العدد يمثل أكثر من الاحتياجات الحالية للعالم الصناعي بأسره و بغير العمل سيظل الناس مفتقرين إلى وسائل الحصول على حاجاتهم الضرورية للحياة أو تدبير مستقبلهم أو مستقبل أطفالهم.

لعل العمل أكثر من أن يكون وسيلة للعيش فهو فوق ذلك وسيلة لتنمية مواهب البشر و طاقاتهم على الوجه الأكمل، و للتفاعل مع المجتمع و التعاون مع أفراده و لاكتشاف قدراتهم الذاتية بالكامل فهو الشكل الجوهري للنشاط الإنساني و الساحة المفتوحة لتحرير الإنسان. [1]

خامسا: الحرية السياسية و الإقتصادية

لابد أن يكون للناس صوت ديمقراطي في التنمية، و أحيانا ما تتبنى الخطط الوطنية أهدافا جديرة بالثناء للتنمية البشرية غير أن هذه الخطط تصاب بالإحباط بطبيعة الحال عندما يحرم المستفيدون منها من إبداء آرائهم في التخطيط الحقيقي و في التطبيق، و على هذا الأساس طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الصالح و حدد أبعاده و معاييره، و جاء مفهوم الحكم الصالح مترابطا مع مفهوم التنمية البشرية لبناء الإنسان و تمكينه على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.[2]

و كما ينبغي أن يحظى الناس بحرية سياسية يجب أيضا أن يخطو بالحرية الاقتصادية ليسهموا في تنمية تلك الحرية التي تسم لهم بإدارة أعمالهم بأنفسهم، و القطاع الخاص إدارة قوية للتنمية فهو قادر على بث الحرية و القدرة الخلاقة و الموهبة لدى الأفراد في كل مكان في العالم.

إن الطاقة الإنسانية هي أعظم ما يملكه بلد ما، فاليابان تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، و مع هذا أصبحت الدولة الأولى التي تحقق أسرع و أكبر نمو صناعي في العالم، فالتنمية الحقيقة لا تتحقق

[1]- أمين محمود الشريف، مستقبل التربية اليونيسكو ، العدد 4 ، 1982 ، ص ص 44- 56.
[2]- حسين توفيق ابراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد 14،أكتوبر 2001.

بغير القدرة الخلاقة والإبتكار والإرادة والإلتزام، والتنمية تعني إطلاق الطاقة الإنسانية و تعني إتاحة الفرصة للناس كي يقدموا أعظم إسهاماتهم في التنمية التي تخصهم و تخص مجتمعاتهم، مثل هذا المناخ لا يتوافر من خلال توفير الحريات الأساسية فحسب لكن يتوافر كذلك من خلال حالة المنظومة الإقتصادية، مثال ذلك استخدام أعداد ضخمة من العمال غير المنتجين، استخدام موارد رئيسية بواسطة حكومات مفرقة في البيروقراطية يحرم الدولة من الانتفاع بإنتاجية هذه القوى التي تفتقر أساسا إلى حافز البذل و العطاء.

من المهم إذن لتحقيق استفادة أفضل من الموارد البشرية توفير الحوافز كي يقدموا مزيد من الإنتاج، و تتضمن هذه الحوافز أشياء مختلفة منها الأسعار القائمة على السوق، و مرونة النظم الضريبية و تخفيف قيود التصدير و الإستيراد و سوف تكون النتيجة نشاطات زراعية و تجارية و صناعية تنتج المزيد من السلع و الخدمات للمجتمع.

المطلب الثاني: دليل التنمية البشرية و مستويات قياسها

أولا: مفهوم دليل التنمية البشرية

يمكن تعريف دليل التنمية البشرية كما يلي:

"دليل التنمية البشرية(IDH) يعتمد على ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية قابلة للقياس: أن يتمكن الإنسان من العيش طويلا الحياة الصحية، أن يكون متعلم و يكون عنده مستوى معيشي محترم، و هي تشكل مقياس لمتوسط العمر المتوقع، و المسجلين في التعليم و الذين يعرفون القراءة و الكتابة و مستوى الدخل، و ذلك لإعطائه نظرة أوسع عن مستوى تطور البلد بدل مستوى الدخل فقط.[1]

نشر دليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة سنة 1990 مقياسا مركبا للتنمية البشرية و يقاس بدلالة ما سمي بالحرمان أو القصور في المكونات الثلاثة الآتية للوصول إلى متوسط دليل الحرمان[2]

1- طول الأجل: يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.

2- المعرفة: تقاس بمتغيرين للرصيد التعليمي.

---

[1] -Algeria Human Development Report 1990 op; cit p 111
http://hdr.undp.org/statistics/data/country_fact_sheets/cty_fs_DZA_.html page visitée le : 28/12/2009.

[2]- محمد العمادي و آخرين، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، دمشق، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، 2-5 أيار 2000 .

3- مستوى المعيشة: يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

وتعتبر الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية عن مجموعة من القدرات، فطول الأجل يعبر عن القدرة على العيش حياة طويلة صحية، و التحصيل العلمي يعبر عن القدرة على اكتساب المعارف، أما الدخل أو الحصول على الموارد اللازمة لمستوى المعيشي كريم فيعبر عن القدرة على الحركة المادية و الاجتماعية و التواصل والمشاركة في حياة المجتمع إنتاجا و استهلاكا.

وإذا كانت التنمية البشرية تعني اختيارا موسعا أمام الناس فإنه لا توجد ذروة أو مؤشر معياري يمثل القيمة الشاملة له واحد صحيح عند القيمة أي ذروة السعادة، من هنا ينظر للدليل و لمكوناته الثلاثة و التعديلات التي تدخل عليه كمقياس نسبي لقدرة الناس على أن يحققوا حياة طويلة و صحية وأن يتعلموا، و يشاركوا في حياة المجتمع و أن تتوفر لهم الموارد الكافية للحصول على مستوى معيشي كريم.

إن دليل التنمية البشرية لا يقيس المستويات المطلقة للتنمية البشرية بقدر ما يقيس المستويات النسبية، بمعنى آخر فالمقياس يرتب الدول بالنسبة لبعضها البعض حسب الشرط الذي قطعته من أدنى مستويات الإنجاز في وقت معين و المستوى الأعلى الذي عليها أن تبلغه لكل من المؤشرات الثلاثة.

هكذا يمكن القول أن دليل التنمية البشرية يمثل مقياسا جديدا للتقييم الاجتماعي والاقتصادي ويمكن اعتباره مؤشرا مركب للتقدم البشري في المجلات الحيوية، و من ثم لا يقتصر على جانب النمو الإقتصادي أو متوسط دخل الفرد بل يشمل بالإضافة إلى ذلك ما تم إحرازه من تقدم و تحسين في حياة البشر، أي أنه يمزج بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وما اكتسبه الأفراد من قدرات في مجالات الدخل و التعليم و الصحة و اكتساب المهارات المتقدمة، و مسايرة التقدم التقني و زيادة مقدرتهم على المساهمة في عملية التنمية و جعلها قابلة للاستثمار.

لعل من أبرز السمات التي يمتاز بها دليل التنمية البشرية هي طريقة الجمع بين مكوناته الثلاثة رغم أن كل مؤشر منها يقاس بوحدات قياس مختلفة، و ذلك عن طريق تحويل نطاق القيم الخاصة بكل مؤشر يتم تحديد قيمة المؤشر لكل دولة حسب موقعه بين هذين الحدين.

من جهة أخرى تم استبدال مرجعية القيم الدنيا و القصوى لكل بعد من الأبعاد الثلاثة خلال جهود متواصلة لتطوير المؤشر و التي كانت تحدد وفق مستوى أسوأ البلدان و أحسنها من حيث الأداء في كل سنة، و كان دليل التنمية البشرية لأي بلد يقيس وضعها بين أحسن و أسوء البلدان أداء في كل عام، الأمر الذي يتيح فرصة لبيان التحسن الذي قد يطرأ على الدليل في دولة ما إذا تغير أداء المعدلات القياسية.

و أخيرا نشير إلى أن دليل التنمية البشرية يمثل المجموع المركب لدرجات المؤشرات الثلاثة تؤثر كل واحدة منها في القيمة النهائية بنفس الدرجة، و من ثم فإن انخفاض درجة واحدة من هذه المؤشرات يمكن تعويضه بدرجة عالية في مؤشر آخر.

ثانيا: مستويات قياس التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية مركب من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول و يستخدم لمعرفة موقع الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى، و المستوى الذي أحرزته في هذا المجال، يتم تصنيف البلدان حسب إجماليات التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات: [1]

المستوى الأول: تنمية بشرية عالية، و التي يقع دليل التنمية البشرية لديها ما بين 0.8 و 1 صحيح.

المستوى الثاني: تنمية بشرية متوسطة، و التي يقع دليل التنمية البشرية فيها ما بين 0.500 و 0.799.

المستوى الثالث: تنمية بشرية منخفضة، ويكون دليل التنمية البشرية أقل من 0.500.

بالإضافة إلى المستوى الإجمالي الذي يقيسه دليل التنمية البشرية، مقياس نسبي مركب والمؤشرات تلخص منجزات التعليم والصحة والإنفاق وتخصيص الموارد والتكوين الرأسمالي البشري وحالة المرأة والطفل و الإتصالات بشيء من التفصيل.

ورغم ما يمثله دليل التنمية البشرية كمقياس أشمل لإنجازات التنمية إلا أنه لم يحل محل المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية المفصلة والتي تمثل ضرورة لا غنى عنها عند تحليل نتائج التنمية في كل دولة على حدى.

ويتم حساب قيمة دليل التنمية البشرية لأي دولة و لأي مكون من مكونات التنمية البشرية على النحو التالي: [2]

$$\text{قيمة الدليل لأي مكون} = \frac{\text{القيمة الفعلية للمكون في الدولة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويتم حساب الدليل لكل مكون من مكونات التنمية البشرية الثلاثة داخل الدولة حيث:

[1]- فليب كرمن التنمية البشرية في البلدان العربية: قياسها وواقعها الراهنن، ورد في: محمد العمادي و آخرين، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، 2-5 أيار 2000 .

[2]- تقرير التنمية البشرية، 1993،مصدر سبق ذكره ص 15.

يحسب دليل للعمر المتوقع (ق).

ويحسب دليل للتحصيل العلمي (ع).

ويحسب دليل للدخل (ل).

ويتم حساب دليل التنمية البشرية للدولة على أنه متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع و التحصيل العلمي والدخل.

$$\text{حيث دليل التنمية البشرية للدولة} = \frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$$

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

يعد أفضل أسلوب لقياس مستوى المعيشة دوليًا هو من خلا ل قياس أوجه أو مكونات محددة ومنفصلة للوضع الشامل للحياة قابلة للقياس الكمي، و تعكس الأهداف الدولية لتجاوز صعوبة الإستدلال على المستوى المحقق من التنمية البشرية المستدامة، تم الإعتماد على مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، تبناها التقرير سالف الذكر في دليل قام بتركيبه من مجموعة محددة من المعطيات و الإنجازات في مجالات التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة فيما بين الدول و هي تتعلق بطول العمر والمعرفة و مستوى المعيشة. و قد أعطي لكل منها دليل معين يتناسب وشدة ارتباطه بالتنمية البشرية، واختيرت قيمة للدليل تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح والبلدان الأقل تنمية تكون أقرب إلى الصفر.

تضم هذه ا لمجموعة من الأدلة طيفًا واسعًا من المؤشرات التي تغطي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية السياسية، والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات فيها، ويتجاوز عدد المؤشرات في التقرير 180، هذا العدد الكبير من المؤشرات، يسمح بالتعرف على التطور المحقق وآفاق التنمية المستدامة و يعكس صورة أولية للحياة الإجتماعية السياسية و الحقوق و الحريات الفردية، التي هي عنصر أساس في التنمية البشرية كما يعكس غياب عدد من المؤشرات بالنسبة لبلد ما مستوى الشفافية والمشاركة، و هي سلبية في هذه الحالة تخفف من قيمة دليل التنمية البشرية الشامل.و هدا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية

أولا: المفهوم

مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الإقتصادي مستوى التنمية الإجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و القيمة1 و ذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة هي:

- مدة الحياة و مستوى الصحة، و ذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.
- التمدرس و تلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين، و المعدل الإجمالي للتمدرس و التعليم.
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام1.

[1]- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن الربي: المفاهيم، المؤشرات، (القاهرة، سناء للنشر)، 1992.

ثانيا: دلالة مؤشر التنمية البشرية

تتراوح قيمة المؤشر بين القيمتين 0 و 1 حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى و تنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية، و الجدول التالي يوضح دلالة مؤشر التنمية البشرية، و تصنيفه للدول إلى تسع مستويات و الخصائص المتعلقة بكل صنف:

جدول : 01 دلالة مؤشر التنمية البشرية

مستوى و أسلوب التنمية البشرية	التصنيف	الخصائص
أ-تنمية بشرية مرتفعة جـــــــدا		IDH < 0.90
الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي الصناعي القديم	3	الناتج المحلي الخام للفرد متوسط مستوى حضري مرتفع نمو ديمغرافي منخفض
ب- تنمية بشرية مرتفعة		0.70< IDH < 0.90
الدول الرأسمالية المصدرة للنفط	8	الناتج المحلي الخام للفرد مرتفع مستوى حضري مرتفع مستوى تعليمي منخفض
الدول ذات النظام الاجتماعي لوسط أوروبا و الدول الأورومتوسطية و دول أمريكا الجنوبية	1	الناتج المحلي الخام للفرد متوسط مستوى حضري مرتفع الأمل في الحياة مرتفع
النموذج الاجتماعي السوفييتي	4	الناتج المحلي الخام للفرد منخفض الأمل في الحياة متوسط مستوى تعليمي مرتفع نمو ديمغرافي منخفض
ج- تنمية بشرية متوسطة		0.50 < IDH <0.70
النموذج الريفي الأسيوي	5	الناتج المحلي الخام للفرد منخفض مستوى حضري منخفض كثافة سكانية مرتفعة أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي مستوى تعليمي مرتفع نمو ديمغرافي مرتفع

النموذج الحضري لدول أمريكا الجنوبية و الدول العربية و الإسلامية	2	الناتج المحلي الخام للفرد متوسط مستوى حضري مرتفع كثافة سكانية منخفضة نمو ديمغرافي متوسط
د- تنمية بشرية منخفضة		IDH < 0.50
الدول الإفريقية الإستوائية	6	الناتج المحلي الخام للفرد منخفض الأمل في الحياة منخفض مستوى حضري منخفض مستوى تعليمي منخفض نمو ديمغرافي مرتفع جدا
الدول الإفريقية الساحلية	7	الناتج المحلي الخام للفرد منخفض الأمل في الحياة منخفض جدا مستوى حضري منخفض مستوى تعليمي منخفض جدا كثافة سكانية منخفضة نمو ديمغرافي مرتفع جدا
البنغلاداش	9	كثافة سكانية منخفضة جدا الناتج المحلي الخام للفرد منخفض جدا سيطرة القطاع الفلاحي نمو ديمغرافي مرتفع جدا

source : Claude Grasland / le monde dans tous ses états université paris

www. université paris 7.fr

ثالثا: حساب مؤشر التنمية البشرية

قبل حساب مؤشر التنمية البشرية ينبغي حساب درجة الأهمية لكل عنصر من العناصر المكونة للمؤشر، و تحديد مؤشر الأهمية لهذه العناصر مرجح بين القيمة العظمى للأهمية (1) و القيمة الدنيا (0)، و يحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

مؤشر الأهمية=(القيمة الحقيقية–القيمة الدنيا) / (القيمة العظمى– القيمة الدنيا)

و منه يمكن حساب مؤشر التنمية البشرية من خلال حساب المتوسط الحسابي لمؤشرات الأهمية للعناصر المكونة لهذا المؤشر، و الجدول التالي يوضح القيمة العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية:

الجدول 02 : القيمة العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة عند الولادة (سنوات)	85	25
معدل القراءة و الكتابة بين البالغين(%)	100	0
المعدل الإجمالي للقيد في التعليم المرجح (%)	100	0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (PPA)	40 000	100

Source : rapport mondial sur le développement humain 2001; www.un.org, (page consulting le :21/12/2010.

المطلب الثاني: مؤشر الفقر البشري للدول النامية

أولا: المفهوم

ظهر مفهوم الفقر البشري سنة 1997 في التقرير العالمي للتنمية البشرية، وعرف على أنه " ما يفرض من الخارج من غياب الفرص والخيارات الأكثر أساسية للتنمية البشرية.

مثل فرصة العيش حياة طويلة و سليمة و التمتع بمستوى معيشي لائق، و كذلك بالحرية و الكرامة و احترام الذات واحترام الآخرين"[1]، ويهتم مفهوم الفقر البشري بالإمكانات المتاحة لأكثر الناس حرمانًا و بالموارد التي يحتاجون إليها للتخلص من الفقر، و تراعى أيضًا اللامساواة بين الجنسين و الطريقة التي توزع بها الموارد من غذاء وتعليم وخدمات صحية داخل الأسرة الواحدة.

بالتالي فهدف مؤشر الفقر البشري يتمثل في قياس تخلف دولة معينة في ثلاث جوانب أساسية هي [2]:

- مدة الحياة و مستوى الصحة : و تتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين و ذلك اعتمادا على تحديد إحتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.
- التمدرس و تلقي المعارف : و تتمثل في حرمان الأفراد من القراءة و الكتابة و الاتصال وذلك اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين.
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع: و تقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي للمؤشرين التاليين:
  - نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة.
  - نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الأساسية.

ثانيا: الحساب

يتم حساب مؤشر الفقر البشري للدول النامية دون الحاجة إلى مؤشرات الأهمية، و ذلك اعتمادا على الخطوات التالية:

أ- قياس الحرمان من مستوى معيشي رفيع:

يحسب اعتمادا على المتوسط الحسابي غير المرجح لمكوناته، و ذلك من خلال العلاقة التالية:

المتوسط الحسابي= 1/2 (نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة + نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية)

[1]- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للامم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان الدورة 55 لعام 1998.

[2]- RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003 ; OP CIT Page consulting le :21/12/2010.

ب- حساب مؤشر الفقر البشري:

يحسب مؤشر الفقر البشري للدول النامية بالعلاقة التالية:

$$IPH\text{-}1=[1/3\ (P^{\alpha}_{1}+P^{\alpha}_{2}+P^{\alpha}_{3})]^{1/\alpha}$$

حيث : [1]

P1: إحتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.

P2: معدل القراءة و الكتابة بين البالغين.

P3: المتوسط الحسابي غير المرجح لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة و نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الأساسية.

$\alpha = 3$.

المطلب الثالث: مؤشر الفقر البشري لدول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية

أولا: المفهوم

يهدف هذا المؤشر إلى قياس تخلف دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE) في أربع جوانب أساسية هي:[2]

مدة الحياة ومستوى الصحة : و تتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، و ذلك اعتمادا على تحديد إحتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين .

التمدرس و تلقي المعارف : و تتمثل في حرمان الأفراد من القراءة و الكتابة و الإتصال، و ذلك اعتمادا على معدل الأمية للأعمار المتراوحة بين 15 و 60 سنة .

إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع : و تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي .

البطالة : و تقاس بمعدل البطالة للأمد الطويل 12 شهر على الأقل.

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك، ص 19.

[2]- RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001; www.un.org, (Page consulting le :21/12/2010)

أ- الحساب:

تحسب قيمة مؤشر الفقر البشري لدول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية من خلال العلاقة التالية:

$$IPH\text{-}2=[1/4\ (P^{\alpha}_{1}+P^{\alpha}_{2}+P^{\alpha}_{3}+P^{\alpha}_{4})]^{1/\alpha}$$

حيث: [1]

P 1 :إحتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين.

P 2 :معدل الأمية للأعمار المتراوحة بين 15 و 60 سنة.

P 3 :نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي.

P 4 :معدل البطالة للأمد الطويل 12شهر على الأقل.

$\alpha = 4$.

المطلب الرابع: مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس

أولا: المفهوم

إذا كان مؤشر التنمية البشرية يقيس مستوى الإمكانيات التي وفرتها الدولة للفرد، فإن المؤشر المرتبط بالجنس يوسع في هذا المفهوم من خلال التركيز على الفروقات الإجتماعية بين الذكور و الإناث اعتمادا على الجوانب التالية:

- مدة الحياة و مستوى الصحة، و ذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.
- التمدرس و تلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين، والمعدل الإجمالي للتمدرس و التعليم لجميع المستويات .
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على الدخل المتوقع من العمل مقدر ب PPA.

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 1997، مصدر سبق ذكره ،ص 19.

ثانيا:حساب الدخل المتوقع من العمل للجنسين

إن الدخل المتوقع من العمل متعدد الأبعاد، فيمكن دراسته كمورد موجه للإستهلاك، كما يمكن اعتباره ربح حققه الفرد من خلال نشاطه، و من ثم يمكن تقدير الدخل للجنسين في حالة إستخدام ذلك لأن الإستهلاك يوزع بين الجنسين ضمن العائلة الواحدة.

يستخدم الدخل المتوقع من العمل للجنسين في حساب كل من مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس ، حيث يستوجب الأمر التفرقة بين الجنسين في حساب الدخل، و مؤشر مشاركة المرأة، حيث نحتاج إلى حساب الإستقلالية الإقتصادية للمرأة .

يحسب الدخل المتوقع من العمل للمرأة و الرجل مقدرا ب PPA، اعتمادا على المعطيات التالية:

- نسبة الدخل (عدا الفلاحي) المرأة إلى دخل الرجل (عدا الفلاحي).
- نسبة النساء إلى الرجال من السكان القادرين على العمل .
- عدد السكان من الرجال و النساء.
- الناتج المحلي الخام لكل فرد (مقدرا بPPA).

أ- حساب حصة المرأة من الدخل المتوقع من العمل:

يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$(S_f)=W_f/W_m\ (EA_f)\ /\ [w_f/w_m(EA_f)]+EA_m$$

حيث:

Sf: حصة المرأة من مداخيل الأجور .

Wf/Wm: نسبة الدخل (عدا الفلاحي) المرأة إلى دخل الرجل (عدا الفلاحي) .

EAf: نسبة النساء من السكان القادرين على العمل .

EAm: نسبة الرجال من السكان القادرين على العمل

.

ب ــ حساب مداخيل العمل للنساء و الرجال (مقدرا بPPA):

حساب مداخيل العمل للمرأة:

العلاقة التالية تمكننا من حساب الدخل الخاص بالمرأة:

$$(Y_f)= S_f(Y) / (N_f)$$

حيث [1]

Yf: الدخل المتوقع من العمل للمرأة (مقدرا بPPA).

Y: الناتج المحلي الخام(مقدرا بPPA).

Nf: العدد الإجمالي للنساء من مجموع السكان.

حساب مداخيل العمل للرجال:

العلاقة التالية تبين كيفية الحساب:

$$(Y_m)= Y - S_f(Y) / (N_m)$$

حيث:

Ym: الدخل المتوقع من العمل للرجال(مقدرا بPPA).

Nm :العدد الإجمالي للرجال من مجموع السكان.

الحساب:

حساب مؤشر التنمية المرتبط بالجنس يمر بثلاث خطوات، أولها حساب المؤشر المرتبط بالسكان حسب الجنسين لكل متغير و ذلك اعتمادا على العلاقة التالية:[2]

مؤشر الأهمية=(القيمة الحقيقية–القيمة الدنيا) / (القيمة العظمى– القيمة الدنيا)

تتمثل الخطوة الثانية في حساب مؤشر المساواة في التوزيع، و الذي نهدف من خلاله إلى تحديد الفروقات بين الذكور و الإناث حسب المتغيرات المدروسة، حيث نعبر رياضيا عن هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

[1]- rapport mondial sur le développement humain 2000, op. cit, p 270.

[2] - rapport mondial sur le développement humain 2001; www.un.org, (page consulting le :21/12/2010

$$\text{نسبة التعادل للمساواة في التوزيع} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{E-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{E-1}]^{E-1/1}$$

حيث تقدر قيمة المعامل E ب 2 و عليه تتحول العلاقة إلى الشكل التالي:

$$\text{مؤشر المساواة في التوزيع} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{-1}]^{-1}$$

تمثل العلاقة أعلاه المتوسط التوافقي لكلا المؤشرين المرتبطين بالجنسين.

و يبقى حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس باستخدام المتوسط الحسابي غير المرجح للمركبات الداخلة في مؤشر المساواة في التوزيع و التي تعطي قيمها العظمى و الدنيا حسب الجدول التالي:

الجدول 03 : القيمة العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة عند الولادة للإناث (سنوات)	87.5	27.5
الأمل في الحياة عند الولادة للذكور (سنوات)	82.5	22.5
معدل القراءة و الكتابة بين البالغين(%)	100	0
المعدل الإجمالي المرجح للقيد في التعليم (%)	100	0
الدخل المتوقع من العمل (PPA)	40 000	100
ملاحظة: القيم العظمى و الدنيا الخاصة بالأمل في الحياة عن الولادة للإناث تزيد بـــ 5 سنوات عما هو عليه الحال بالنسبة للذكور، و يرجع ذلك للخصائص الفزيولوجية التي تمتاز بها الإناث عن الذكور.		

Source : rapport mondial sur le développement humain 2001; www.un.org, (page consulting le :21/12/2010

المطلب الخامس: مؤشر مشاركة المرأة

أولا: المفهوم

يرتكز هذا المؤشر على الفرص المتاحة أمام المرأة لإبراز قدارتها في عدة مجالات، و ربط ذلك بدرجة المساواة بين المرأة و الرجل و ذلك في ثلاث جوانب أساسية هي[1]:

- ❖ المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسي، و يعبر عن ذلك من خلال توزيع المناصب النيابية (البرلمانية) بين النساء و الرجال.
- ❖ المشاركة في اتخاذ القرارات الإقتصادية، حيث تعبر عن ذلك اعتمادا على:
- ❖ نسبة الرجال و النساء الشاغلين لمناصب و وظائف نيابية، و إدارية و الهيئات العليا.
- ❖ نسبة الرجال و النساء الشاغلين لمناصب تأطيرية و وظائف تقنية.
- ❖ التحكم في الموارد الإقتصادية، معبرا عنها بالدخل المتوقع من العمل للفئتين(مقدرا بPPA).

أ- الحساب:

لحساب المؤشر نقوم بحساب نسبة التعادل للمساواة في التوزيع PEER للعناصر الثلاث السابقة و ذلك اعتمادا على العلاقة الرياضية التالية[2]:

$$\text{نسبة التعادل للمساواة في التوزيع} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{E-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{E-1}]^{E-1/1}$$

حيث تقدر قيمة المعامل E ب 2 و عليه تتحول العلاقة إلى الشكل التالي:

$$\text{نسبة التعادل للمساواة في التوزيع} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{-1}]^{-1}$$

[1] -Susan Judith Ship ; Femmes et développement ; Département de science politique, Université du Québec à Montréal 2003, www.unites.uqam.ca/iref/etudes/POL4022.pdf (Page consulting le 21/12/2010).

[2]- Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2003 ; OP CIT.

و بالتالي يمكن حساب مؤشر مشاركة المرأة باستخدام المتوسط الحسابي للمؤشر PEER للعناصر الثلاث المكونة لهذا المؤشر و المذكورة أعلاه.

المطلب السادس: مؤشر التنمية التكنولوجية

أولا:المفهوم

ظهر مفهوم دور التكنولوجيا في التنمية البشرية لأول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2001، إذ بين الأهمية التي تساهم بها التكنولوجيا في تحقيق التنمية البشرية، حيث تبرز علاقة تبادلية بين النمو الإقتصادي و التنمية البشرية و التطور التكنولوجي، و هذا ما نحاول توضيحه من خلال الشكل01.

مؤشر التنمية التكنولوجية هو مؤشر مركب يقيس قدرة الدولة على الإبداع و انتشار التكنولوجيا في الأوساط الإجتماعية، و ذلك اعتمادا على العناصر التالية: [1]

- الإبداع التكنولوجي، مقاس اعتمادا على حجم براءاة الإختراع لكل فرد مقيم في دولة معينة و كذا الإمتيازات الممنوحة و رخص الإستخدام و الإنتاج الواردة من الخارج لكل فرد .
- إنتشار التكنولوجيا الراقية، مقاسة بعدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الإنترنت لكل فرد، و حصة الصادرات من المنتجات ذات الطبيعة التكنولوجية المتوسطة و الرفيعة من مجموع صادرات السلع و الخدمات .
- إنتشار التكنولجيا القديمة، و يقاس بعدد اشتراكات الهاتف الثابت و المحمول لكل فرد و استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية
- درجة التأهيل البشري، و تقاس بالمدة المتوسطة للتمدرس للأفراد الذين يتجاوزن عمر 15سنة و المعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية و التقنية العليا.

[1] -RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001 ; OP CIT p 63. Page consulter le 21/12/2010 .

الشكل : 01 العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا و التنمية البشرية

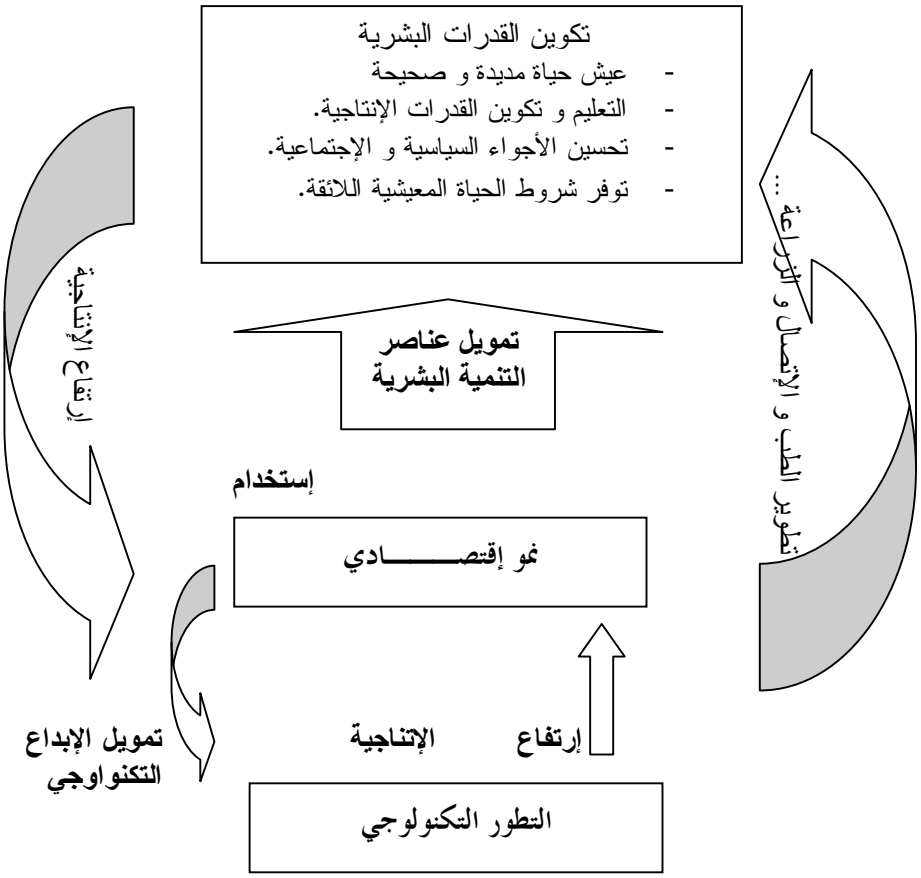

Source : Rapport mondial sur le développement humain 2001 ; op cit p 63

أ- الحساب:

يتميز كل مؤشر مكون لمؤشر التنمية التكنولوجية بدرجة أهمية خاص، حيث تتروح قيمة كل مؤشر بين 1 و 0 و هذا ما تبينه العلاقة التالية:[1]

مؤشر الأهمية=(القيمة الحقيقية-القيمة الدنيا) / (القيمة العظمى- القيمة الدنيا)

و الجدول التالي يوضح القيمة العليا و القيمة الدنيا للعناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية:

[1] - RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001 www.un.org, (Page consulting le : 21/12/2010), Page 63.

الجدول 04 : القيم العظمى و الدنيا لعناصر التنمية البشرية

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
براءة الإختراع لكل مليون فرد	994	0
رخص الاستخدام و الامتيازات الممنوحة لكل 1000 فرد	272.6	0
الحواسب المرتبطة بشبكة الإنترنت لكل 1000 فرد	232.4	0
حصة صادرات المنتجات التكنولوجية المتوسطة و المتطورة (%)	80.8	0
اشتراكات الهاتف الثابت و المحمول لكل 1000 فرد	901	1
إستهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلو واط ساعي لكل فرد	6969	22
المدة المتوسطة للتمدرس للأفراد الأكثر من 15 سنة	12	0.8
المعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية العليا (%)	27.4	0.1

Source ; Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2001 ; OP CIT p 63

يمكن حساب مؤشر التنمية التكنولوجية اعتمادا على المتوسط الحسابي للمؤشرات الأربع المكونة له، و المحسوبة بناءا على الجدول أعلاه، و من ثم يمكن الاعتماد عليه من طرف المسؤوليين عند و ضع السياسات و الإستراتيجيات التكنولوجية و اتخاذ القرارات المرتبطة بهذا الشأن .

المبحث الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر

عانت العديد من بلدان الوطن العربي، حالها في ذلك حال أغلب البلدان النامية، نتيجة السيطرة الاستعمارية من التخلف في كافة جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و كذلك الصحية و البيئية و التعليمية و غيرها، و بعد تحقيق استقلالها أعلنت القيادات السياسية الحاكمة في هذه البلدان عن جملة من السياسات التي سعت من خلالها إلى تحقيق تنمية بشرية شاملة، و على كافة الأصعدة و في الوقت الذي تتسابق فيه العديد من دول العالم لرفع مستويات التنمية البشرية لديها يتضح أن أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر، مازال أداءها ضعيفا في محاور التنمية البشرية الأساسية إذ أظهرت التقارير أن الدول العربية مازالت في مواقع مهمشة على الصعيد العالمي. و على هذا الأساس يمكن الإجابة عن هذا التساؤل: هل حققت الجزائر التنمية البشرية المنشودة ؟ و لماذا؟ و هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الواقع الاجتماعي

أولا: التربية الوطنية

حققت العديد من البلدان العربية تطورا ملموسا انعكس في تضاعف أعداد الطلبة و المعلمين وازداد الاهتمام بكافة مراحل التعليم المتمثل بالتعليم ما قبل الابتدائي و الأساسي و الجامعي، كما تبنت أغلب هذه البلدان سياسات و برامج التعليم للكبار ومحو الأمية و تعهدت الحكومات بالقضاء على الأمية، إلا أنه في واقع الحال لا توجد دولة عربية تخلصت وبشكل نهائي من الأمية، و لكن هناك دولا استطاعت أن تخفض النسبة فيها بشكل كبير مثل: الأردن و تونس و العراق من خلال حملة كبيرة لمحو الأمية استمرت سنوات عديدة.[1]

أما فيما يخص الجزائر يتعلق الأمر بمواصلة الإصلاحات المنتهجة في القطاع حيث استقبل خلال الدخول المدرسي (2010-2011) ما يربو عن 8 ملايين تلميذ، حيث بلغت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 15 سنة ما يعادل 97 بالمائة بالنسبة للذكور، و 95 بالمائة بالنسبة للإناث و هذه النسب قريبة من القيمة العظمى، إذا ما طبقنا عليها المعدل الإجمالي المرجح للقيد في التعليم ،القيمة العظمى (100 %) و القيمة الدنيا (0).[2]

[1] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة، دار دجلة للنشر 2008، ص 122.

[2] -Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2001. مصدر سبق ذكره .

لاحظ المجلس الإقتصادي و الإجتماعي في تقريره حول التنمية البشرية تحسنا كبيرا في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بإجبارية التعليم بالنسبة للأطفال الذين يبلغون ستة سنوات، يقابلها في ذلك توفر هياكل التعليم من مدارس، و كذا جامعات و معاهد.[1]

أ- التأهيل:

- تم مراجعة 185 برنامجا و 151 كتابا مدرسيا علاوة على طبع 60 مليون كتابا خلال الفترة (2010).

- تم مواصلة رسكلة مستخدمي قطاع التربية الوطنية: من خلال إعادة تأهيل 214.000 معلّماً.

ب- التوجهات :

- تلقين التلاميذ المكونات اللسانية و الثقافية و الروحية و التاريخية لهويتنا و شخصيتنا الوطنية.

- ترقية مكانة التخصصات العلمية و تعميم تعليم الإعلام العالي و تطوير تعليم اللغات الأجنبية.

ج- الهياكل :

- تم استلام 436 ثانوية جديدة في الفترة الممتدة من جانفي 2004 إلى نهاية 2009 (ما يعادل قرابة 20 بالمائة من العدد الإجمالي للثانويات المنتشرة عبر التراب الوطني و البالغ عددها 1671 مؤسسة)، إلى جانب 1209 إكمالية (من أصل 4633 إكمالية موجودة عبر الوطن) فضلا عن 1520 مدرسة ابتدائية و 120 مؤسسة تعمل بالنظام الداخلي، ناهيك عن 2500 مطعم مدرسي ومؤسسة تعمل بالنظام نصف الداخلي.

وحسب وزارة التربية الوطنية فان المنشآت التربوية إستقبلت في السنة الدراسية الجديدة 2010*2011 و على المستوى الوطني 8.176.700 تلميذ موزعين على الأطوار التعليمة الثلاث من بينهم 3.848.000 تلميذ في التعليم الإبتدائي و3.097.000 تلميذ في التعليم المتوسط و1.231.000 تلميذ في التعليم الثانوي، و يتوزع هؤلاء المتمدرسين على ما مجموعه 24.765 مؤسسة تربوية منها 17.952 مدرسة ابتدائية و 4.961 متوسطة و 1.852 ثانوية.[2]

هذا لا يعكس فعلا الجهود المبذولة في مجال القضاء على الأمية، إذ أنها بلغت أكثر من28 % تأتي الجلفة في المقدمة، و تشكل النساء النسبة الكبيرة من النسبة الوطنية للأمية ب 62 %، و تحتل

[1]- المجلس الوطني، الإقتصادي و الإجتماعي.
www.unic.org.dz page visitée le : 10/02/2010.

[2]- وزارة التربية الوطنية، 2009.
www.meduction.edu.dz page visitée le: 12/02/2010.

الجلفة المرتبة الأخيرة من حيث عدد الأميين ب 42.5 % ، أي من المستوى التعليمي مقابل المرتبة الأولى للعاصمة، وهذا مرده تفشي ظاهرة خطيرة في أوساط المجتمع الجزائري ألا و هي التسرب المدرسي للأطفال في سن مبكرة و التوجه إلى العمل، و يظهر جليا في الأماكن الريفية إذ نجد التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 06 و 15 سنة و ما يفوق، و هو ما يتنافى و مؤشر التنمية التكنولوجية الذي ينص في أحد بنوده على: درجة التأهيل البشري و تقاس بالمدة المتوسطة للتمدرس للأفراد اللذين يتجاوزون 15 سنة.[1]

ثانيا: التعليم العالي

أ- **الأهداف :**

تم استكمال مسار تطوير الجامعة التي ارتفع عدد خرّيجيها من 65.000 سنة 2000 إلى 107.000 سنة 2004 ليبلغ 141.000 خرّيجا في 2008، من ضمنهم أكثر من 60 بالمائة من الإناث. و يتأهب القطاع لاستقبال مليوني (2) طالبا جامعيا في أفق 2015. و سيتأتى ذلك من خلال :

- تعميم نظام "ليسانس – ماستر – دكتوراه" الذي شرع في تطبيقه على مستوى 49 مؤسسة جامعية. إذ أدخل هذا النظام في ما يتعلق بمستوى التدرج، على 13 ميداناً، ما يمثل 1203 شهادة ليسانس منها 941 أكاديمية و 262 أخرى مهنية. وفي ما يخص مستوى ما بعد التدرج، فقد تم في إطار نظام "ليسانس – ماستر – دكتوراه" إدراج 589 شهادة ماستر، منها 529 أكاديمية و 60 مهنية.
- مواصلة استحداث المدارس الوطنية العليا في بعض التخصصات.
- ارتفاع عدد الأساتذة الباحثين المتدخلين في مخابر البحث انتقل من 17000 سنة 2008 إلى 21000 سنة 2009، و عدد الباحثين الدائمين انتقل من 1500 إلى 1900 خلال نفس الفترة بالإضافة إلى العمل الذي تمت المبادرة به قصد تعبئة الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، و الذي تجسد من خلال وضع 20 شبكة موضوعاتية تشرك أيضا كفاءات محلية.
- تطوير التخصصات العلمية و تعزيز عمليات التوأمة مع الجامعات الأجنبية.

مضاعفة قدرات الاستقبال: انتقل عدد الجامعات من 53 في سنة 2000 إلى 56 في سنة 2004 قبل أن يرتفع إلى 62 في 2008. و قد تعززت قدرات الاستقبال هي الأخرى بين 2004 و 2008 بفضل استلام ما يزيد عن295.000 مقعد بيداغوجي، فضلا عن 165.000 سرير و 126 مطعم جامعي.

[1] المجلس الوطني، الإقتصادي و الإجتماعي، مصدر سبق ذكره.

تحسين الظروف المعيشية للطلبة و الذي تجسد من خلال القرار الأخير المتخذ من قبل رئيس الجمهورية و المتمثل في زيادة 50 % للمنحة الجامعية.(2010-2009).

ثالثا: البحث العلمي

أ- الأهداف :

تطوير البحث من خلال رهن أهدافه بمتطلبات تنمية البلاد (34 برنامج وطني، 6244 مشروع استكمل منها أكثر من 200 مشروعا، 7031 نشرية، 14510 محاضرة وطنية و دولية مناقشة 4111 أطروحة دكتوراه و 23588 أطروحة ماجستير، فضلا عن إيداع 15 براءة).

- تم تخصيص ميزانية لتمويل البحث العلمي حيث انتقلت من 50 مليار د.ج للفترة 2005-2009 إلى 100 مليار د.ج للخمس سنوات المقبلة.
- انتقل عدد مراكز البحث من 10 سنة 2000 إلى 19 سنة 2008، فيما توجد 7 مراكز أخرى قيد الإنجاز. أما مخابر البحث فقد ارتقى عددها من 301 سنة 2000 إلى 680 سنة 2008.
- ارتفع عدد الأساتذة الباحثين من أكثر من 6300 سنة 2000 إلى ما يربو عن 15.000 سنة 2008 ، فيما انتقل تعداد الباحثين الدائمين من 451 سنة 2000 إلى 2000 سنة 2008.

و في مجال التكوين في الدكتوراه و تكوين المكونين، تقرر فتح 7184 منصب تكوين في الماجيستير و2240 منصب في الدرجة الثالثة/ليسانس ماستير دكتوراه، و 2450 منصب للتخصص الطبي، كما سيبلغ عدد المدارس الخاصة بالدكتوراه 83 مدرسة ليغطي بذلك مجموع الاختصاصات.

حيث استفاد طلبة الدكتوراه غير الأجراء منهم، من منحة قدرها 12.000 دينار جزائري شهريا وذلك بغية تشجيع و تحفيز الأساتذة الجامعيين و كذا ترقية البحث العلمي. [1]

و بالرغم من ضخامة هذه الأرقام المقدمة إلا أن هناك مشكل مطروح في الدول العربية عامة والجزائر خاصة هو غياب التنسيق بين التخطيط للتعليم و للقوى العاملة و بين ما تتطلبه سياسات وبرامج التنمية و متطلبات سوق العمل، هدا فضلا عن غياب التوازن بين التخصصات العلمية والنظرية خاصة التي يعزف شبابها الذكور عن الالتحاق بالتخصصات العلمية، و يميلون إلى تلك التي تؤهلهم شغل مناصب إدارية ذات طابع مكتبي، الأمر الذي قاد إلى نسبة عالية من البطالة خاصة بين الخريجين و هو الأمر الذي دفع هذه البلدان إلى زيادة التعيينات في القطاع العام. [2]

[1] - www.bouteflika2009.com/arabe/content page visitée le: 10/02/2009.

[2] - نبيل علي، العرب و عصر المعلومات، الكويت، عالم المعرفة، نيسان 1994، ص 387.

دائما و حسب المجلس الوطني و الإقتصادي و الإجتماعي معتمدا على نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتنمية، أن المدرسة الجزائرية و الجامعة تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية. رغم الإمكانيات التي وفرتها الدولة، مردها التسرب المدرسي بلغ مستويات عالية جدا، إذ عندما نقيس نسب التمدرس في كل أطوار التعليم (إبتدائي، ثانوي، عالي) يظهر جليا التوجه الحالي نحو التراجع.

و انعكس إخفاق العديد من البلدان العربية في سياساتها التعليمية على هجرة العقول العربية إلى الخارج، الأمر الذي انعكس سلبا على الثروة البشرية العربية باعتبار أن البشر هم الثروة الحقيقية للبلدان.[1]

رابعا: الصحة

سمحت المواصلة في تطوير قطاع الصحة من حيث المنشآت القاعدية، و الموارد البشرية بالمحافظة على تطور التغطية الطبية للمواطنين، جسدت هذه السياسة من خلال :

استلام 14 مستشفى منذ 2004 فيما يوجد 37 مستشفى آخر طور الإنجاز إضافة إلى استلام 52 عيادة متعددة الخدمات (توجد 58 أخرى في طور الاستكمال) إلى جانب 51 مركز صحي.

*** التأطير :**

انتقل عدد الأطباء العامّين من 21.000 سنة 1999 إلى 35.000 سنة ،2007 فيما ارتفع عدد الأطباء المختصّين من 4000 في سنة 1999 إلى 13.000 سنة 2007.

*** التغطية الطبية:**

ارتفع عدد الأطباء العامين حسب عدد السكان من طبيب واحد لكل 1177 ساكنا في سنة 2000 إلى 786 طبيبا بالنسبة لنفس العدد من السكان سنة 2008. أما عدد الأطباء المختصّين بالنسبة لعدد السكان فقد ارتفع من طبيب واحد لكل 3464 ساكنا في سنة 2000 إلى 1980 طبيبا في سنة 2008.

ولقد تمخض عن هذا التحسن في الخدمات و من خلال التطرق إلى مؤشرات التنمية البشرية ما يلي:

[1] - حسن العليكم، الواقع التعليمي و الثقافي و الإعلامي في الوطن العربي.
www.hhalkimiedurea.com page visitée le : 10/02/2010.

*الأمل في الحياة انتقل من 72.5 سنة في سنة 2000 إلى 75.7 سنة في سنة 2007، و هو رقم قريب من القيمة العظمى للأمل في الحياة. التي تقدر ب 85 (أنظر الجدول رقم 02 القيم العظمى و القيم الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية).

* شهد مؤشر الفقر البشري تراجعا بالجزائر إذ مر من 24.67 سنة 1998 إلى 18.95 سنة 2006 إذ تمكنت الجزائر في الفترة 2010/2005 من بلوغ الهدف المتعلق بتقليص (نسبة الفقر المتقع و الجوع). حيث انتقل عدد سكانها الذين يعيشون تحت عتبة دولار واحد يوميا لكل شخص من 1.9% سنة 1988 إلى 0.5 % فقط سنة 2009. و يتمثل الهدف المسطر لسنة 2015 في بلوغ نسبة 0.9% وانتقلت نسبة الفقر العامة من 14.1% سنة 1995 إلى 12.1% سنة 2000 ثم إلى 5.6 % سنة 2006 لتستقر في 5 % سنة 2008[1]. و ذلك بفضل تقليص العجز في مجال الصحة، التربية والحماية الاجتماعية.

إذ قامت الدولة و في مجال التغطية بالأدوية:

- استحداث نظام "الدفع من قبل الغير" الذي يسمح للمواطنين المحرومين و المرضى المزمنين من الحصول على الدواء مجّانا، و سيتم توسيع هذا الجهاز من خلال إعداد بطاقية وطنية للمستفيدين.
- تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية من خلال إلزام الموزعين الأجانب بالاستثمار محليا و كذا بواسطة منع استيراد الأدوية التي يسمح الإنتاج المحلي بتغطية الطلب الوطني عليها.
- تشجيع استعمال الأدوية الجنيسة.

ب- الضمان الاجتماعي:

تم تعزيز النظام الوطني للضمان الاجتماعي (و هو عنصر أساسي من السياسة الوطنية للصحة العمومية) من خلال ما يلي :

- الحفاظ على النظام الوطني للتقاعد، و قد تم اتخاذ قرار رئاسي في 2006 يقضي بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد الذي تخصص له نسبة 2 بالمائة سنويا من الجباية النفطية في إطار التضامن بين الأجيال.

[1] التقرير الوطني للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي، مصدر سبق ذكره.

- إجراء زيادات في المعاشات و المنح الضعيفة في إطار التضامن الوطني، و قد استفاد من هذه التدابير أكثر من 1.5 مليون متقاعد.[1]

و فيما يتعلق بتلبية الحاجات الاجتماعية للمواطنين، لقد شهدت العشرية الأخيرة تحقيق انجازات معتبرة لا سيما في مجالات السكن و الشغل، العمران ،توسيع شبكات توزيع الغاز و الكهرباء والماء الشروب.

خامسا:الشغل

لقد شنت الجزائر معركة فعلية ضد البطالة إذ سجلت هذه الأخيرة تراجعا معتبرا كما تؤكد على ذلك المنظمة الوطنية للإحصائيات، لقد استفادت الناشئة (الضحية الأولى للبطالة) من حصة معتبرة من مناصب الشغل الموفرة من خلال انتعاش الاقتصاد و التنمية، كما وفرت لها ميكانيزمات خاصة لمساعدتها على خلق نشاطات خاصة بها و كذا اندماجها في عالم الشغل.

- سمح الكفاح ضد البطالة في خفض نسبة البطالة لتبلغ 11.8% سنة 2007 في حين تجاوزت 29% سنة 1999، و بلغت سنة 2008 نسبة 11.3، و تراجع معدل البطالة الى 10.2 % في سنة 2009.[2]

حيث خلصت النتائج الأولية للمسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء حول الشغل و البطالة لسنة 2009. إرتفاع عدد السكان الناشطين في الجزائر إلى 10.54 ملايين نسمة، منهم 9.47 ملايين نسمة من مجموع العاملين و هو ما يعادل 26.9 %. و أكدت الدراسة أن فئة الشباب أقل من 35 سنة تسحقها البطالة حيث يعاني 86.7 % منهم البطالة، مضيفا أن القطاع الخاص هو أول مشغل في الجزائر.

- تم خلق أزيد من 3.3 مليون منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2007.
- مواصلة الكفاح ضد البطالة و ذلك بخلق 3 مليون منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة نصفها من خلال تراتيب التشغيل المؤقت.[3]
- لقد سمح تطبيق برنامج (100 محل لكل بلدية) بإنشاء زهاء 47.000 منصب شغل.

علاوة على جهود التنمية الاستثنائية التي شرع فيها منذ سنة 2000 تم تعزيز الميكانيزمات العمومية لدعم الشغل من خلال إجراء الدعم للانخراط في الحياة المهنية، و الذي تم إعداده لتشجيع

[1] وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات.www.ansni 2.com

[2] الديوان الوطني للإحصاء

www.unic.org.dz

[3] وزارة التضامن الوطني

www.massn.gov.dz

التوظيف بالقطاع المنتج وعلى هذا الدرب سيسمح هذا الجراء بانخراط سنوي لـــ 400.000 بطال وبالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المصغرة المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).

و بالرغم من كل الأرقام المقدمة تبقى في نظرنا حلول ترقيعية لا ترقى إلى ما تصبوا إليه كل شرائح المجتمع، خاصة حاملي الشهادات و برغم الجهد التنموي المبذول للقضاء عليها، تولد عن هذه الحلول أنواع مختلفة من البطالة (الموسمية ، المقنعة).

سادسا: السكن

تم تسليم أزيد من 1.5 مليون وحدة سكنية، 850.000 وحدة سكنية منها منذ جانفي 2004 في حين أن عدد الوحدات السكنية المنجزة خلال فترة 2005-2009، يبلغ 912326 وحدة سكنية و اعتمادا على توقعات الانجاز المحددة للسداسي الثاني 2010، فان عدد السكنات المنجزة بتاريخ 31 ديسمبر 2010 قد يصل إلى مليون وحدة سكنية .

و للإشارة تمثل السكنات الريفية نسبة 42 بالمائة من هذه السكنات المنجزة. فيما بلغت نسبة السكنات الحضرية منها 58 بالمائة، وبخصوص الجانب المالي خصصت الدولة غلافا ماليا إجماليا لبرنامج السكن 2005-2009 قدرت قيمته 1581 مليار دج.

أما بالنسبة للفترة 2014/2010 خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني 2 وحدة سكنية، و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2010-2014، و من مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها ب 21214 مليار د.ج، حوالي 286 مليار دولار التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة نسبتها 17.4 بالمائة بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني.و يتعلق الأمر أيضا بانجاز 500000 وحدة سكنية إيجاريه و 500000 وحدة سكنية ترقوية و 300000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة سكنية ريفية ،و عليه سيتم تسليم مجموع 1.2 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي

الحالي. فيما سيتم استكمال ال 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015-2017 و للإشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005- 2009، الذي حدد هدفا مبدئيا لانجاز مليون وحدة سكنية ليرفع هذا العدد إلى 1.65 مليون وحدة سكنية. مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65 بالمائة عملا بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة، في إعداد برامج تكميلية لولايات جنوب الوطن و الهضاب العليا و الامتصاص التدريجي للسكن الهش.

سابعا: الماء الشروب، الغاز و الكهرباء

لقد انتقلت نسبة تزويد المنازل بالماء الشروب من 78 بالمائة سنة 1999 إلى 92 بالمائة سنة 2007 لتبلغ 93 بالمائة سنة 2008، فيما انتقل معدل التزويد بالماء الشروب بالنسبة لكل ساكن من 132 لتر سنة 1999 إلى 160 لتر سنة 2007، قبل أن ينتقل الحجم إلى 165 لتر سنة 2008.

- أما معدل تزويد البيوت بالغاز فقد انتقل من 13 بالمائة سنة 1999 إلى 41 بالمائة سنة 2008. و سيصل إلى 50 بالمائة في **أفق** 2011.

و قد بلغ عدد المنازل التي استفادت من الربط بشبكة الكهرباء من 1999 إلى 2008 ما يربو عن 138.000 منزلا، منها ما يقارب 90.000 منزلا منذ جانفي 2004. و سيتم ربط 370.000 منزلا في أفق 2011.

و قد ارتفع المعدل الوطني للربط بشبكة الكهرباء من 88.7 بالمائة سنة 2000 إلى 96.4 بالمائة سنة 2005 قبل أن يبلغ نسبة 98 بالمائة سنة 2008.[1]

و عليه من ما سبق السياسات التنموية التي انتهجتها أغلب البلدان العربية بما فيها الجزائر بعد نيلها الاستقلال أدى إلى تحسين المستويات الصحية و المعيشية من سكن و كهرباء، مياه الشرب الشغل،التي أدت بدورها إلى انخفاض في نسبة الوفيات و ارتفاع نسبة الولادات، الأمر الذي تمخض عنه زيادة النمو السكاني.[2]

و إذا طبقنا مؤشر الفقر البشري و في بنده الثالث الذي ينص على: إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، و يقيس هذا المؤشر نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة (الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الغاز، السكن)، و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي للمؤشرين التالين:

[1] - www.bouteflika2009.com/arabe/content page visitée le: 10/02/2010.

[2] - حسين بن هاني ، التنمية في الوطن العربي، أربد، دار الكندي، 1990، ص 18.

1- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة.

2- نسبة المحرومين من الاحتياجات الأساسية (الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الغاز، السكن).[1]

نجد أن هذه الأرقام المقدمة من الجهات المعنية مريحة إلى حد ما.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي

أولا:النقل بالسكك الحديدية

سجل برنامج التنمية ازدواجية الخطوط الإجتنابية الشمالية، كهربة الخط الإجتنابي الشمالي ،استكمال الدراسات الأولية لإنجاز أشغال الخط الإجتنابي للهضاب العليا و حلقة الجنوب.

كما ينصب البرنامج على :

- تحسين ظروف نقل المسافرين بالمناطق المحلية و الكبرى و ذلك من خلال تشغيل القطارات و القطارات السريعة.

- مواصلة أشغال إنجاز الترامواي بالجزائر ووهران و قسنطينة، كما سيتم الإعلان عن مناقصات لانجاز مشاريع الترامواي التي استكملت دراستها والتي يجري استكمالها على مستوى مدن سطيف عنابة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة و مستغانم.

- برنامج لانجاز 1541 كلم من السكك الحديدية وتحديث حوالي 1200 كلم من السكك الموجودة.

ثانيا:النقل البحري

لقد تم كسح وصيانة 12 ميناء تجاريا، في حين ستتم مواصلة إنجاز 20 عملية لإعادة تأهيل الموانئ. تشجيع النهوض بالرواق الوطني لنقل البضائع في إطار شراكة مع متعامل أجنبي ممتاز و مواصلة تحسين تسيير الموانئ مع تحديث التجهيزات وإبرام عقود شراكة.

ثالثا:النقل الجوي

- تم تسليم 10 مشاريع من أصل 25 مشروعا لانجاز وتحديث منشآت مطارية.
- إتمام مشاريع إنجاز 8 محطات مطارية وكذا ورشات أخرى من أجل توسيع المنشآت الخاصة بالركاب.

[1]-Rapport mondial sur le développement humain 2003. مصدر سبق ذكره

- تعزيز أسطول شركة الخطوط الجوية الجزائرية.[1]

رابعا:قطاع الأشغال العمومية

يشكل قطاع الأشغال العمومية اليوم عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي للبلد و انطلاقا من ذلك يتعين عليه أداء وظائف، و مهام إستراتيجية للانتعاش الاقتصادي و ترقية الاستثمار الخلاق للثروات و مناصب الشغل.

إن الطابع الاستراتيجي الممنوح لهذا القطاع متمخض عن إرادة الدولة في إرساء قواعد إستراتيجية وطنية للتنمية تكون مستدامة، و كذا عن الالتزام التاريخي للسلطة السامية للبلد .في حين يشهد تسجيل المشاريع الهيكلية الكبرى من مثل" مشروع ميقا" ، مشروع للطريق السيار شرق–غرب بالأهمية القصوى للمكانة التي يحتلها قطاع الأشغال العمومية في الاقتصاد الوطني لاسيما من خلال :

- المساهمة المعتبرة في وتيرة النمو.
- المساهمة المعتبرة في سياسة الشغل.
- التأثير على التنمية من خلال الاستثمارات المحققة و كذا التأثير المسجل بقطاعات النشاطات الأخرى.

نظرا لدوره الاستراتيجي في تنمية البلد ،تم إقرار برنامج عمل يخص الأهداف النوعية التالية:

- إنشاء شبكة طرقات عصرية في إطار تنفيذ الإمكانات الكبيرة لتهيئة الإقليم .
- صيانة و عصرنة شبكة الطرقات الحالية مع تكييفها .
- تحسين نوعية خدمات شبكة الطرقات من خلال نشاطات الصيانة و التحسين لشروط الاستغلال
- صيانة و تكييف المنشآت القاعدية البحرية و الحاجيات المستقبلية و كذا إنشاء منشآت قاعدية جديدة للتجارة، الصيد و السياحة.
- تحسين الميزات الهندسية لمنشآت المطارات و الموانئ وفقا للاحتياجات الخاصة و كذا المعايير الدولية.

و فيما يتعلق بتنمية المنشآت القاعدية للطرقات و كذا الطرقات السريعة:

على غرار البلدان الأخرى، تلعب المنشآت القاعدية للطرقات بالجزائر دورا معتبرا في تنقلات الأشخاص و أملاكهم و بالتالي في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. يخول هذا الدور أهمية

[1] -www.bouteflika2009.com/arabe/content page visitée le: 10/02/2010.

خاصة للمنشآت القاعدية للطرقات المشكلة من أزيد من 110.000 كلم من الطرقات و أزيد من 5.000 منشأة فنية.

- إنجاز، ما بين 2004 و2008، حوالي 9000 كلم من الطرق الجديدة.

- تسليم حصص إضافية خلال السداسي الأول لسنة 2009، تشمل الطريق الإجتنابي الثاني للعاصمة و أزيد من 1000 كلم من الطرق الوطنية و 132 كلم من الطرق السيارة.

خامسا:الموارد المائية

حازت الجزائر في سنة 2009 (و انطلاقا من المشاريع المتواجدة في طور الانجاز) على حظيرة انجازات معتبرة لتعبئة الموارد و المكون من 72 سد، (60 من بينها مستغلة حاليا) مانحة بذلك إمكانية تعبئة قدرها 8.35 مليار متر مكعب.

تتمثل محاور إستراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية فيما يلي :

- زيادة التعبئة بالموارد المائية لضمان تلبية الحاجيات المائية للمنازل ،المصانع و قطاع الفلاحة.
- تأهيل و تطوير المنشآت القاعدية لتزويد و توزيع الماء الصالح للشرب للحد من الخسائر و تحسين نوعية الخدمات.
- تاهيل و تطوير المنشآت القاعدية لتطهير و تصفية المياه المستعملة للحفاظ و إعادة استعمال مورد مائي محدود.
- عصرنة و توسيع مساحات السقي لدعم إستراتيجية الأمن الغذائي .

يضم (من جهته) برنامج تحلية مياه البحر تحقيق 13 محطة بقدرات مختلفة و التي من شأنها إنتاج 2.26 مليون متر مكعب يوميا.لقد تم تشغيل المصنعين الأولين ضمن هذا البرنامج (أرزيو–الجزائر) في سنة 2005 و2008. تضاف إلى 23 محطة وظيفية ذات الكتلة الوحيدة و الموزعة عبر مدن الساحل.[1]

نلاحظ مما سبق أن هناك مشاريع ضخمة أنجزت و أخرى في حيز التطبيق كمشروع القرن الطريق السيار شرق ــ غرب، و هذا تحقق بفضل برنامجين متتاليين للإستثمارت العمومية. الأول بقيمة 50 مليار دولار (2001–2004) و الثاني بقيمة 150 مليار دولار (2005–2009)، و مع انطلاق

[1] - وزارة الموارد المائية.

www.mre.gov.dz page visitée le : 03/03/2010.

المخطط الخماسي الثالث (2010-2015) للنفقات العمومية و المزود بغلاف يقدر ب 286 مليار دولار. منها 40 % مخصصة للتنمية البشرية.[1]

إلا أن هناك مشكل الاعتماد على استيراد التقنية الأجنبية دون توطينها أو تطويرها، مما أفقد البلدان العربية مقومات أمنها الاقتصادي و خلق فجوة كبيرة في استثمار القدرات البشرية و حرم الكثير من فرص الإبداع و الإنتاج.[2]

المطلب الثالث: الواقع الثقافي

لقد اتسمت ترقية الثقافة بمختلف أوجهها بإنشاء العديد من المنشات القاعدية و كذا الاهتمام المتنامي المولى للإنتاج،البحث و استغلال مختلف إمكانات و تجهيزات النشر، المعلومات و السمعي البصري.

و لقد حضي أساسا هذا القطاع بما يلي:

- انتقلت ميزانية التجهيز التي رصدت لقطاع الثقافة من ملياري دينار سنة 1999 إلى قرابة 10 ملايير دينار سنويا أي ما يعادل غلافا ماليا قوامه 90 مليار دينار إجمالا على امتداد المرحلة المذكورة. كما رافقت ميزانية تسيير القطاع هذا التطور حيث ارتفعت من قرابة ملياري دينار سنة 1999 إلى 15 مليار دينار في إطار السنة المالية 2009.

أولا: المنشآت الثقافية

تم استلام 133 مكتبة في الوقت الذي يجري فيه إنجاز 100 مكتبة أخرى، فضلا عن إنجاز 23 دور ثقافة (سبعة منها لازالت قيد الإنجاز) إلى جانب فتح 72 مركزا ثقافيا (24 منها لازالت طور الإنجاز).

الشروع في برنامج لإنجاز حوالي 1200 مكتبة و قاعة مطالعة لفائدة كافة البلديات التي لازالت تفتقر إلى ذلك.

سيتم الشروع في برنامج لفتح قاعات مطالعة في مختلف الأحياء و المناطق بالتعاون مع الجماعات المحلية. كما سيتم تسخير كافة قدرات الطبع المتوفرة لدى القطاع العمومي.

[1] تقرير لجنة التنمية الإجتماعية للأمم المتحدة. في 2011/02/13.
[2] عبد الغاني عماد التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 250 1999، ص 70.

ثانيا: سياسة الكتاب

تعزيز التشريع و استحداث مهرجانين للكتاب و نشر و إعادة نشر أكثر من 1200 عنوانا على هامش التظاهرة الثقافية "الجزائر، عاصمة للثقافة العربية 2007".

ثالثا: السينما

تم إنتاج 80 عملا سينمائيا خلال سنة 2007، فضلا عن إعادة الاعتبار ل17 قاعة سينما. هذا و سيتم الشروع في القريب العاجل في عملية جديدة لترميم قاعات السينما على مستوى البلديات بحيث سيتم تفويض تسييرها لمتعاملين مؤهلين وفقا لدفاتر أعباء معدة لهذا الغرض.

رابعا: المسرح و فنون الرقص و الموسيقى و الفنون الغنائية

تم إعداد 47 مسرحية في سنة 2007، كما تعزز التكوين الفني باستلام العديد من المؤسسات وفي ذات الخصوص يجري الإعداد لاستحداث دار الأوبرا الوطنية على مستوى العاصمة. ناهيك عن مشروع قيد الدراسة يتعلق بإنجاز قاعة كبرى للعروض في العاصمة دائما. من جهة أخرى، تم بعث 93 مهرجانا ثقافيا دوليا و وطنيا و محليا فضلا عما تتطلبه من تأطير على الصعيد التنظيمي.

لقد تمت المبادرة بعدة برامج في إطار المحافظة على التراث وترميمه، مع ضمان توطيد الحماية القانونية للممتلكات الثقافية. و في هذا الميدان بالذات، سيتم تكوين الكفاءات الوطنية مع إنشاء هيئات متخصصة في ميدان البحث و الحفظ والترميم و التكوين، وفي هذه الأيام تتأهب مدينة تلمسان لتكون خلال سنة بأكملها عاصمة للثقافة الإسلامية.[1]

و في الأخير يمكن تصنيف الجزائر ضمن الدول " ذات التنمية البشرية المتوسطة " على أساس المعايير السابقة الذكر. (المعايير الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية) التي تشكل مؤشر التنمية البشرية.

و صنف تقرير لجنة التنمية الإجتماعية للأمم المتحدة، الجزائر في المرتبة الـــ 84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 بلدا، 43 من هذه البلدان لها تنمية بشرية عالية و 42 بلد " جد عالية " ، و 42 بلد " متوسطة " و 42 بلد " ضعيفة " ، و على أساس مؤشر التنمية البشرية المحدد سقفه ب "1 " أي القيمة العظمى و " 0 " القيمة الدنيا تم تقييم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر ب "0.6777" لسنة

[1] - وزارة الثقافة.

www.m-culture.gov.dz page visitée le : 15/03/2010.

2010، و هي قيمة متوسطة حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى و تنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية. [1]

[1] تقرير لجنة التنمية الإجتماعية للأمم المتحدة. في 2011/02/13، مصدر سبق ذكره.

خلاصة الفصل

يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان و بناء قدراته و توسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك الصحية و البيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف و العدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية و المستقبلية على حد السواء.

من خلال تناولنا لواقع التنمية البشرية في الجزائر، لاحظنا أنها حققت البعض من أهدافها التنموية على العديد من المستويات الصحية و التعليمية و كذلك الإجتماعية والإقتصادية وغيرها و لا يختلف اثنان أن الجزائر في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية غنية و رائدة على أكثر من صعيد، بيد أنها لم تحقق التنمية البشرية المنشودة و العجز الأساسي للجزائر هو الجانب الإنساني، و ذلك يعود إلى جملة من الأسباب منها غياب الديمقراطية الحقيقية و بناء المؤسسات الذي قاد إلى أن أغلب السياسات التنموية تفرض من الأعلى و من دون الرجوع إلى المواطن ومعرفة حاجاته في أغلب الحالات. و لتحقيق التنمية البشرية المنشودة في بلادنا وجب على الدولة:

- علاج التوزيع الغير متكافئ للنمو والثروات و لفرص العمل، و ذلك من خلال التأكيد على المساواة و عدالة التوزيع على التنمية المتوازنة بين المدن والأرياف، بما يحد من الهجرة الداخلية التي تتسم بها أغلب هذه البلدان.

- الإسراع في إدخال التقنية والانترنت ورفع القيود الإدارية عنها، لما لها من دور كبير في تمكين قدرات البشر و تأهيلهم ورفع مستوياتهم العلمية و العملية، مع رفع الفجوة التقنية بالمدن والمناطق داخل المدن.

- الاستمرار في إصلاح التعليم و المناهج التعليمية، من خلال إعادة النظر وتطوير المناهج التعليمية من خلال إدخال المعرفة فيها.

- الشفافية في تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الصحي، لأن شحة البيانات والمعلومات يشكل تهديدا و تحديا خطيرا على التنمية البشرية.

الفصل الثاني

لمحة عن اقتصاد المعرفة

في ظل التغيرات الجديدة التي يشهدها العالم في شتى مجالاته فقد أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، مند عقدين انقلابا هائلا في العلاقات الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية في العالم و في مفاهيم المكان والزمان التقليدية، و باتت السيطرة عليهما أيسر من ذي قبل مع النجاح الكبير في اختصار المسافات والوقت، وربط الناس بالأحداث العالمية و المتغيرات بصورة فورية. إنّ التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC قد أدّى إلى ميلاد اقتصاد جديد يسمّى باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة ، وسُمي كذلك باعتبار الدور الحيوي Vital الذي تلعبه المعرفة (بالمفهوم الاقتصادي)، في توليد الثروة و رفع معدلات النمو، ويشتمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة و ضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد.

و انطلاقا من ما تقدم سنتناول في هذا الفصل لمحة عن اقتصاد المعرفة، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية اقتصاد المعرفة أما في البحث الثاني نتطرق فيه إلى مؤشراته، أما في المبحث الثالث سنتناول فيه معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

إن التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين كانت تغيرات هائلة تفوق بكثير ما شهده العالم من تغيرات خلال القرون السابقة جميعها، و كان لهذه التغيرات اثر كبير على تطور المجتمعات الإنسانية، و لقد ارتبط النظام العالمي بشكل كبير بمستوى التكنولوجيا السائدة فبعد الثورة الصناعية الأولى في انكلترا تلتها الثورة الصناعية في كل من الو.م.أ و اليابان التي استندت إلى التقدم التكنولوجي، و تقوم هذه الثورة على التطور الكبير في المعلومات و التكنولوجيا و تتميز بأنها تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة و هذا ما أدى إلى اقتران الاقتصاد الجديد بالمعلومات أو المعرفة و التكنولوجيا، و في هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: اقتصاد المعرفة

لو تتبعنا أصل نشأة إقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة. ففي كتاب الله الكريم نجد في الآية الكريمة " قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون " [1]، تركيز على جانب المعرفة أو الإدراك و هناك تفرقة بين الشخص المدرك العاقل و الملم بالأمور، و بين الذي لا يعلم و لا يدرك شيئا و في نفس الآية الكريمة (أولوا الألباب) ، و هم أصحاب العقول و الفهم، و من هنا نجد أن التركيز على أمرين المعرفة و العقل البشري المدرك لإنتاج المعرفة، و هو صميم دراستنا فكما نعلم أن الآيات القرآنية الكريمة في مواضيع نزولها كانت لا تشمل على الجانب الديني فقط. و إنما تشتمل على جميع جوانب الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي. فالإنسان الذي يستخدم ما منحه الله من هبة العقل، و يستثمرها من أجل بناء المجتمع بجميع جوانبه الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، فإنه في النهاية سوف يصل إلى ما وصلت إليه نتاجات العقول العاملة التي كان ثمارها الثورة الصناعية و الثورة المعلوماتية التي يجى ثمارها الآن.[2]

قد يحدث أحيانا خلط بين مصطلح المعرفة و مصطلح المعلومات، و غالبا ما يستخدم الباحثون مصطلح اقتصاد المعرفة تارة و الإقتصاد المبني على المعرفة تارة أخرى.[3] حيث يرى البعض ضرورة التمييز بين المصطلحين. فاقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الأساسية و يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج و تصميم المعرفة. ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير

[1]- الزمر، آية رقم 08.

[2] - حمد بن عبد الله اللحيدان، الإستثمار في مجال التقنية المتقدمة، جريدة الرياض، العدد 13535، 2005/06/15 ص 1.

[3]- خضري، محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان 2004.

هذه النظم عن طريق البحث العلمي و تطوير الأدوات العملية والتقنية وتطبيقها مباشرة على العالم الواقعي، و يدخل ضمن اهتمامات اقتصاد المعرفة إنتاج المعرفة و استخدام نتائجها و ثمارها و إنجازها.[1] كما أنه يهتم في صناعة المعرفة من خلال التعليم و التدريب و الاستشارات و المؤتمرات و المطبوعات و الكتابة و البحث والتطوير. أن المنظمات العصرية تسعى للحصول على المعرفة التكنولوجية و العلمية و إدخال التقنيات الحديثة في العمل و توليد سلع وخدمات جديدة تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية.

أما الاقتصاد المبني على المعرفة فإنه يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة و يمنح مكانة خاصة للمعرفة و التكنولوجيا و العمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمع يسمى "مجتمع المعلومات". فالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في قطاع الاتصالات عن بعد وهندسة الجينات وإنتاج البذور كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على العلم و المعرفة. و بينما ما زالت الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار و اكتساب و نشر و استعمال وتخزين للمعرفة، تمر في مرحلة "اقتصاد المعرفة" فقد وصلت الدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف و مكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، بل حتى مرحلة "ما بعد اقتصاد المعرفة".

شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي تطور وتداول مصطلح اقتصاد المعرفة[2]، نتيجة لتشابك المعلومات وانفجار ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي أزالت القيود الجمركية والحدود الإقليمية والجغرافية مما ساهمت في ميلاد مجتمع جديد يدعى بمجتمع المعرفة و المعلومات.

و في هذا السياق جاء على لسان أحد كبار المفكرين[3] و هو : Ikujiro Nonaka الذي كتب مع Hirotaka Takenchi حول إشكالية المعرفة في المؤسسة "the knowledge creating company" حيث كان الطرح مرتكزا على الجانب البشري، كما أضاف الكاتب Jean frençois bully من جهته أيضا بأن المعرفة في تغير مستمر، فعلى المؤسسة أن تواكب السيرورة و أن تكون سباقة في اكتساب المعرفة للحصول على الامتيازات التي تفرزها.

[1] – منى مؤتمن، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الإقتصاد المعرفي، بحث مقدم إلى إدارة البحث و التطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية ، أيلول 2003 ، ص 2.

[2] – سانجيف جوبتا،الإنفاق العام على التنمية البشرية في مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1998.

[3] -Jean brilman, les meilleures pratiques de management,ed

وقد عرف أيضا[1] Jean François bully المعرفة بأنها المعلومة المعروفة والمصادق عليها(مقبولة)،حيث تتخللها أحداث وافتراضات جديدة، كما عرف أيضا Savoir faire الذي يعد أكثر أهمية في مجال الأنشطة البشرية بأنه: التوازن الجديد بين المعرفة والفعل ،بمعنى مجموع المعارف التي يتم تشغيلها وتجسيدها في أرض الواقع على عناصر الإنتاج ،الاتصال ،البيع ،التخطيط، التسيير ...الخ .

أما اقتصاد المعرفة فهو يمثل مرحلة النضج و التطور لاقتصاد المعلومات و بالتالي فهو يركز على قيمة القدرات الفكرية للفرد، و ينظر إلى الإنسان بوصفه رأس مال فكري منتجاً للمعرفة.

و في إطار هذا الاقتصاد تشكل "المعرفة" مصدراً رئيسا للثروة وبشكل أهم بكثير من الأشكال التقليدية للثروة (كالأرض والعمل و رأس المال)، وبالتالي يصبح معناها كمصطلح الاستخدام الجيد للمعلومات في الاقتصاد فكلما تراكمت المعرفة تراكمت الثروة. و لذا أصبح وجود "عمال المعرفة"، في إطار هذا الاقتصاد، هاما جداً لتحقيق نجاح المؤسسات في بيئة ديناميكية دائمة التغيير.

وقد غير اقتصاد المعرفة من واقع بيئة العمل وأنظمته و أوجد علاقة بين زيادة إنتاجية العمل و زيادة التقنية على مستوى الفرد و المجتمع، كما أن التطورات التكنولوجية أوجدت أرضاً خصبة للإبداع البشري الذي يعتبر الدافع الرئيس للنمو، و كان لهذه التغيرات أثر كبير على تطور المجتمعات الإنسانية.[2]

يقوم الاقتصاد المعرفي على الحصول على المعرفة، و المشاركة فيها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة من خلال الاستفادة من الخدمات المعلوماتية و التطبيقات التكنولوجية المتطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي، و توظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة الإقتصاد، وتنظيمه كي يصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و عالمية المعرفة و التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي. و لتحقيق اقتصاد المعرفة لا بد أن تتوفر بنية تحتية مجتمعية واعية و تهيئة عمال و صناع معرفة يمتلكون المعرفة، و لديهم قدرة على التحليل و الإبتكار و توظيف منظومة فاعلة للبحث و التطوير إضافة إلى توفير الربط الإلكتروني الواسع، و توافر سهولة وصول أفراد المجتمع إلى الشبكة المعلوماتية و نشر ثقافة مجتمع التعلم فكرا و تطبيقا في مختلف المؤسسات التعليمية والاقتصادية وهنا

[1] -Ballay Jean-François ,capitaliser et transmettre les savoir de l'entreprise collection de la direction des études et recherches d'électricité de France, Ed. Eyrolles, Paris , 1997.

[2] – زكي الميلادن المسألة الحضارية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص 103.

يجب عدم الخلط بين مصطلح المعرفة و مصطلح المعلومات فالمعرفة تستلزم وجود قدرة على الـتعلم بينما المعلومات هي عبارة عن مجموعة من المعطيات و البيانات و الأرقام و غيرها.[1]

و لاقتصاد المعرفة إنعكاسات عملية على منظمات الأعمال فنجاح المؤسسة أو إخفاقها يتوقـف بشكل رئيس على كيفية تحويل المعرفة كأصل غير مادي إلى منتج مادي ذا قيمـة و يمكـن تسـويقه بفعالية ولمصلحة المؤسسة. كذلك يحقق الاقتصاد المعرفي فوائد من أهمهـا أنـه يعطـي المسـتهلك أو المستفيد من الخدمة خيارات أوسع ويشعره بدرجة أعلى من الثقة، و يصل إلى جميع المؤسسات الفاعلة في المجتمع، كما و أنه يقوم على نشر المعرفة و توظيفها وإنتاجها في جميع المجالات و يحدث التغيير في أساليب العمل القديمة و أساليب و وظائف جديدة و يرغم المؤسسات على التجديد والإبـداع والاستجابة لمتطلبات المستهلكين والمستفيدين من خدماتها.

و في الشكل البياني التالي تجميع لبعض المصطلحات الواردة في سياق تعريف هذا الاقتصـاد الجديد:

شكل رقم : (2) أهم المصطلحات المرادفة لاقتصاد المعرفة

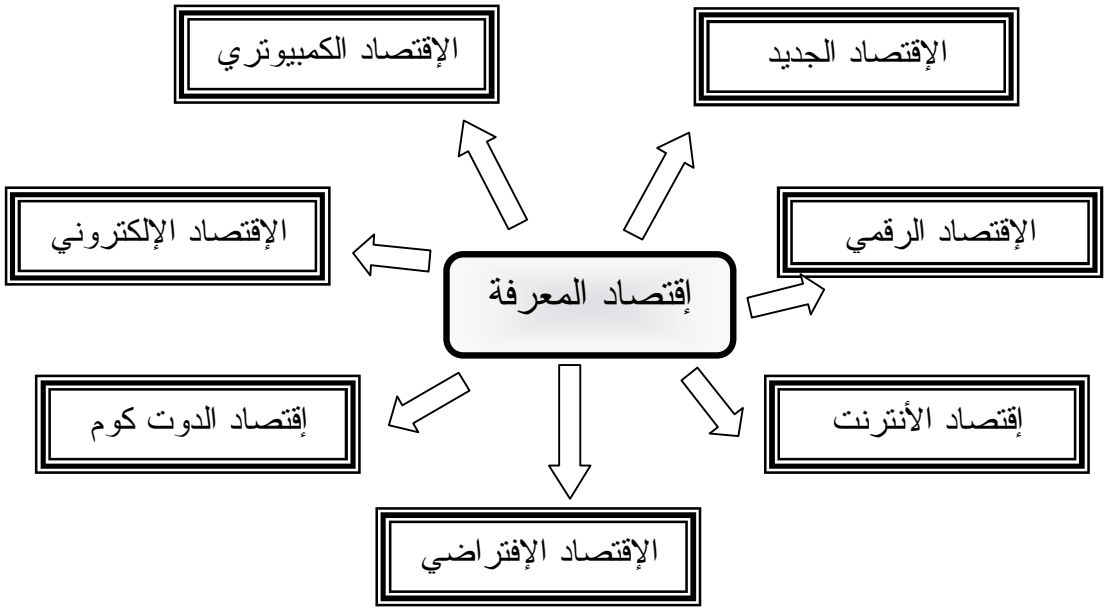

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على تجميع تعاريف بعض الكتاب.

[1] – شمس الدين عبد الله، نظرية المعلومات مفاهيم و مقولات و قضايا أساسية حول المعرفة، دمشق، العدد، 459 آذار 2001، ص 11.

و رغم أن بعض الباحثين يقلل من نطاق و أهمية هذا الاقتصاد الجديد معتبرين إياه مجرد اقتصاد رقمي قائم على التجارة الإلكترونية، و اقتصاد الانترنت و الدوت كوم[1].الا أن هناك عدة تعاريف لاقتصاد المعرفة كاقتصاد جديد نكتفي منها بما يلي:

- هو ذلك الاقتصاد الذي يلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دورا في خلق الثروة[2] .
- هو اقتصاد جديد يقوم على أساس إنتاج المعرفة و استخدام ثمارها و إنجازاته و استهلاكها بالمعنى الاقتصادي للاستهلاك [3] .
- هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل إنتاج و ملائمة و انتشار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال [4].
- اقتصاد حديث فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة و التكنولوجيا والمعلومات خلافا للأدبيات الكلاسيكية للتنمية ، ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية التي تشير إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت[5]، تعني أيضا عمليات بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت[6].

مما سبق يمكن أن نصل إلى أن إقتصاد المعرفة هو الإقتصاد القائم بصورة أساسية، على عنصر المعرفة مستخدما العقل البشري بتوظيف وسائل البحث و التطوير و الموارد الإقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة و القادرة على إستعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية. و بصفة أدق إقتصاد المعرفة هو "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية ، و شبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مرتكزا بقوة على المعرفة و الإبداع و التطور التكنولوجي. خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام و الاتصال ".

---

[1] – منير شفيق: أوهام (الاقتصاد الجديد) و(التنمية البشرية) ، مقال اقتصادي في النسخة الإلكترونية لجريدة (الحياة اللندنية) بتاريخ2002/08/05 تاريخ الاطلاع 2010/7/6.

[2] – خير الدين حسيب و آخرين، مستقبل الأمة العربية، التحديات و الخيارات، مركز دراسات الوحدة العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص 187.

[3] – محمد دياب :(2003) اقتصاد المعرفة : أين نح ن منه ؟ ، مقال اقتصادي 2003/10/23.
www.alriadh-np.com page visitée le: 06/07/2010.

[4]- Paula De Mazi, Marcello Estevao et Laura Kodres (2001) : Une nouvelle économie ? in Finance & Développement , Juin 2001, Volume 38 , Numéro 2.

[5] – التقرير الاستراتيجي العربي : (2001) تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية و التكامل العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة مصر.
, Page visitée le: 10/07/2010. www.w3.org

[6]- بسام نور : أساسيات التجارة الإلكترونية ، الموسوعة العربية للكمبيوتر و الانترنت ، 30أوت2002 .
www.c4arab.com page validité le : 10/07/2010.

و عليه فقد أصبح اقتصاد المعرفة يحل محل الاقتصاد العضلي (الحقيقي) كمصدر جديد للقـوة و الثروة، لذا يتعين على مجتمعات البلدان السائرة في طريق النمو التوجه نحو المعرفة قصد مواكبـة التطور المنشود، و اقتصاد المعرفة يختلف عن أنماط الإقتصادات السابقة في بعض الأوجـه المهمـة مثـل:

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر[1].
- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة ، فعلى عكس أغلـب المـوارد التي تنضب من جراء الإستهلاك ، تزداد المعرفة في الواقـع بالممارسـة و الإسـتخدام و تنتشـر بالمشاركة[2].
- من الصعوبة بمكان في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين و القيود و الضرائب على أسـاس قـومي بحت ، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي .فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني.[3]
- إن عمال المعرفة هم أولئك الذين يسخرون الرموز أكثر من الآلات ، كالمصممين وعمال البنـوك و الباحثين و المعلمين، فيما يمكن اعتبار المعرفة سلعة عامة خلافا للعمـل و رأس المـال إذ عنـد اكتشافها أو تعميمها تصبح مشاركتها مع مزيد من المستخدمين مجانية ، كما أن الذي ينتج المعرفـة يجد أنه من الصعب منع الآخرين من استخدامها، و تؤمّن بعض الوسائل مثـل بـراءات الاختـراع و حقوق الملكية و العلامات التجارية حماية لمنتِج المعرفة[4].

---

[1]- لويس حـبيقة،خصائص الاقتصاد الجديد، alyasser.net/vb/showthread.php?

[2]- المصدر السابق.

[3]- نبيل مرزوق :(2001) تحديات التنمية البشرية في سوريا ، مقال اقتصادي في الموقع الإلكتروني.
www.ettihad.net page visitée le : 10/07/2010.

[4]- المصدر السابق.

المطلب الثاني: أهمية و مظاهر الاقتصاد المعرفي

تأتي أهمية الاقتصاد المعرفي من ارتفاع نسبة مساهمة عناصره في القيمة المضافة للمشاريع و يمكن عرض أهمية اقتصاد المعرفة كما يلي:-

♦ القدرة على تحقيق النمو المتسارع في الاقتصاد، من خلال الدور الكبير للصناعات المولدة للثروة و تكثيف استخدام المعرفة وتفعيل المعرفة المتولدة مقارنة بالصناعات التقليدية .

♦ ارتفاع قيمة الأصول غير الملموسة إذ تزداد أهمية الأفكار، العلامات التجارية كمدخلات و أهمية الخدمات كمخرجات إذ تظهر أسعار الأسهم في السوق المالي. أن قيمتها تمثل عشرة إضعاف أو أكثر من قيمة أصولها الدفترية في السجلات المحاسبية، و يعود الفرق إلى رأس المال الفكري الذي يزيد قيمة الأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية و براءات الاختراع و حقوق التأليف و الخبرات العلمية المولدة للإبتكارات.

♦ تكوين أسواق مالية تتاجر في الأصول المعرفية كالأصول غير الملموسة أو خلق منتجات معرفية مشتقة تكونت من الإبداع الإنساني فحسب كالمشتقات المالية(عقود الآجلة و المستقبلية و عقود الخيارات).

♦ إن إعادة استخدام المعرفة المتولدة و المتجددة يقلل من الكلفة و يسرع من طرح المنتجات في الأسواق بشكل مبكر، و يحقق العوائد ثم يؤدي إلى الاختراق المبكر للسوق و هذا يحقق ميزة تنافسية لمدة أطول للمشروع.

♦ إن سعر كل شيء يميل إلى الإنخفاض فبدلا من تزايد الأسعار فإن النمو الإقتصادي المعرفي يدفع باتجاه تخفيض الأسعار.

♦ إن قاعدة الثروة في اقتصاد المعرفة هي المعرفة و الفكر الخلاق المبدع المبتكر.

♦ إن عملية اتخاذ القرار تعتمد على حساب القيمة المتوقعة للمعلومات الكاملة و القيمة لمعلومات العينة.

♦ إن طبيعة العاملين الجدد (الأفراد ذوي الياقات الذهبية) بما يمتلكون من قدرات عالية تحقق دخل مالي كبير إلى المشاريع، و إن نسبة مساهمتهم كبيرة في الإقتصاد الجديد.

♦ إن الأساس في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد المعرفي هو الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة، إذ يلعب التطور السريع للتكنولوجيا و انتشار المعرفة بشكل واسع دورا" أساسيا في دفع سوق العمل إلى الاعتماد على الكفاءات العاملة ، و هذا سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة

ذات الكفاءة العالية و المتخصصة في ميدان المعرفة و انخفاض الأنشطة التي تعتمد على اليد العاملة الأقل كفاءة.

فالمؤهلات مطلوبة تزداد بوتيرة مرتفعة ففي بعض الدول تركز بعض المشاريع على الكفاءات باعتبارها العامل الحاسم في المنافسة، والقاعدة التي تساهم في إطالة البقاء في عالم الأعمال منها على سبيل المثال صناعة الطباعة، والآليات والإعلاميات المبرمجة و صناعة الخدمات.ظهرت كفاءة اليد العاملة في مستواها التدريبي الذي ارتفع كثيراً عما كان عليه في السنوات السابقة فالحاصلين على الدبلومات العالية و المتخصصة ازداد كماً و نوعاً.[1]

نستنتج من العرض أعلاه أن لاقتصاد المعرفة **مظاهر** إذ أن هناك مجموعة من السمات التي يتميز بها هذا الاقتصاد إلى أن أصبحت السمة العالية للإقتصاديات التي دخلت في طور التحرر من القيود القديمة و الدخول في عصر الانترنت التي يمكن إجمالها بالآتي:[2]

♦ ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة عمال المعرفة ذوي الياقات الذهبية (العمل الذهني) إلى إجمالي العمالة في المشاريع إذ يقدر نسبتهم 70% من العمالة المستخدمة في المشاريع، و إن العنصر الذي يستند عليه النظام الرأسمالي الجديد هم عمال المعرفة الذين هم المالكون الأساسيون لهذا المورد أي المعرفة وهو العنصر الأكثر أهمية في هذا الزمن.

♦ إن رأس المال المعرفي (الفكري أو الموهبة البشرية) الذي يعتبر سلاحا تنافسيا فاعلا في ظل اقتصاد المعرفة ومولد للقيمة المضافة، يمكن نقله إلى خارج الشركة عند عودة العاملين إلى دورهم كونه رأس مال غير ملموس، مما يعني ارتفاع شان الموهبة البشرية ودورها المستقل نسبيا في عالم الأعمال في الاقتصاد المعرفي.

♦ إن التكلفة الحدية للنسخ الإضافية المنتجة من المعرفة تكون منخفضة أو اقرب إلى الصفر، إن ذلك يغير ما جاء بالنظرية الاقتصادية التي تنادي بأهمية اقتصاديات الحجم الكبير و الحجم الاقتصادي الأمثل ففي ظل اقتصاد المعرفة يمكن إنتاج إي حجم مهما كان كبير و إلى مالا نهاية.

♦ إن المعرفة لها قيمة اقتصادية هي قيمة التبادل عند الاستخدام، و بدون الاستخدام قيمة تبادلية لها خلافا للسلعة المادية التي تحمل قيمتها فيها.

---

[1] – دريد كامل ألشيب و فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2008، ص 22ـ25.

[2] – المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير الاستخدام في العالم 2001، حياة العمل في اقتصاد المعلومات ، مكتب العمل الدولي، جنيف، كانون الثاني 2001، ص 5ـ6.

♦ قانون تزايد العوائد في الاقتصاد المعرفي الجديد، لان المبادئ و القواعد الجديدة لاقتصاد المعرفة تقوم على أساس تزايد العوائد بدلا من تناقصها مقارنة بقانون تناقص العوائد بالاقتصاد التقليدي.

♦ المنتجات المعرفية سهلة التقليد مما يجعل من السهل تحولها إلى نوع من الخارجيات أي سلع عامة.

♦ تتسم المنتجات المعرفية بالوفرة و ليس لها صفة الندرة، عكس ما يطرحه علم الاقتصاد التقليدي الذي هو علم انطلق من مفهوم الندرة، فالندرة في الاقتصاد المعرفي هي في ندرة الانتباه و التركيز أي الندرة غير المادية، إذ يمكن التغلب عليها من خلال الإكثار من المعرفة.

♦ في الاقتصاد التقليدي كان النمو الخطي هو النمو السائد ، إما الاقتصاد المعرفي (اقتصاد الأفكار و الرقميات) فان النمو الأساسي هو النمط الجديد و غير الاعتيادي السائد.

♦ إن ازدهار الاقتصاد المعرفي سوف يؤدي إلى خفض الأسعار و بالتالي تخفيض معدل التضخم لأن المعرفة و خاصة في ظل التكنولوجيا الرقمية والشبكية تجعل كل فرد يعرف كل شيء عن الأسعار و هذا سيؤدي مع النمو الاقتصادي إلى خفض الأسعار.

♦ الإعتماد على القوى العاملة المؤهلة المتخصصة و المدربة على التقنيات الجديدة، حيث أشارت الدراسات الحديثة للإقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي. فالعمال الذين يملكون المعرفة و يبتكرون الأفكار و ينقلونها إلكترونيا على شكل منتجات غير ملموسة أو غير مادية يتميزون بميزة خاصة في الإقتصاد المعتمد على الشبكات المعلوماتية، يمكنهم النفاذ في أي وقت إلى كميات غير محدودة من المعلومات التي تشكل المواد الأولية لخلق المعرفة.

وينقسم هؤلاء إلى أربع فئات فرعية:[1]

- منتجي المعلومات(منشئي المعلومات و جامعيها).
- مجهزي المعلومات (يستقبلون المعلومات و يستخدمونها).
- موزعي المعلومات (ينقلون لملومات من المنشأ إلى المتلقي).
- بيئة المعلومات (تقوم على التكنولوجيا للأنشطة المعلوماتية).

[1]- معن نسور، تطوير الموارد البشرية و إقامة إقتصاديات المعرفة و الإبتكار في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة نيويورك 2004، ص 1.

المطلب الثالث: آليات اقتصاد المعرفة

أياً كان المفهوم الذي يتم الاتفاق عليه لاقتصاد المعرفة فإن الخصائص المميزة لهذا الاقتصاد يمكن تلخيصها في الآتي:

- توافر منظمات تعتمد في فلسفتها و آلياتها على المعرفة وثـقافتها
- تحول و تغير ملموس في الموارد البشرية و أساليب تأهيلها و تدريبها بحيث تعتمد بصـورة أساسـية على أنماط مختلفة من الإعداد القائم على المعرفة.
- كثافة عالية للمعرفة بمواقع العمل تتطلب صيغاً جديدة من المعرفة و مستويات عاليـة مـن المهـارة و الكفاءة المتخصصة.
- تبني قيم الإبتكار والتحديث بهدف بناء و استمرار القدرات التنافسـية الوظيفيـة للأفـراد و تحسـين كفاءتها.
- المهارة أو الاحتراف هي أساس القيمة العالية المضافة لاقتصاد المعرفة.
- للمعرفة دورة حياة تبدأ باقتنائها و اكتسابها ثم استيعابها و توليدها فإنتاجها ثم توظيفها و تطبيقها.
- و بينما تتيح الدول المتقدمة لدور المعرفة أن تنمو و تزدهر عبر جميع حلقاتها و مراحلهـا ، فـإن الدول الأقل تقدماً غالباً ما تواجه بفجوة بين اكتساب واستيعاب المعرفة من ناحية و تفعيلها أو إنتاجهـا و توظيفها وتطبيقها من ناحية أخرى، و أن إستراتيجيات سد هذه الفجـوة المتزايـدة الأتسـاع ليسـت مستحيلة و ربما تكون ممكنة و يسيرة.

من ناحية أخرى تعددت محاولات الربط بين اقتصاد المعرفة و منظمات الأعمال الإلكترونيـة بحيث تم تحديد المقومات الأساسية لهما على النحو الآتي[1] :

- إقامة بنية أساسية للأعمال الإلكترونية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- نظم معلومات الأعمال و التجارة الإلكترونية ركيزة أساسية للاقتصاد المعرفي.
- نظم المعلومات الذكية.
- الأدوية التكنولوجية و المدن و القرى الذكية كأحد آليات انطلاق الصناعات الواعدة.

[1] – سمير أبو الفتوح صالح و أحمد أبو الفتوح صالح ، "رؤية إستراتيجية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي و منظمات الأعمال الإلكترونية في المنطقة العربية "، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التـحديات المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 16-18أبريل 2002.

- الإستثمار في تكنولوجيا صناعة المعلومات والأصول المعرفية البشرية كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي.
- الصناعات الواعدة ذات الميزة التنافسية (صناعات المستقبل).
- إقامة مركز موحد (بوابة إلكترونية) لتيسير الخدمات الحكومية.

إلا أنه من الواضح ارتباط آليات اقتصاد المعرفة ببنية هذا الاقتصاد بحيث تؤدي هذه الآليات إلى تفعيل المعرفة و نواتجها و التكنولوجيا الناشئة عنها.

وعلى ذلك يمكن اقتراح هذه الآليات في الآتي:

أولاً :الآليات الاستثمارية

و هذا يعني توجيه أكبر قدر من الموارد للإستثمار في استيعاب المعرفة و توليدها و إنتاجها و نشرها عبر كافة القطاعات الإقتصادية . و من أمثلة هذه الإستثمارات :الإستثمار في البرمجيات و الأجهزة و المكونات و البني التحتية ، لتيسير إنتاج المعرفة و نشرها و توظيفها.

ثانياً :آليات ترتبط بالموارد البشرية

حيث أنه من الأسس العامة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بناء قوة العمل و الموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة، على اعتبار أن جودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات و الإختراعات و النواتج الفكرية و التكنولوجية عموماً.

ثالثاً :آليات ترتبط بنشر و دعم و تنمية ثقافة المعرفة

حيث تشكل عمليات نشر و دعم وتنمية ثقافة المعرفة الإطار أو السياق البيئي الحاضن الذي يمثل رحماً صحياً لاقتصاد المعرفة حيث ينمو هذا الإقتصاد، ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تحتضن الإبداعات و الاختراعات و نواتج التكنولوجيا و دور المعلومات و أهميته ، و تعظيم قيمة العلم و العلماء و البحث العلمي و نتائجه و تطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة.

من ناحية أخرى يعتمد إقتصاد المعرفة و تناميه على شبكة جيدة محكمة لإدارة المعرفة و التحكم فيها ، تعنى بالمعلومات و الحاسبات و تكنولوجيا الاتصالات.

و من المسلم به أن إنشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي ، يشكل أهم الأسس و الدعامات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة. و يمكن القول أن قدرات الدول على إنشاء هذه

الشبكة ، و مدى ما توفره لها من إعتمادات مالية ، و آليات تنفيذية و إجرائية ، يمثل حجر الزاوية في الأداء الاقتصادي المستقبلي القائم على المعرفة لهذه الدول.

رابعاً :آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع

حيث تمثل عمليات دعم و تنمية و نشر ثقافة الإبداع و الابتكار و آلياتها ، إحدى الأسس الهامة التي تقود اقتصاد المعرفة ، و تدعم نموه و تجدد نواتجه و عوائده ، و من ثم فإن تفعيل هذه الآليات يمثل ضرورة معرفية.

كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي و دعمها آلية بالغة الأثر بحيث يتقلد رواد الإبداع و صناعة مواقع رفيعة المستوى مادياً و معنوياً، و على المستويين الرسمي و الشعبي، بحيث يتناسب التقدير المادي و المعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء و الباحثين في مختلف المجالات.

و قد أفرزت هذه التغيرات والتحولات في منظور الثروة وقيمتها وعائدها، إذ تناومت القيم المضافة للمعرفة والتكنولوجيا وتطبيقاتها ، و تداعيات تأثيراتها في حياة الناس و المجتمعات وما يتطلبه ذلك من تحديث. و بات تقدم الدول والمجتمعات وتحديث واقعها رهن بتفعيل آليات المعرفة إقتناءا و اكتسابا واستيعابا و توليداً وإنتاجاً و توظيفاً في مختلف مجالات الحياة [1] .

[1] – صلاح سالم زرنوقة ، "قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة "، جريدة الأهرام ، 24 يناير 2008 ، القاهرة.

المبحث الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة

في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعة في الاقتصاد العالمي، الناجمة عن دخول تكنولوجيا المعلومات في كل ركن من أركان الاقتصاد الذي أصبح عنصر لا يمكن الاستغناء عنه، أصبحت تكنولوجيا المعلومات حجر الزاوية الذي يرتكز عليه الإقتصاد، و يشتمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة وضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الإقتصاد الجديد و سوف نتناول في هذا المبحث عددا من هذه المؤشرات التي يشتمل عليها إقتصاد المعرفة بغية إضفاء صورة واضحة على هذا الاقتصاد و إمكانية الإلمام بأهم مؤشراته، و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

اشتمل إقتصاد المعرفة على مجموعة من مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الإقتصاد. معرفة متغيراته والأطر التي يعم ضمنها و يمكن تصنيف مؤشرات إقتصاد المعرفة وفقا لثلاث فئات مختلفة و هي:[1]

المطلب الأول: مؤشرات العلم و التكنولوجيا

يمكننا أن نضع البيانات المتعلقة بالأبحاث و التنمية و إحصائيات براءة الإختراع و المنشورات العلمية. و ميزان المدفوعات التكنولوجية و مؤشرات نشر المعلومات و الإتصالات جميعها ضمن إطار مؤشرات العلم و التكنولوجيا. لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة إلى إقتصاد المعرفة و تعد الركيزة المهمة في تطوره و نجاحه. و لذالك سوف نتناول بشيء من التفصيل:

أولا: الأبحاث و التطوير

تشكل بيانات الأبحاث و التطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، و هذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة و معيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية و مقارنات دولية و تتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث و التطوير . و قد توزعت مصادر تمويل البحث و التطوير لتشمل الإنفاق الحكومي الذي يضم الإنفاق من قبل الوكالات و المكاتب و الكيانات الأخرى التي تقدم سلعا و خدمات عامة. و يتميز هذا الإنفاق عن غيره بأنه يأتي من المؤسسات التي تتوخى الربح من المشاريع التي تمولها الدولة و تديرها في نفس الوقت.

[1] - الاسكوا،مؤشرات العم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،الأمم المتحدة،نيويورك،2003 ص 15.

كذلك يشمل هذا الإنفاق الشركات و المنظمات و المعاهد التي تنتج في المقام الأول سلعا و خدمات تباع إلى الجمهور العام و إنفاق التعليم العالي بصرف النظر عن مصادر تمويلها. و من جهة أخرى فان الشركات المتعددة الجنسية هي الأخرى تتولى مهمة الإنفاق على البحث و التطوير من أجل جعل منتجها ينافس المنتجات في السوق العالمية و يتفوق عليها من خلال إحتكار براءات الاختراع[1]

المنحنى رقم 3

الإنفاق على البحث و التطوير في البلاد العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2008 مقارنة مع بلدان أخرى

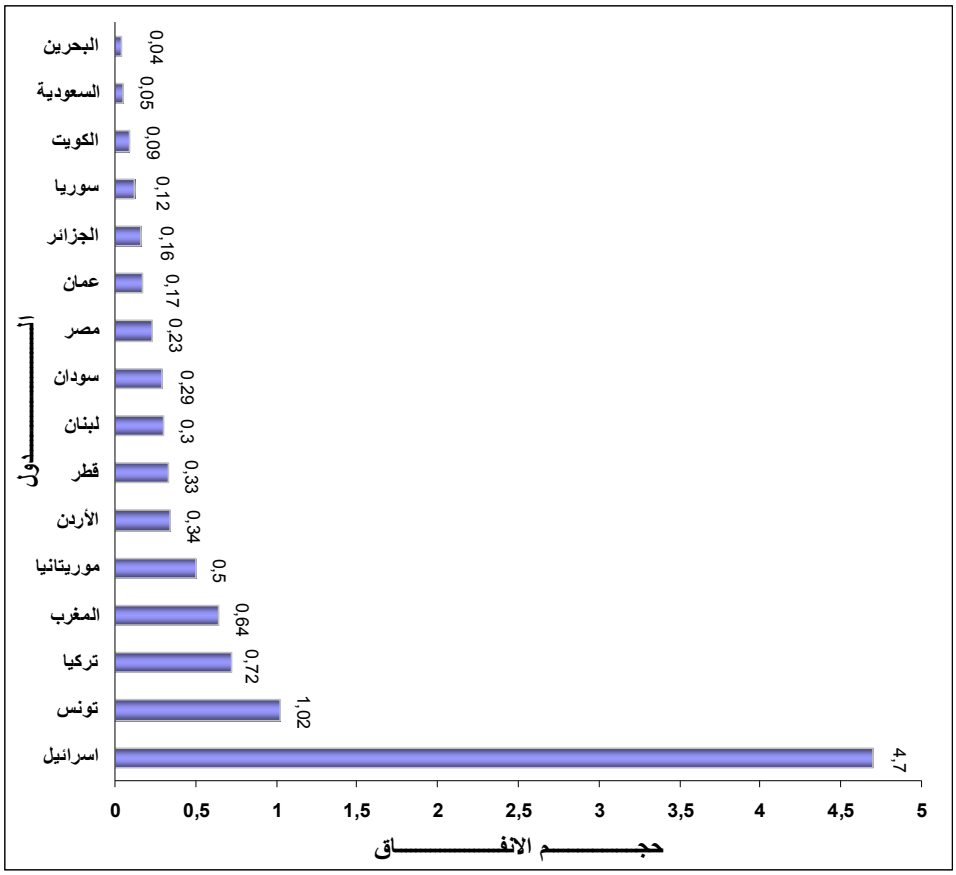

من المنحنى رقم 01 نلاحظ أن حجم الإنفاق على البحث و التطوير في إسرائيل وصل إلى 4,7، و يعد هذا الإنفاق أحد أهم العوامل التي دفعت بقطاع تكنولوجيا المعلومات في إسرائيل للنمو

[1] – مرال توتليان، المرأة و العلوم والتكنولوجيا: البعد الاقتصادي موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة، بحث مقدم إلى منتدى المرأة العربية و العلوم والتكنولوجيا، الجلسة الثانية، القاهرة: 2005/01/9، ص 11.

المتصارع و الكبير. فلو قارنا مثلا حجم الإنفاق في إسرائيل مع الجزائر لوجدنا أن حجم إنفاقها لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من الناتج المحلي الإجمالي 0.16 .

و تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تتمكن خلال العقد الأخير من القرن الماضي من تنفيذ استراتيجيات لزيادة الإنفاق على البحث و التطوير بصورة تدريجية، لتصل إلى 0,04 من الناتج المحلي الإجمالي كحد أدنى و 1,02 كهد منشود و ذلك لأسباب عدة منها، انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في تلك الفترة إضافة إلى ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي عامة و استمرار التوجه نحو شراء المعرفة و التبانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة [1]

و هنا تجدر الإشارة أنه يمكن للدول العربية عامة والجزائر خاصة إلى تفادي ذلك عن طريق إعادة هيكلة نظام التطوير التقني. بحيث يأخذ بعين الاعتبار كافة العناصر الأساسية للتطوير و تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق عن طريق الإعفاءات الضريبية أو استخدام ضرائب المبيعات.

ثانيا: إحصائيات براءة الاختراع

براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة ،وفق شروط و براءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق أحد الأفراد أو الشركات للحصول على حقوق النشر.

وهناك ثلاث معايير رئيسية لتسجيل براءات الاختراع.[2]

* التسجيل على وفق الأولوية و السبق للبلد الذي تم فيه تقديم الطلب الأول.

* التسجيل على وفق بلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.

* التسجيل على وفق بلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

و تكتسب جميع تلك المعايير قدرا كبير من الأهمية لما لها من أثر كبير على حماية الملكية الفكرية و عدم ضياع حقوق الأفراد و المؤسسات. فضلا عن أنها تسمح للعاملين بهذا الحقل بتحقيق أرباح عالية لما تدره عليهم هذه الابتكارات.

وفيما يتعلق بحجم الإنتاج العلمي في الدول العربية، أشارت دراسة إلى أن مجموع براءات الاختراع المسجلة للعالم العربي في 20 عاما ما بين عامي 1980 وعام 2000 .أن العرب حصلوا

[1] – هاشم الشمري و نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار الصفا للنشر و التوزيع ــ عمان ــ ص 38.
[2] – الأسكوا مؤشرات العلم والتكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك 2003 مصدر سبق ذكره.

مجتمعين على 370 براءة اختراع بينما سجلت كوريا الجنوبية وحدها 57968 براءة اختـــراع، بلغـــت براءات الاختراع التي حصلت عليها الدول العربية حوالي 500 براءة اختراع بينما حصلت إســـرائيل على ما مجموعه 16805، و حصلت اليابان على 725866 و ألمانيا على 313078.

الجدول رقم 05

إحصائيات براءة الاختراع

الدولة	المجموع الكلي المرتبة العالمية
الولايات المتحدة	1 4,380,724 157,772
اليابان	2 725,866 33682
ألمانيا	3 313,078 8915
المملكة المتحدة	4 129762 3094
كوريا	8 57968 7549
الدول العربية مجتمعة	836 71
لوكسمبورغ	974 24
ماليزيا	947 152
السعودية	46 310 30
مصر	60 113 2
الكويت	61 103 15
لبنان	65 70 2
المغرب	66 70 4
الإمارات	74 57 9
تونس	95 23 2
الأردن	97 21 0
سوريا	99 20 0
الجزائر	104 13 0
العراق	114 10 1
عمان	119 2 5
السودان	120 7 0
البحرين	131 4 0
ليبيا	135 4 0
قطر	138 4 1

المصدر:الأسكوا مؤشرات العلم و التكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة نيويورك 2003

يبين الجدول رقم 05 عدد براءات الاختراع كما هي مسجلة في دائرة تســـجيل الاختراعـــات الأمريكية على مدار التاريخ، حسب جنسية المخترع الأول في قائمة المخترعين.

يلاحظ من خلال الإحصائيات إن عدد براءات الاختراع الإسرائيلية المسجلة للإسرائيليين والبالغة حوالي 16805 ،هي عشرون ضعفا براءات الاختراع المسجلة من قبل كل المخترعين العرب قاطبة اللافت للانتباه أن حوالي 40% من هذه المخترعات قد تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية

و أن أكثر من 20% منها قد تم تسجيلها لمخترعون من دولة الكويت، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود تحسن نسبي بأعداد براءات الاختراع المسجلة للسعوديين بشكل خاص. للتعبير عن ضئالة حجم المخترعات يكفي إن نشير إلى أن عدد المخترعات المسجلة لدولة مثل لوكسمبورغ التي يبلغ عدد سكانها اقل من نصف مليون نسمة، و مساحتها اقل من 1000 ميل مربع قد سجلت ما مجموعه 974 براءة اختراع بينما الدول العربية مجتمعة سجلت 836 اختراع، هذه الأرقام و المعطيات ليست فقط دليلا على ضآلة إنتاج البحث العلمي العربي. و إنما أيضا تدني كفاءة الباحثين العرب بالمقارنة مع الباحثين من الدول المتقدمة و إسرائيل، فقد أنفقت إسرائيل حوالي ضعف ما أنفق العرب على البحث العلمي، و لكنها انتحت في السنة الماضية 20 ضعف ما أنتج العلماء العرب مجتمعين من مخترعات فلو وزعنا عدد المخترعات العربية على عدد الباحثين لكان نصيب كل اختراع ما مقداره 1759 باحثا، أما في حالة إسرائيل فقد احتاج الاختراع الواحد إلى جهود حوالي 24 باحثا بالمتوسط. أي أن كفاءة الباحث الإسرائيلي أكثر من سبعين ضعفا لكفاءة الباحث العربي، أما من حيث التكلفة فقد كلفت براءة الإختراع الواحدة العرب ما مقداره عشرة إضعاف ما كلفتة للإسرائيليين[1].

هذا فيما يخص الدول العربية مجتمعة. أما فيما يخص الجزائر كشف مدير المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية أن المعهد منح 618 براءة إختراع في العام 2009 ، مقابل 122 براءة إختراع العام 2008، مشيرا إلى أن هذه الإختراعات أنجزت من قبل 69 مخترعا جزائري، و أضاف أن المعهد درس لعام كامل 776 طلبا للحصول على براءة إختراع، لكنه منح 618 براءة إختراع لاستيفائها لشروط تتعلق بالتجديد والنشاط الإبداعي ومدى تطبيقها في الصناعة[2].

ثالثا: المنشورات العلمية

تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانيات الباحثين و قابليتهم في الدول، و كلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك إهتمام الدولة بهذا الجانب. فضلا عن أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة و تطوير الإقتصاد، و من جهة أخرى لما تعكسه هذه المنشورات من معالجة للعديد من الصعوبات. و لهذا المؤشر أهمية و دعم للإقتصاد المعرفي و هذا للدور الذي يلعبه في نشر الوعي العلمي و الثقافي في الجوانب الإقتصادية و الاجتماعية. فلو أخذنا على سبيل المثال البلدان الأعضاء في الأسكوا في الأعوام العشرين الماضية

[1]- تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008.
[2]- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية الأربعاء، 10 فبراير 2010.

ازداد عدد الأوراق البحثية المنشورة في العلم و التكنولوجيا في الصحف الدولية المحكمة[1]، من 5865 ورقة بين عامي 1970 و 1975 إلى 34594 بين 1990 و 1995، و كانت الكويت و تونس البلدين اللذين شهدا الإنتشار الأكبر بالأرقام المطلقة إذ أنتجا 222,5 و 192,2 ورقة بحثية المنشورة في المنطقة العربية لسنة 2008[2]، و جيبوتي هو البلد الوحيد في المنطقة الذي انخفضت منشـــوراته إذ وصـــلت إلـــى 2,4 و هذا حسب ما يوضحه المنحنى رقم 02.

المنحنى رقم 4 المنشورات العلمية

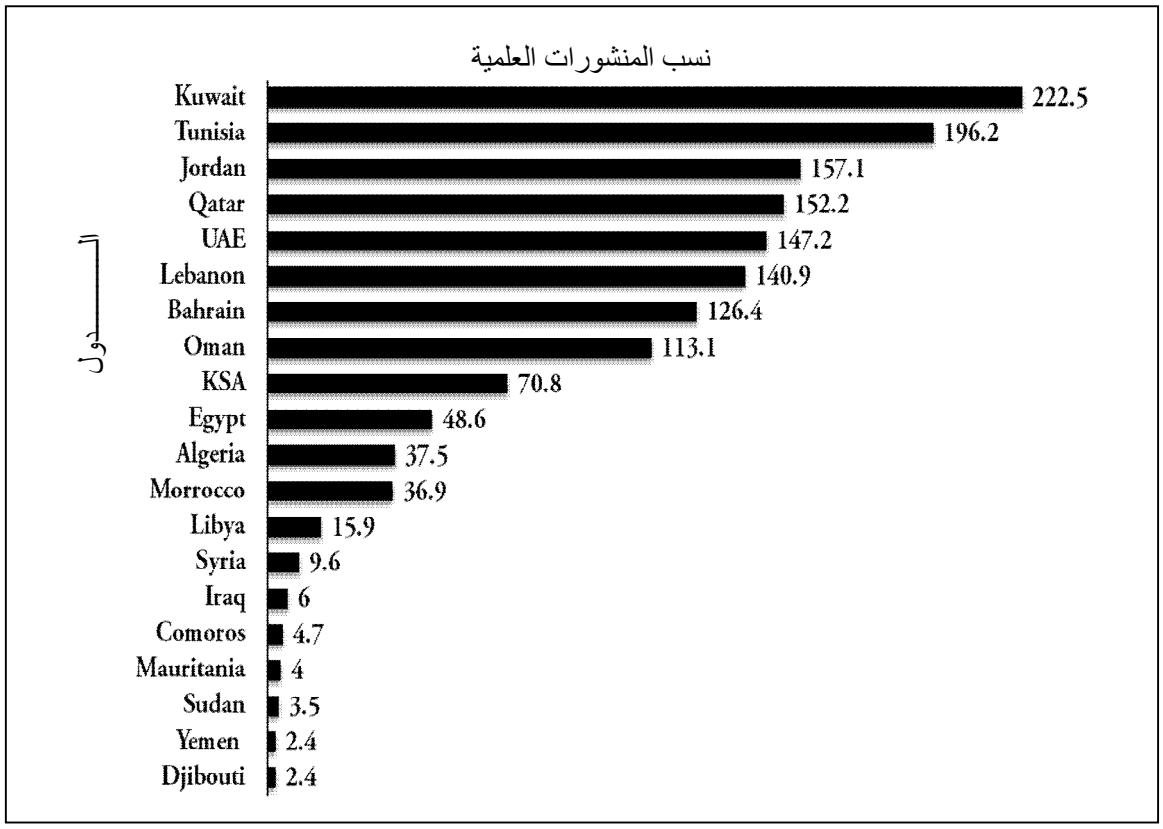

Source: Thomson Reuters (Scientific) inc. web of science. Science ditation index expanded. Complied for UNESCO by the Observation des sciences et des techniques for population data: World Bank (2010) World development indicators.

رابعا:ميزان المدفوعات التكنولوجي

هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا و يتيح هذا الميزان تسجيل الأموال المتعلقـــة بالملكيـــة الفكرية، و يشمل ميزان المدفوعات التكنولوجيا غيـــر المجســـدة و منهـــا حقـــوق الملكيـــة الفكريـــة

[1]- الاسكوا ، مؤشرات العلم والتكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الامم المتحدة نيويورك، 2003 مصدر سبق ذكره ص 12.

[2]- تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010
(Science in the Arab States by: Adnan Badran & Moneef Zou'bi)

و التراخيص و المساعدة الفنية. إضافة إلى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية و هو بعيد عن التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات مثل: الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية[1].

وقد إقترحت منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي شكل طرائق لتجميع بيانات هذا الميزان و استخدامها، و اتخذت توصيات بشأن كيفية تطبيق ميزان المدفوعات التكنولوجي لقياس نشاط نقل التكنوجيا و يضم ميزان المدفوعات التكنولوجي أربع فئات كبيرة تشمل :

- عمليات نقل الرسومات و تشمل على التمليكات و التراخيص و الامتيازات و الماركات أو الموديلات.
- تقديم الخدمات التقنية و تضم دراسات تقنية و دراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.
- عمليات نقل الرسومات و تشمل على التمليكات و التراخيص و نقل الدراية.
- الأبحاث و التنمية ذات الطابع الصناعي.

شكل 05. طرق تجميع البيانات لميزان المدفوعات التكنولوجي بحسب منظمة التعاون و التنمية.

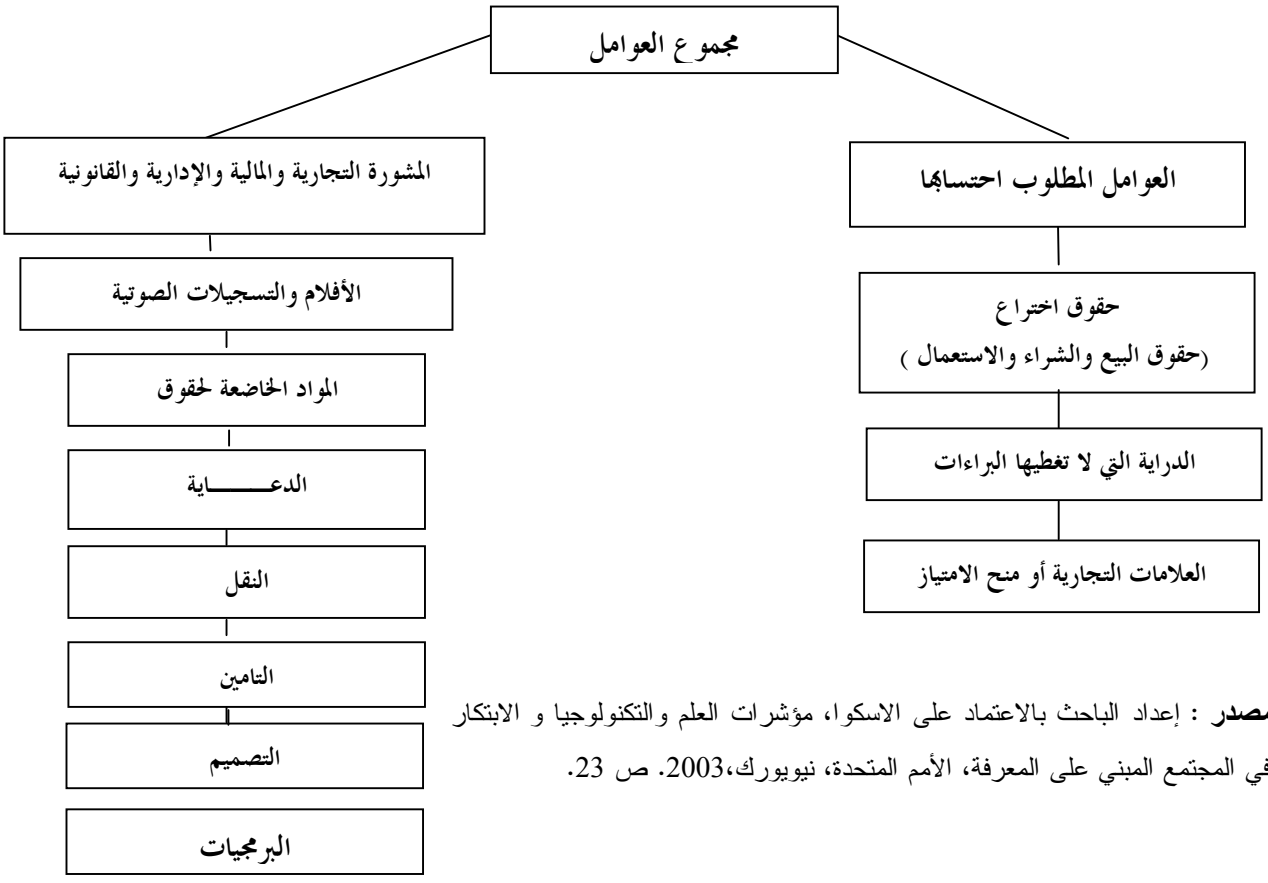

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك،2003. ص 23.

[1] – هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، مصدر سبق ذكره ص 44.

يتضح من الشكل (5) السابق إن ميزان المدفوعات التكنولوجي المصنف حسب منظمة التعاون والتنمية يتكون من مجموعتين من العوامل الأولى العوامل المطلوب احتسابها والثانية العوامل غير المطلوب احتسابها، تتضمن المجموعة الأولى حقوق الاختراع و الدراية التي لا تغطيها البراءات والعلامات التجارية أو منح الامتياز، إما المجموعة الثانية فتتكون من المشورة التجارية و المالية والإدارية والقانونية التي تقدم من قبل الكوادر المتخصصة و تشمل كذلك هذه المجموعة الأفلام والتسجيلات الصوتية و المقصود بها الأفلام التوضيحية، و أيضا تندرج تحت المجموعة الثانية من العوامل المواد الخاضعة لحقوق التأمين و الدعاية و النقل و التأمين بمختلف أنواعه و كذلك التصميم والبرمجيات المعدة لأغراض مخصصة .

المطلب الثاني:المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية

أهمية المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أمر يقر به الجميع، إلا إن من المؤشرات المعروفة حدا لدراسة هذا البعد من إقتصاد المعرفة ما تزال قليلة و ذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال و من جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، فالحقيقة التي يجب أن لا تخفى على أحد هي أن الإستثمار عالي العوائد في المواد البشرة و خصوصا في وقتنا الحالي هو استثمار عالي العوائد إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع، لذلك تعتبر هذه المؤشرات مهمة جدا. إن لمؤشرات الموارد البشرية مصادر رئيسية على قدر كبير من الأهمية و هي بيانات التعليم و التدريب و مخزون رأس المال و الإستثمارات في رأس المال البشري.

أولا: التعليم و التدريب

تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب، بتقييم المعارف و المهارات أو(الرأس مال البشري) المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، و تسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون و الاستثمار في رأس المال البشري. تجمع إحصاءات التعليم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و الأسكوا و إدارة الإحصاء في المنوعة الأوروبية، و هي تتوافر عادة لبضعة أعوام و يعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثروة التكنولوجيا و المعرفة (الشكل 06) من حيث زيادة نسبة المتخصصين في المجالات المعرفة المختلفة، و بالتالي زيادة الإنتاجية و أن النهج المتبع في الدول المتقدمة من أجل التعليم المستمر و زيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف تجعله مؤهلا للعمل في خضم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد

بصورة عامة ،و على مهارات العاملين بصورة خاصة و الخدمات الجديدة التي استحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل[1].

و قد جاء مفهوم التعليم عن بعد كأحد الروافد الجديدة لدعم التعليم و استمراره لمن لم تتح له الظروف و إمكانية إكمال التعليم و يتم عن طريق الشبكة، و يعد التعلم عن بعد أحد الطموحات الواعدة للتعاون الأكبر بين برامج تعليم المكتبات و علم المعلومات، و لإتاحة التوسع في استخدام التكنولوجيا دون تردد و كان لظهور الجامعة المفتوحة البريطانية إلى الوجود عام 1963، أثر في سعي العديد من الدول المتقدمة و النامية إلى الإستفادة منها كنموذج تعليمي عن بعد، و قد احتذت بها بعض لدول مثل باكستان و إيران و تايلاند و فنزويلا ومصر من اجل إتاحة الفرصة لمن لم يستطيعوا مواصلة تعليمهم الجامعي و لتأكيد فلسفة الإنفتاح التعليمي للراغبين في التعليم، و يعتمد هذا النوع من التعليم على برامج إذاعية و تلفازيه إلى جانب الكتب الدراسية و الأشرطة و ترسل هذه المواد بالبريد أو عن طريق شبكة الانترانت[2].

[1]– مرال توتليان ، المرأة و العلوم والتكنولوجيا: البعد الاقتصادي موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[2] - محسن العربي،التعليم عن بعد لعلم المكتبات والمعلومات ،جامعة القاهرة،قسم المكتبات والمعلومات، 2006، ص 4 -10.

شكل (06) التعليم الذاتي المستمر و أثره على الاقتصاد المعرفي

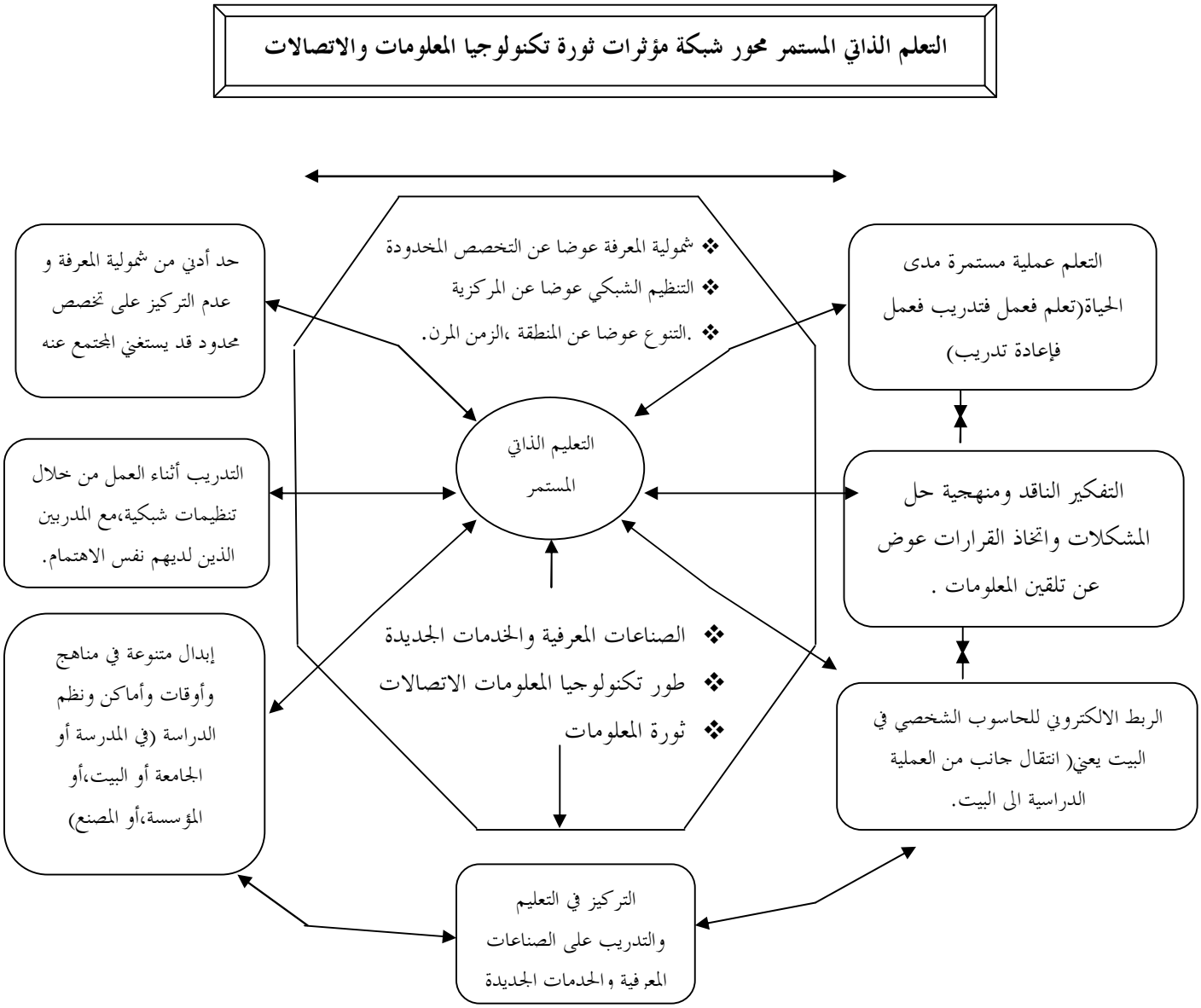

المصدر : منى مؤتمن التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة المعلوماتية وعالمية المعرفة، بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي، المملكة الأردنية الهاشمية، شباط 2004، ص 19.

من خلال الشكل السابق نلاحظ إن التعليم عملية مستمر مدى الحياة، فمن خلاله نوجد منهجية لحل المشكلات و اتخاذ القرارات عوضا عن تلقين المعلومات، كذلك فان الربط الإلكتروني للحاسوب الشخصي في البيت يعني عملية انتقال جانب من عملية التعلم إلى المنزل، و إن الإقتصاد الجديد يتطلب التركز في التعليم و التدريب على الصناعات المعرفية و الخدمات الجديدة.

و كما أشرنا سابقا فإن مؤشر التعليم و التدريب المستمر، يسمح بتقديم المخزون و الاستثمار في رأس المال البشري الذي سنتناوله في الآتي:

ثانيا: مخزون رأس المال البشري

بداية يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها[1].

في هذا العصر، أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ و تقليد جميع برامج العمل و الآلات و التقنيات و البرمجيات المستخدمة في الإنتاج و الخدمات ، عدا العنصر البشري لأنه العنصر الوحيد الغير قابل للنسخ أو التقليد. و قد طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون رأس المال البشري.[2]

الأولى: ترتكز على قياس مستوى تدريب السكان و مدى قدراتهم و قابليتهم الفكرية.

الثانية: تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة.

الثالثة : ترتكز على تحديد الفرقات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة، و على تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص و من ثم على تحديد القيمة الإجمالية لمخزون رأس المال البشري. تعد هذه النقطة على قدر كبير من الأهمية لما لها من تأثير على قياس مستوى أداء و مهارة العاملين حسب الفئة العمرية، و معرفة كون تلك الدولة تمتلك من الكوادر و الموارد البشرية ما يؤهلها لتخوذ التحديات التي تواجه الدول النامية خاصة. من أجل الحصول على مرتبة متقدمة في الإقتصاد العالمي لأمانها بأن العنصر الأساسي و المهم اليوم هو العنصر البشري .

ثالثا: الاستثمار في رأس المال البشري ...

يمكن تقييم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإجراءات المالية للإستثمار،و الإستثمار في الوقت في رأس المال البشري، و اللذين سوف نتناولهما فيما يلي: -

أ- الإجراءات المالية للاستثمار

ترتكز هذه الإجراءات على عدة جوانب منها النفقات العامة الإجمالية للتعليم التي من خلالها يتم تخصيص المبالغ التي يتم رصدها من قبل الدولة لتطوير عملية التدريس، و أيضا تشتمل على نفقات عامة لتدرب الراشدين، أي الدورات التدريبية و فتح معاهد متخصصة ضمن إختصاصات معينة ومراكز تتعاون مع الجامعات في سبيل تطوير المناهج الدراسية. بما ينسجم به و روح العصر

[1] – منى مؤتمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.
[2] – مرال توتليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

والتغيرات التي طرأت عليه، و هناك جانب آخر لا يمكن إغفاله و هو نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات التي بمقتضاها يتم الإنفاق على البحوث و براءات الاختراع من أجل تطوير الكادر العامل و تطوير الخطط الإنتاجية، و الوصول إلى مستويات عالية و متطورة في الإنتاجية (شكل07) كذلك من اجل ضمان الكفاءة و الإنتاج العالي الجودة الذي يضاهي المنتجات العالمية، و هذا يشكل ركيزة أساسية من أجل بناء جسر للوصول إلى السوق العالمية، و منافسة الشركات الكبرى في مجال البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت السلعة الأكثر رواجا واستخداما في العصر الحالي عصر الانترنت. و الأعمال الالكترونية و التجارة الالكترونية و إن التطورات التي حدثت على مجمل الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و حتى السياسية تستلزم، من الشركات والمؤسسات العمل على تطوير الكوادر البشرية لأنها تعد المخزون الذي لا يمكن نفاذه بل على العكس من ذلك إذ يمكن أن يزداد إنتاجها، و عطاؤها على المدى البعيد في ظل التأهيل المستمر[1].

[1] – انطوان زحلان، العرب والتحدي التقاني،المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، بيروت، العدد 263، 2001، ص 60.

شكــل (07)

متطلبات النظام الإنتاجي الجديد

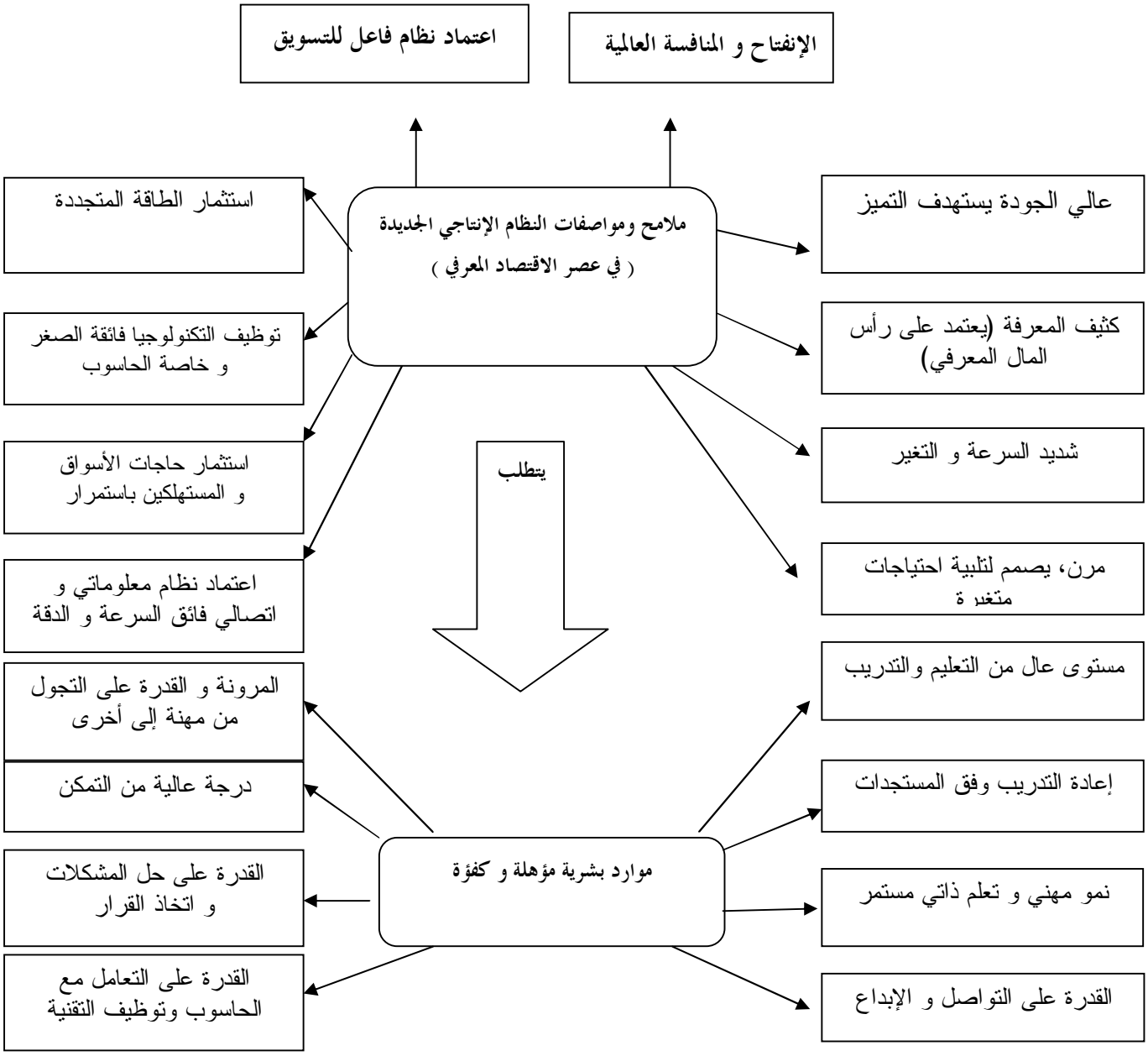

المصدر : منى مؤتمن التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمــة المعلوماتيــة وعالميــة المعرفة، بحث مقدم إلى إدارة البحث و التطوير التربوي، المملكة الأردنية الهاشمية، شباط 2004، ص 18.

ب – الاستثمار بالوقت في الرأسمال البشري

تعطينا معدلات ارتياد مؤسسات التعليم على وفق مؤسسات التعليم، فكرة أولية عن الوقت الذي يمضيه الإفراد في النظام التعليمي وهنالك مؤشران يلخصان أوقات التعليم و الدراسة.

الأول: متوقع التعليم المدرسي لكل ولد بلغ سن الخامسة.

الثاني: متوقع التعليم في المؤسسات التعليم العالي الدراسات العليا لشاب في سن السابعة عشر.

المطلب الثالث: مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات

يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية لما ينطوي على عدد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا، و الجانب الاقتصادي و السياسي في نفس الوقت. و يعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات، و الاتصالات بأنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات و إرسالها و عرضها بالوسائل الإلكترونية، و مع تكنولوجيا و المعلومات و الاتصالات الجديدة إلتقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة و الإنتاج و نشر التكنولوجيا الجديدة و لهذه الأخيرة ثلاثة تأثرات في الاقتصاد[1].

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة و التخزين و تبادل المعلومات ، فقد استطاعت الشركات التي تعمل ضمن هذا النشاط أن تحقق مستويات عالية من الأرباح، و أصبحت لها مستويات عالية من الأرباح و لها أسواق خاصة و اخترقت الأسواق الدولية بالمنتجات العالية التقنية التي يزداد الإقبال عليها بشكل كبير يوما بعد آخر.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة ظهور و ازدهار صناعات جديدة، و قد ولدت هذه الصناعات طلبا على الخدمات المرافقة لهذه الصناعات نظرا لما تشتمل عليه هذه الصناعات من خدمات برمجة و معالجة بيانات.
- ظهور وظائف جديدة و الاستعاضة بها عن سابقتها القديمة أو جعلها مساعدة لها فمثلا خدمة التعلم عن بعد وكذالك الحكومة الالكترونية و التجارة الالكترونية و الصحة[2]، كل تلك الوظائف المستحدثة التي نجمت عن التطور التكنولوجي و المعلوماتي الكبير أغنت العديد من الفئات عن الوظائف الروتينية و الخدمات التي تقدم من خلالها.

[1]- الأسكوا، مصدر سبق ذكره، ص 48

[2] – و يشمل هذا الموقع على خدمات و استشارات طبية تقدم عن طريق الانترنت.
www.tababy.com Page visitée le,04/03/2010.

و بالتالي فان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تحتل مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة لأسباب عدة . من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا، مثلا في صناعة المعلوماتية الفرنسية، كانت نفقات الأبحاث و التنمية تمثل 15,7 من القيمة المضافة عام 1998 أي ضعف الصناعة الأخرى و من جهة أخرى ، فان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيا عامة، هي أساس إبتكارات الخدمات و المنتجات في مجمل الاقتصاد. أخيرا هذه التكنولوجيا هي دعامة لترميز المعارف و إنتاج البيانات حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مهم جدا و لكنه قلما يكون متناغما.

ولهذه الأسباب لن نحاول التعمق كثيرا في الموضوع، و سنكتفي بتقديم المؤشرات التي تسمح بإجراء مقارنات دولية ، و قد وضعت الأونكتاد لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات مجموعة مؤشرات جدول (06)، و تتيح هذه المؤشرات مقارنة بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات بين البلدان استنادا إلى مجموعة من المعايير المحددة، التي بموجبها تتيح لصانعي القرارات السياسية استنباط سياسات مناسبة و ملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

شكل 8 :دليل جاهزية الربط الشبكي

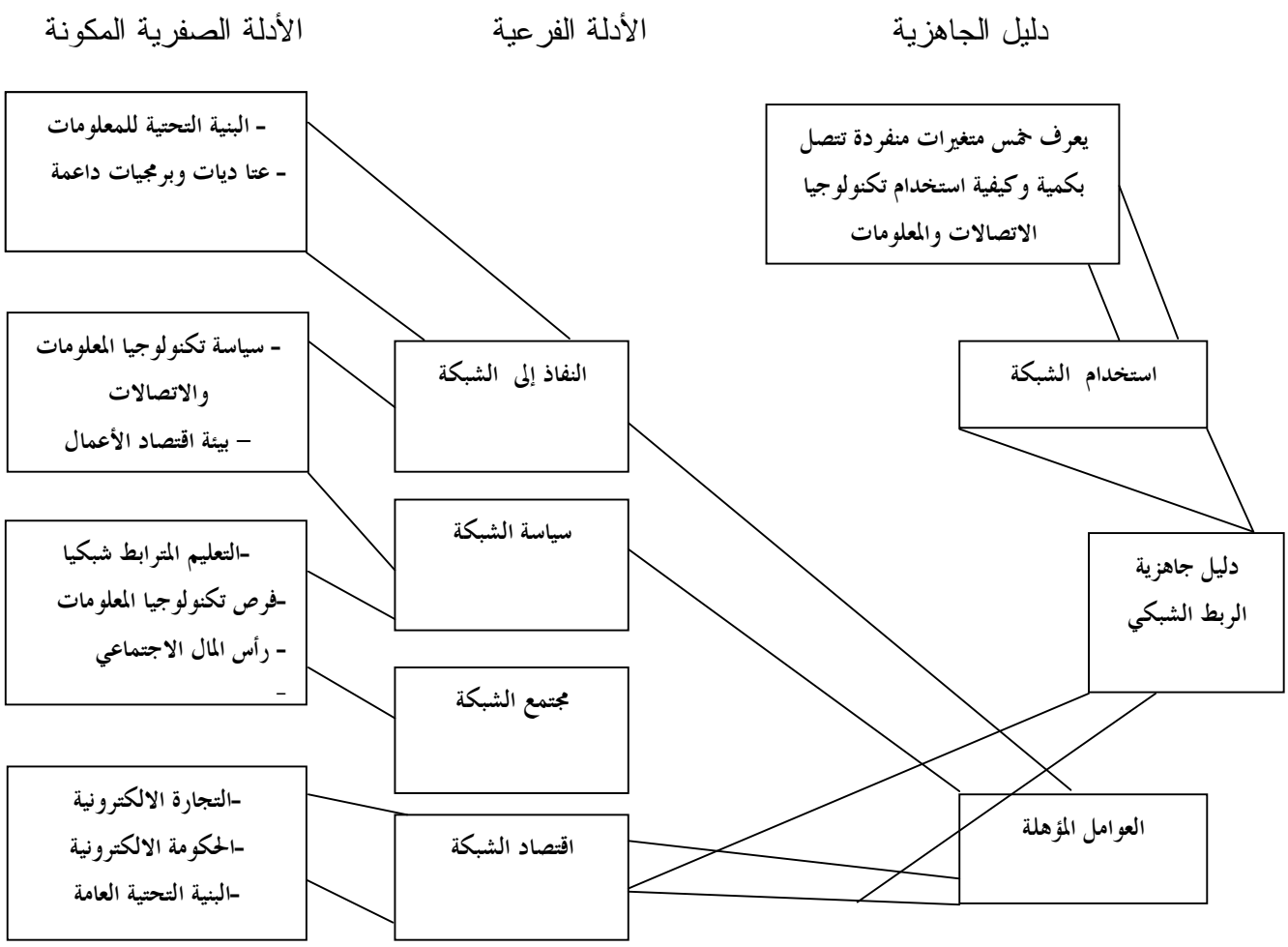

المصدر: الألسكو، مؤشرات العلم و التكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة نيويورك، 2003، ص 63.

جدول 06 مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حسب الأونكتاد

الدليل /البعد	المؤشرات	المصادر
التوصيل	1- عدد مضيفي الانترنت لكل فرد 2-عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد 3- عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد 4- عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل شخص	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
النفاذ	1- عدد مستعملي الانترنت لكل فرد 2- الأمية (النسبة المئوية من السكان) 3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4- كلفة المخابرة المحلية	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الشعبة الإحصائية بالا مم المتحدة البنك الدولي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
السياسة	1- وجد بدالة انترنت 2-التنافس في الاتصالات المحلية 3- التنافس في الخطوط المحلية 4- التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
الاستخدام حركة الاتصالات	الحركة الدولية الداخلة حركة الاتصالات الدولية الخارجة	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكي واللاسلكية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية .

المصدر: الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،الأمم المتحدة نيويورك،2003، ص 49.

يعبر عدد مضيفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الأنترنت، و المضيف هو إسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالإسم USA، يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء net, com و في أغلب مجالات الأنترنت تنتهي بي (edu) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

و من بين مجموعة المؤشرات السابقة اخترنا دليل جاهزية الربط الشبكي لما لهذا الدليل من أهمية، و كذلك اشتماله على جميع النواحي و العوامل المؤهلة شكل (08) لاستخدام شبكة الانترنت و دليل جاهزية الربط الشبكي، هو مؤشر مركب يعرف بأنه إمكانية و درجة الاستعداد الموجود لدى مجموعة من السكان أو مجتمع محلي معين لتكون جزءا من الشبكة. و يعرف العالم الشبكي بأنه مجموعة من الأفراد و المنظمات و الشركات و الحكومات و المؤسسات التعليمية تتواصل و تتفاعل باستخدام تكنولوجيا مختلفة منها الحواسيب الشخصية و شبكة الأنترنت.

وتدل العوامل المؤهلة للتمكين على الظروف الراهنة و الإحتمال المستقبلي لبناء شبكة وطنية تتضمن العناصر التالية: [1]

النفاذ إلى الشبكة: و يتألف من البنية الأساسية للشبكة و البرمجيات الداعمة له.

سياسة الشبكة: و تمكن الأدوات الحالية لسياسة تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات.

المجمع الشبكي: و يعني دخول تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الخدمات الإجتماعية مثل التعليم و كذلك جاهزية الدولة للربط الشبكي أي إيصال شبكة الأنترنت.

الاقتصاد الشبكي: و يشتمل التجارة الالكترونية و بعض الجوانب المتعلقة بالحكومة الإلكترونية.

وقد شمل دليل الربط الشبكي العديد من بلدان العالم. إلا أن مساهمة الدول العربية إقتصر على ثلاث دول، توافرت عنها المعلومات الكافية لتصنف ضمن الدول التي إحتواها الدليل الجدول (03) وهذه البلدان (مصر، الأردن، المغرب)، و كانت قيم هذا الدليل فيها على الترتيب 2,3 ، 3,42 ، 3,4 وهذه البلدان مازالت بعيدة عن البلدان المتقدمة و منها الولايات المتحدة 6.05

جدول 07 دليل جاهزية الربط الشبكي

البلـــــد	جاهزية الربط الشبكي	رتيب دليل جاهزية الربط الشبكي
الولايات المتحدة الأمريكية	6.05	1
أيسلندا	6.03	2
فنلندا	5.91	3
المملكة المتحدة	5.31	10
كندا	5.23	12
ألمانيا	5.11	17
اليابان	4.86	21
إسرائيل	4.84	22
فرنسا	4.71	24
الأردن	3.4	49
المغرب	3.32	51
الهند	2.3	54
مصر	2.3	60
الصين	3.1	64

المصدر: جامعة هارفارد،مجموعة تكنولوجيا المعلومات،مركز التنمية العالمية(قراءات في عالم الشبكات...ما هو عالم الشبكات) 2003.

http:evbr/law.harvad.edu/readinessguide/networkedworld.html

[1] – الأسكوا ،مصدر سبق ذكره ص 66.

من الجدول أعلاه يتضح أن دليل جاهزية الربط الشبكي في الو.م.أ بلغ 6,05 ، و هو أعلى نسبة و ترتيبها في دليل جاهزية الربط الشبكي هو الأول. أما بالنسبة للدول العربية فقد احتلت الأردن أعلى نسبة من بين الدول العربية وهي 3,42 ، و ترتيبها حسب دليل جاهزية الربط الشبكي رقم 49 تليها المغرب ثم مصر، و أن لهذا الدليل أهمية كبيرة في معرفة قابلية الدولة على تطوير إمكاناتها المستقبلية.

المبحث الثالث: معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات

لقد أدت التطورات المعلوماتية الى ظهور نوع جديد من الاقتصاد هو ما سمي بالاقتصاد الرقمي. الى جوار الاقتصاد العيني و اقتصاد الخدمات، وهذا النوع من الاقتصاد أدى بدوره الى تغيير الوسائل التنظيمية الضابطة للمعاملات الاقتصادية كالقواعد الجمركية وحقوق الملكية، و أدوات السياسة النقدية و المالية و الأدوار الغير الواضحة للحكومة في سن قوانين ناظمة لسير المعاملات المالية. لقد استخدمت الشركات الكبرى منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين الوسائط الالكترونية في تعزيز البنى التحتية للتجارة الالكترونية، خصوصا في عمليات الانتاج و الشراء و البيع و التحويلات المالية والمدفوعات النقدية و تقنيات التفاوض.

لاشك أن التطور المتزايد لشبكة الانترنت و انتشارها قد مكنها من لعب دور البؤرة الالكترونية الرئيسية لعصر المعلومات، و مكنها من أن تكون القاعدة الصلبة في عالم ادارة الأعمال و التسيير و يرجع ذلك الى ازدياد عدد متخدمي الأنترنت . في مجال الاشهار و الستويق وصولا الى اقتناع و تبادل السلع و الخدمات بمختلف أشكالها وطبيعتها الاقتصادية.

كذلك لم يعد عملاء البنوك يعولون على مواعيد البنوك عند سحب الأموال و الحصول على معلومات حول الحساب المصرفي، إضافة إلى أنه أصبح لدى مكتبات المدارس مصدر مرجعي جديد متمثل في الموسوعة الإلكترونية، بالإضافة إلى خدمة البريد الالكتروني و إمكانية إرسال و استلام الرسائل في أي وقت بوساطة الكمبيوتر و الهاتف و جهاز الموديم، و فيما يلي سنتناول أهم تطبيقات ثورة الإتصالات السلكية و اللاسلكية التي لها الأثر الكبير على الاقتصاد : ELectronic Commerce.

المطلب الأول: التجارة الالكترونية

أولا: المفهوم

هناك عدة وجهات نظر لتعريف هذا النوع و منها ما يلي:

- **التجارة الإلكترونية:** هي مجموعة المبادلات الالكترونية المرتبطة بنشاطات تجارية، كما يمكن النظر اليها على أنها تلك العلاقات ما بين المؤسسات و الإدارات أو المبادلات ما بين المؤسسات والمستهلكين[1].

[1]-زايري بلقاسم و طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة، مجلة المستقبل العربي عدد ماي2003 ص 70.

-**التجارة الالكترونية:** هي عملية بيع أو شراء السلع و الخدمات من خلال الشبكات الحاسوبية المفتوحة كالأنترنت و هي تنقسم الى نوعين من المعاملات على أساس طبيعة المتعاملين:[1]

أ- تعمل بين شركة تجارية و شركة تجارية أخرى.

ب- تعامل بين شركة تجارية و مستهلك فردي.

و تعرف أيضا على أنها تتضمن أربع مرتكزات نجملها[2] فيما يلي:

- إدارة الأعمال الالكترونية، تتضمن تبادل الخدمات الأعمالية بدعم من الوسائل اللاسلكية وأدواتها.
- التجارة الالكترونية تتضمن التبادل في السلع و الخدمات و بحضور فاعل لوسائل الاتصالات اللاسلكية.
- الإشهار الإلكتروني و يعرف في مجال التجارة على أنه أداة لتبادل السلع الرقمية و الخدمات للمستهلك.
- خدمات الكترونية مختلفة.

ان التجارة الالكترونية في الاطار التعريفي المفاهيمي تراعي[3] ما يلي:

عالم الاتصال: يعرف التجارة الالكترونية بأنها وسيلة من أجل ايصال المعلومات والخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية.

الأعمال التجارية: عملية تطبيق التقنية من أجل جمل المعلومات التجارية ، و تجري تلقائية وسريعة.

عالم الخدمات: يعرف التجارة الالكترونية بأنها أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض كلفة الخدمة، و الرفع من كفاءتها و العمل على تسريع ايصال الخدمة.

عالم الأنترنت: يعرفها بالتجارة التي تفتح المجال من أجل بيع و شراء المنتجات و الخدمات والمعلومات عبر الأنترنت.

اجمالا يتضح أن التجارة الالكترونية أداة عالمية لتبادل السلع (غير المادية) و في مجالات متعددة (البنوك، السمسرة، الاطار القانوني....).

ثانيا: أشكال التجارة الالكترونية

تصنف التجارة الالكترونية من حيث طبيعة المعاملات إلى الأقسام التالية:

---

[1]- نعمان العياش، التجارة الإكترونية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، 1999،ص9.

[2] -Roger clarkK، Electronic commerce definitons.www.an.edu.au /people/roger. clarke/ ec / ecdef ns. html .page web visitee le: 12/09/2010

[3]- زايري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

أ- **التجارة الالكترونية من الشركات إلى الشركات:** و هو البيع و الشراء مابين الشركات وأغلب معاملات التجارة الالكترونية تنصب في هذا الإطار و هي في مجملها أنظمة المعلومات. فعلى سبيل المثال تقدم الشركة إلى الشركة مورديها طلبات الشراء، تستلم الفواتير و تقوم بعملية الدفع.

ب – من الشركات إلى الأفراد: وهو بيع المنتجات و الخدمات من الشركات للمستهلك و تعاملاتها من خلال بيع التجزئة للمستهلك،و تسمح له باستعراض السلع المتاحة و تنفيذ عملية الشراء ، و يتم الدفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعا عن طريق استخدام بطاقة الائتمان[1].

ج- المستهلك للمستهلك:في هذا المجال فإن المستهلك يبيع لمستهلك آخر بصورة مباشرة. مثال على ذلك عندما يقوم مستهلك ما بوضع إعلانات في موقعه على الانترنت من أجل بيع الأغراض الشخصية أو الخبرات.[2] أنظر الشكل (09)

د- المستهلك للشركة: يشتمل هذا القسم على الأفراد الذين يبيعون منتجات أو خدمات للشركات.

و- **تجارة الكترونية غير ربحية:**المؤسسات الدينية و الاجتماعية تستعمل أنواعا مختلفة من التجارة الالكترونية من اجل خفض تكاليف إدارة المؤسسة أو تحسين إدارة المؤسسة و خدمة الزبائن

ه- التجارة الالكترونية ما بين المؤسسات:هذه التجارة تشمل جميع النشاطات الداخلية للمؤسسة التي غالبا ما تتم على الشبكة الداخلية للشركة التي تشمل تبادل المنتجات أو الخدمات أو المعلومات و هذه النشاطات تمتد من بيع منتجات الشركة إلى الموظفين إلى النشاطات التي تهدف إلى الحد من كلفة إدارة المؤسسة وتدريب العاملين باستخدام الشبكات[3].

---

[1]- عهد نبهان سويلم، التجارة الإلكترونية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي للدراسات، أفريل 2001،القاهرة ص 70.

[2] - http : //www.c4arab.com/showac.php ? acid = 120

[3]- أساسيات حول التجارة الإلكترونية.

WWW.C4.ARAB.COM

شكل رقم09: نموذج الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري في التجارة الالكترونية.

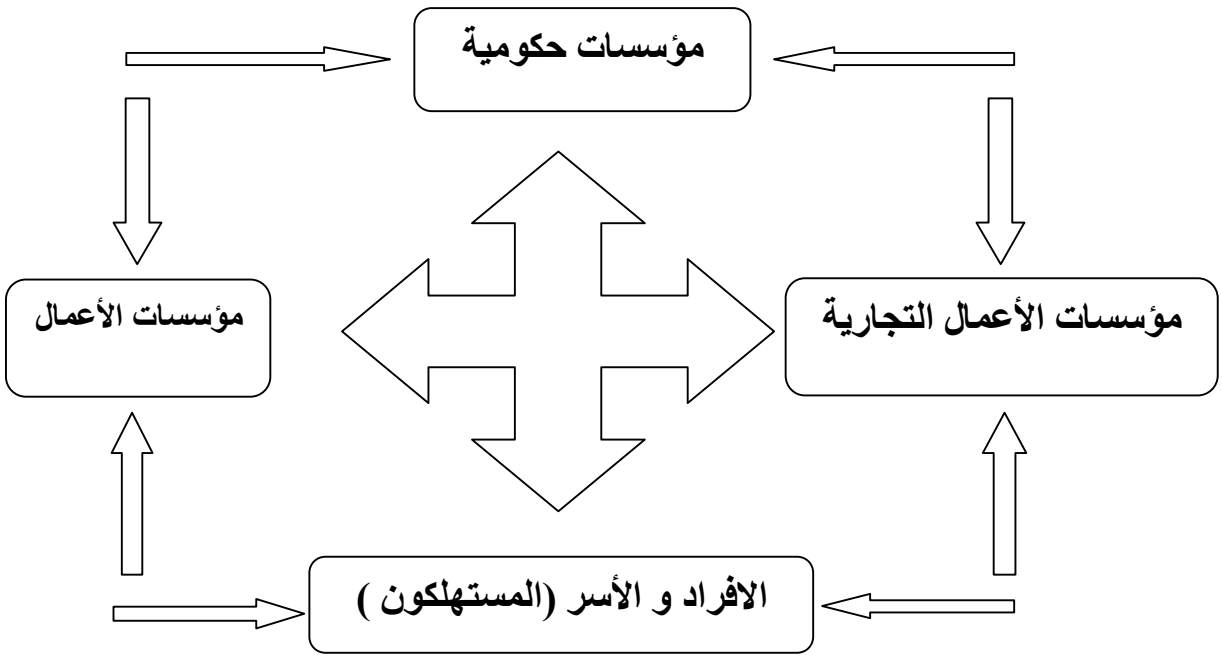

المصدر: بالاعتماد على التعاريف السابقة.

من الشكل أعلاه نلاحظ الترابط بين الأطراف الأساسية في التجـــارة الالكترونيـــة، فمؤسســـات الأعمال التجارية وهذه بدورها مرتبطة بالمستهلكين في دائرة متكاملة يغذي بعضها البعض الأخر.

وتعتمد التجارة الالكترونية على أربعة أسس يجب توافرها لقيام هذه التجارة و هي. [1]

1- تشريع ينظم عملية التبادل التجاري و يعترف بالتوقيع الاليكتروني ويحل النزاعات التـــي تحصـــل عند تنفيذ عملية تجارية الكترونية.

2- عملية إلكترونية تستخدم كوسيلة إلكترونية لعمليات الدفع الإلكتروني تصدرها جهة موثقة و تســـهر على حمايتها و سهولة التعامل بها.

3- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التجارة الإلكترونية كوسيلة من أهم وسائل التجارة العالميـــة في عصرنا الحاضر.

[1] - بسام نور مصدر سابق.

http://www.ac4arab.com/showac.php?acid=120

4- إنتشار الانترنت و استخدام الحاسب الآلي بين أفراد المجتمع من خلال وضع خطة متكاملة لعملية تحول المجتمع إلى مجتمع رقمي.

ثالثا: تأثير التجارة الالكترونية على الأسواق وأداء المؤسسات التجارية وقدرتها التنافسية

تشير الدراسات التي أجريت حول تأثير التجارة الالكترونية على الأسواق و المؤسسات إلى أنها أحدثت تغييرات هيكلية في نواح ثلاثة هي:

أ – التغييرات الإستراتجية في نموذج عمل مؤسسات

حيث أن التجارة الكترونيا قد أحدثت ما يسمى بالتاجر الالكتروني و المشاريع الافتراضية، وهي عبارة عن شركة وذلك بالارتباط بشبكات المعلومات (Cyber space) أو مؤسسة افتراضية وتعمل فقط في فضاء الكتروني .الأمر الذي يعني تعديلات جذرية في التنظيم المؤسسي بدءا من الموظفين والمهام الجديدة المطلوبة منهم للتكليف،مرورا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة وتركيبها الإدارية.[1]

ب- تغييرات في هيكل السوق :

و تشتمل على مجموعة مهمة من النقاط التي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار عند النظر إلى التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية في السوق وهذه التغيرات. [2]

- ظهور منافسين لا ينتمون إلى القطاع نفسه: وهذا يعني إن التجارة الالكترونية خلقت منافسة جديدة لأصحاب الأعمال لان السوق أصبحت مفتوحة، وليست هنالك قيود أو عراقيل لدخولها فالعروض في متناول الجميع أي جميع من على شبكة الانترنت والشركات أصبحت تقدم عروضا وتتلقى عروضا هي الأخرى عن طريق الشبكة، ووجدت شركات صغيرة لكنها تمثل منافسة كبيرة للشركات.

- ظهور الوسطاء غير المعروفين: و هذه الحالة أصبحت متعارف عليها وخاصة دخول أشخاص ليس من نفس المجال إلى التجارة كما سبق توضيحه، وهذا ما عزز ظهور الوسطاء في مجال التجارة وتسهيل الأعمال التجارية الالكترونية.

- ظهور تحالفات إستراتجية : أي وجود تكتلات تعمل من اجل تسهيل العمل التجاري الكترونيا فتعقد الصفقات، و تبرم العقود في خطوة تسهم في اختصار الوقت و الجهد و التكلفة أيضا.

---

[1]- عابد بن عابد العبدلي، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية (الواقع و التحديات، الآمال). بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2004 ، ص 22.

[2]- نعمات العياش، التجارة الالكترونية: أداة للمنافسة الدولية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، العدد 5 1999، ص 104.

▪ تغير حجم السوق : و هذا ناجم عن أن الشبكة قد فتحت الأسواق على بعضها وألغت الحدود التي كانت موجودة والعراقيل التي كانت تحول بين التاجر و آفاق انتقاله بين الأسواق كالسفر من أجل إتمام صفقة أو ما شابه كل هذه الأمور و غيرها، ذللتها الشبكة و أصبحت السوق واحدة وازداد حجمها إضعافا كثيرة هي وان كانت سوقا وهمية إلا أنها أثبتت جدارتها في تسيير المعاملات وإبرام الصفقات[1].

المطلب الثاني: الحكومة الالكترونية

يتبادر للذهن عند سماع عبارة الحكومة الإلكترونية، قيام هذه الحكومة بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الأنترنت أو الانترانيت، و هذا مفهوم خاطئ لا يمكن لأي حكومة في العالم أن تدير موارد بلد ما و تحول عملها بالكامل إلى عمل عن طريق الانترنت، و لأجل إيضاح ذلك سنتناول مفهوم الحكومة الإلكترونية.

أولا: مفهوم الحكومة الالكترونية

من حيث الأصل، و سواء كنا نتحدث عن بيئة العالم الواقعي أم بيئة الأنترنت الإفتراضية، فإن أية حكومة تسعى لأن تحقق فعالية عالية في تقديم خدماتها للجمهور و تحقق فعالية في تبادل النشاط بين دوائرها و مؤسساتها، وقد وصف القطاع الحكومي دوما بالبيروقراطية إشارة إلى بطء الإنجاز و أحيانا كثيرة إلى تعقيده دون مبرر.

وتقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على ركائز أربعة:[2]

▪ تحقيق حالة إتصال دائم بالجمهور، مع القدرة على تأمين كافة الإحتياجات الإستعلامية والخدمية للمواطن.

▪ تحقيق سرعة و فعالية الربط و التنسيق و الأداء و الانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها.

▪ تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

و لو دققنا في التجربة الأمريكية لوجدنا أن المساحة الأرحب للإهتمام انصبت على المشتريات الحكومية و على العلاقات التجارية بين قطاعات الحكومة و مؤسساتها و بين الجمهور و مؤسسات

[1]-زايري بالقاسم و علي طوباش، طبيعة التجارة الإلكترونية و تطبيقاتها المتعددة، مصدر سبق ذكره، ص 65.
[2]- النادي العربي لتقنيات المعلومات و الإعلام، ما هي الحكومة الإلكترونية.
www.ac4.mit.org.03/09/2003.

الأعمال في القطاع الخاص، وهو ما يعكس الذهنية الإستثمارية أو الإقتصادية السائدة في أمريكا، في حين لو دققنا في التجارب الأوربية لوجدنا المحرك الرئيس للعمل حماية وخدمة المستهلك أو المواطن. و بين هذين الإتجاهين تتجاذب تجارب الدول النامية المنقولة التي ربما لن تكون أكثر من نماذج مستنسخة، و إذا كان يمكن التجاوز عن استنساخ أي تطبيق من تطبيقات تقنية المعلومات فإن الحكومة الإلكترونية عصية عن الإستنساخ إن أردناها ناجحة و فاعلة، لأن متطلباتها كما نرى تعتمد جوهريا على البناء الخاص للحكومة الواقعية و على الأداء الخاص بالموظف الحكومي و على الثقافة الخاصة بمجتمع المواطنين [1] .

وإذا كانت بعض المفاهيم للحكومة الإلكترونية تقوم على أساس تجميع الخدمات في موضع واحد، فإن مفاهيم أخرى تناقض هذه الفكرة، إذ لا يرى البعض حاجة لانتهاج مسلك التجميع، بل يمكن أن يتحقق الإنجاز أفضل إن تم إنشاء أكثر من مركز للعمل الحكومي الإلكتروني، مما يعيد التساؤل عن الأفضلية بين النظامين المركزي و اللامركزية في الواقع التطبيقي و لا يتعين الإستغراب من حيث إن الحكومة الإلكترونية تعيد امتحان كافة النظريات الإدارية و الدستورية للحكم [2] .

و يمكننا في ضوء ما تقدم القول إن الحكومة الإلكترونية من حيث مفهومها، هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين و استعلاماتهم و تتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات و الإتصال عن بعد.

ثانيا: نطاق الحكومة الإلكترونية

إن بناء الحكومة الإلكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي سواء في علاقتها بالجمهور أو علاقة مؤسساتها بعضها ببعض أو علاقتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية. أنها بحق إعادة هندسة أو إعادة اختراع للقائم و وضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية ومن وجهة نظرنا فان محتوى الحكومة الإلكترونية يتضمن الأتي: [3]

أ- محتوى معلوماتي يغطي كافة الإستعلامات تجاه الجمهور أو في ما بين مؤسسات الدولة أو في ما بينها و بين مؤسسات الأعمال.

ب- محتوى خدمي، يتيح تقديم كافة الخدمات الحياتية و خدمات الأعمال على الخط.

---

[1] – النادي العربي لتقنية المعلومات و الإعلام، مصدر سبق ذكره، www.ac4mit.org

[2] – عابد بن عابد العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[3] – برنامج الحكومة الالكترونية، الإطار العام لتطبيق الحكومة الإلكترونية
www.yessergovsa/yefi asp

أما بالنسبة للمواطن العادي، فان الحكومة الإلكترونية توفر له أمرين في غاية الأهمية هما الوقت و المال، فربما تحتاج معاملة ما ثلاثة أو أربعة أيام من التنقل من دائرة إلى أخرى بالإضافة إلى أجور الواصلات و تعطله على العمل خلال هذه المدة، على العكس عند تعامله مع حكومة إلكترونية يكفيه عشر دقائق من العمل على الأنترنت لأنهاء معاملته. و تتضمن الحكومة الإلكترونية تحويل عملية توصيل خدمات الحكومة من خلال الإستخدام المناسب للتكنولوجيات الجديدة، و لهذه المرحلة القدرة على توفير تركيز ونفاذ أكبر للمواطنين، و توافر أكبر للمعلومات، وعمليات تجارية محسنة و كفاءات أفضل، كما ستحسن من حياة الأفراد عن طريق توصيل خدمات حكومية أفضل للمواطنين و للأعمال التجارية بتكلفة وجهد أقل. إلا أن التكنولوجيات الجديدة ليست سوى جزء من الحل، فبينما توفر هذه التكنولوجيات الأدوات أو " وسائل التمكين"، فإن تحول الإجراءات بالإدارات و الوكالات هو الذي سيقوم بتوصيل المنافع و النتائج.

وتتسم استراتيجيات الحكومة الإلكترونية بمجموعة أهداف رئيسية [1]

1. تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار.
2. ضمان النفاذ المريح لخدمات الحكومة و معلوماتها.
3. توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل .
4. التكامل بين الخدمات ذات الصلة .
5. بناء ثقة المستخدم بالحكومة .
6. زيادة اشتراك المواطنين بالخدمات .

ومن هنا ينبع دور الحكومة الإلكترونية في تنمية المجتمع، فتأمين الخدمات للمواطن بأسهل السبل يجعل تركيزه على عمله أكثر، و لا يفني جزءا من عمره في تعقب المعاملات، كما يقضي هذا التحول على الروتين القاتل لموظف الحكومة، و خاصة أولئك الذين يعملون بتماس مباشر مع الجمهور،إضافة إلى أنه يحد بشكل كبير من عملية الرشوة، إن لم نقل يقضي عليها بشكل نهائي.

[1] – جامعة الدول العربية، إدارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، القاهرة،18 يونيو 2003، ص 29.

شكـــــل (11): نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الرقمية

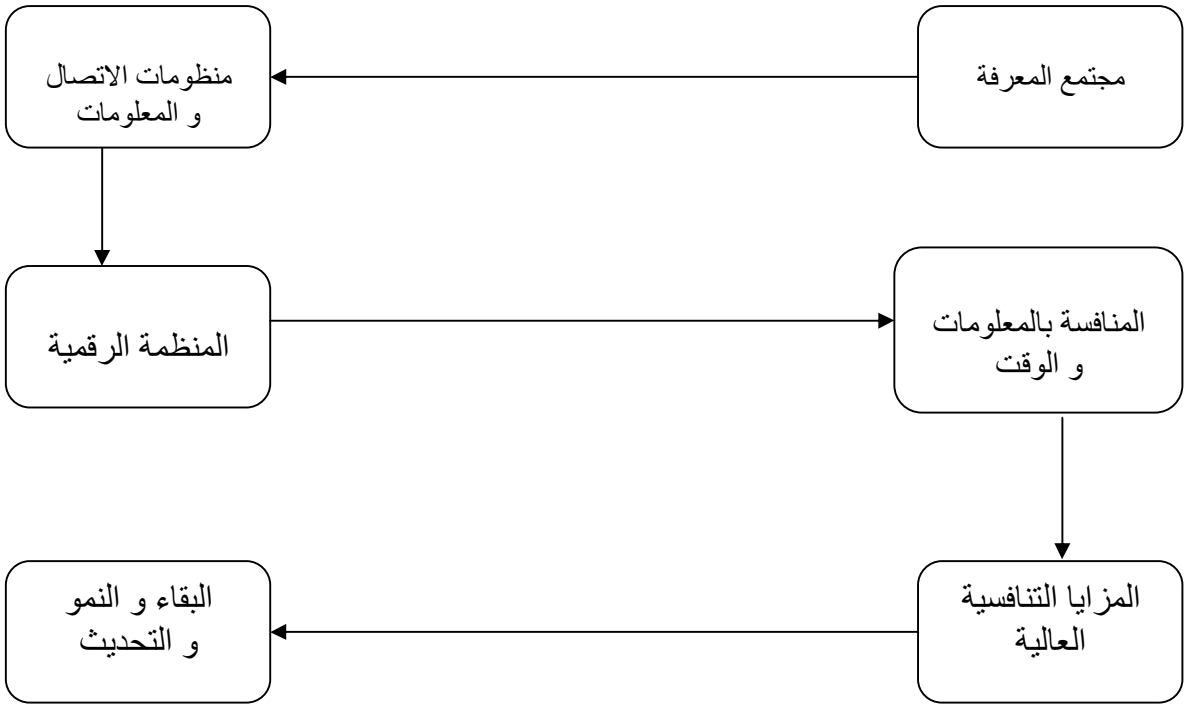

المصـــــدر: فريد النجار، نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى حكومة رقمية، بحث مقدم إلى مؤتمر دبي للحكومة الالكترونية، دبي 2004/11/25، ص6.

من جميع ما ورد ذكره نستنتج أن الأفكار و المعرفة و التجديد و الإبداع هي مـــدخلات فـــي معادلات الإنتاج، و إن الإقتصاد الجديد هو إقتصاد إبداع ومعرفة، و لقد اتضح من التحليـــل الســـابق أهمية القفزة النوعية التي عرفها و تعمق فيها التوجه المعلوماتي على المستوى العالمي، مـــن خـــلال التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، وما يقدمه للمجتمع من خدمات تعد بحد ذاتها تحديا لعناصر الزمن و المكان و الكلفة، أي اختصار جميع هذه العناصر و سهولة عقد الصفقات إضـــافة للخيـــارات المتعددة للتجار و المستهلكين في آن واحد، وجعل المستهلك أمام المنتج دون الوسطاء، و طرق التجارة المتعارف عليها، كذلك ما تسهله الحكومة الإلكترونية للمواطن و جعل جميع الخدمات متاحة و يمكـــن تقديمها عن طرق الشبكة .

خلاصة الفصل الثاني:

من ما ورد ذكره نستنتج، أن تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لعبت دورا أساسيا في التوجه نحو ما يسمى باقتصاد المعرفة، إلا أنه ثمة عدة معوقات لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة نكتفي منها بما يلي:

1- التخلف الهيكلي للإقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الإتكالي على الريع البترولي وعدم بناء إقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.

2- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الإتصال بالأنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية والهواتف النقالة.

3- ارتفاع كلفة استخدام الأنترنت و استحواذ اللغة الإنجليزية على % 80 من مواقعها مع ضعف الإلمام بها.

4- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة و تطبيقاتها بل و تبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.

5- إنصراف إنشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الإحتياجات الأساسية من كهرباء و مياه وصحة وتعليم و استعادة الأمن و الطمأنينة ، لتبقى مسائل الأنترنت و اقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليها ترفا لا حاجة إليه و هو في آخر قائمة الإهتمامات ، خاصة مع انتشار القناعة أن الأنترنت لا تضع الطعام في الأفواه.

6 - افتقار الجزائر للموارد البشرية و المادية و الخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الإنتفاع إقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات الإتصالات.

إذ تحتاج الجزائر لتجاوز المعوقات السابقة إلى خلق مناخ تكنو اقتصادي لاكتساب و استغلال المعرفة، و وضع إستراتيجية واضحة للتنمية البشرية قادرة على دمج البلاد في اقتصاد المعرفة، و هو ما لن يتأتى في نظرنا إلا إذا ركز صناع القرار الاقتصادي في الجزائر على سياسة اقتصادية رشيدة لتسريع الإندماج في اقتصاد المعرفة ، و الإنتقال الإيجابي نحو هذا الإقتصاد الجديد و هذا ما سنتناوله في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الآليات المساعدة على تبني اقتصاد معرفي متطور

تجد الدول النامية و من بينها الجزائر صعوبة كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية الملائمة و تكييفها مع الخصوصيات المحلية الداخلية و التغيرات العالمية الديناميكية، مما أوقع العديد منها في أخطاء الاختيار و فشل الإستنساخ الآلي الأوتوماتيكي للتجارب الناجحة في دول التقدم الحضاري، و لنا في التجربة اليابانية في هذا الميدان، سواء فيما يتعلق بالاقتصاد الصناعي أم في مجال الاقتصاد القائم على المعلومات و تقنياتها، إلا دليلا قويا على ذلك، وهو ما تفتقر إليه دول العالم الثالث، و منها الجزائر،التي تعاني من ضعف بنية مؤسسات المجتمع عموما، سواء تعلق الأمر بالهياكل القاعدية للمجتمع أم بفلسفة تنظيمه ومرجعية ذلك فكريا وسلوكيا و علائقيا. وأدى ذلك إلى تأخر كبير في درب الثورة العلمية وفي تطبيقاتها المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدماتي، من ناحية. و في طرق التنظيم و التسيير و ما يتصل بهما ،من ناحية ثانية . العامل الذي أدى إلى تأخر مذهل في مجال ثورة الإعلام و الاتصال، و تأثير ذلك سلبيا على طريقة استعمال المعلومات و انتقالها مما لا يخفي أهميته وخطورته في اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية و في غيرها.

و من أجل اللحاق بالركب الحضاري المتعولم لمواكبة التطورات الإقتصادية العالمية المتلاحقة، لابد على صناع القرار الإقتصادي في الجزائر العمل الجاد و المكثف من أجل صياغة سياسة اقتصادية قادرة على تحضير آليات الانتقال الإيجابي نحو مجتمع المعرفة ، و الإقتصاد الجديد القائم أساسا على الكفاءات البشرية كمورد رئيسي و ميزة تنافسية ، في ظل ضغوط العولمة المعلوماتية و تحديات الإستثمار البشري و تخلف مناهج التعليم و البحث و هجرة ألمع الأدمغة نحو الخارج و غيرها من معوقات اللحاق باقتصاد المعرفة.

تأسيسا على ما سبق ، سنتناول في هذا الفصل وضع سياسة إقتصادية جزائرية جادة لتحسين فرص الإندماج الإيجابي السريع – غير المتسرع – في القاطرة الإقتصادية العالمية المتجهة نحو إقتصاد المعرفة.

حيث سنتناول في المبحث الأول خلق مناخ تكنواقتصادي لاكتساب و استغلال المعرفة، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى إستراتيجيات التنمية البشرية لدمج البلاد في إقتصاد المعرفة أما المبحث الثالث سنتناول دور التنمية البشرية في الإندماج في الإقتصاد المعرفي.

المبحث الأول: خلق مناخ تكنواقتصادي لاكتساب و استغلال المعرفة.

لقد فشلت الجزائر في أغلب سياساتها الإستثمارية السابقة رغم عديد الإغراءات و القوانين الميسرة و التسهيلات و الإمتيازات التي حاولت الحكومات المتعاقبة عن طريقها إنعاش الإستثمار المحلي و الأجنبي في البلاد، لذا وجب على صانعي القرار في البلاد اتخاذ السياسات الرشيدة للولوج إلى اقتصاد المعرفة و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسات الاستثمار

أولا: سياسات الاستثمار الفكري و الإبداعي

لا يمكن بناء اقتصاد قائم على المعرفة دون الاهتمام بإعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري عبر سياسات استثمارية في المجال الفكري و الإبداعي، مما سيضمن إدخال الجزائر بسرعة في عصر المعلومات لمواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات بغية الوصول في أقرب الآجال إلى بناء مجتمع قائم على (التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال) المعرفة مما سيسمح بالإندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة ، و هو ما لن يتم قبل اعتبار المعرفة أهم عنصر من عناصر الإنتاج و ليست ترفا فكريا أو شأنا هامشيا.

و تتجلى أهمية إعادة الاعتبار لرأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسة الإقتصادية و نماءها و نجاحها ، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية و الإبداعية و هو ما يشكل ميزة تنافسية بعد أن تبين تفوق العنصر الغي الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية و المعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثل مايكروسوفت جزء صغير جدًا من تمويل السوق الخاص بها والفرق هو في رأسمالها الفكري[1]، الذي يمر حسب منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بالإستثمارات غير المادية في البحث و التطوير و كذا أشكال أخرى من الأصول المبتكرة، و التي منها الإستثمارات المادية أو غير المادية و كذا تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و تحسين رأس المال البشري بواسطة التكوين أو الرفع من المؤهلات و الكفاءات مما يعطي رأس مال معرفي ذو المفهوم الأوسع : فهو يتشكل من تراكم أصول البحث

[1] – مجلة عرين: ما هو إقتصاد المعرفة ؟ إفتتاحية إقتصادية للنادي العربي للمعلومات.

و تطوير التسويق ، الإستثمارات غير المادية و التعليم التي تعود فوائدها على المؤسسات في حد ذاتها[1] و يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل: 11: الدعائم الأربع لاقتصاد المعرفة.

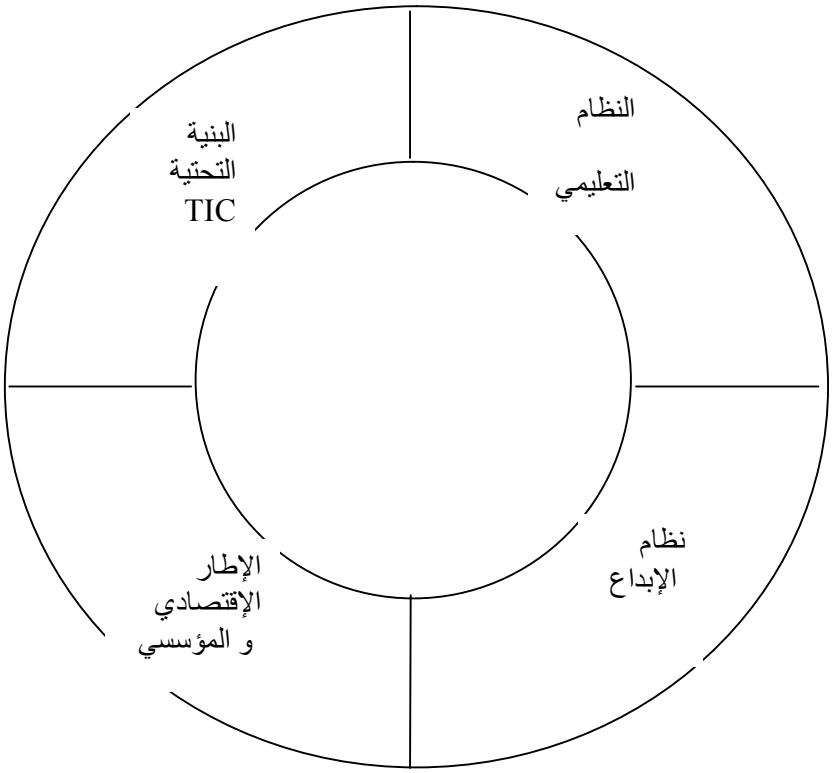

Source: Abdelkader DJEFLAT, l'Algérie dans l'économie de la connaissance: Etat des lieux et Perspectives, Réseau Maghtech International

مما سبق يجرنا الحديث عن هجرة الأدمغة التي تمثل نزيفًا حقيقيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة، حيث أنّ النفقات الطائلة التي خصّت للاستثمار في الرأسمال البشري لم يجن منها البلد العائد المنتظر Expected Returns و لأنّ اقتصاد المعرفة يقوم أساسًا على الرأسمال البشري، فهو مهدّد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا و هو بذلك يواجه بذاته تحديًا صعبًا لا مناص من اتخاذ قرارات عملية استرجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر ، و ذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيأ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل و الإبداع، إنّ المفارقة التي يستدعي الأمر الوقوف عليها هي كون الدول المتقدمة تدرج

[1] - سدي علي عن المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن: إدارة التغيير و مجتمع المعرفة – جامعة الزيتونة: الأردن– 21– 24 أفريل 2008.

ضمن بنود استراتيجياتها لتسريع خطاها في اقتصاد المعرفة عامل استقطاب " العقول " من الخارج خاصة من الدول النامية من خلال توفير أحسن الإمتيازات ، و قد نجحت إلى حدّ كبير في ذلك ، بينما تعجز الدول ألتي تنطلق منها هذه العقول في وضع حدّ لهذا النزيف الهائل لرأسمالها البشري . و بالتالي إذا كان من شروط الاندماج في اقتصاد المعرفة الإستثمار في الرأسمال البشري فإنه من باب أولى تبّني استراتيجية عملية لمنع أو تقليص ظاهرة هجرة الأدمغة من خلال توفير ما تفتقده هذه الأخيرة في بلدها الأم و تجده في المهجر.

ثانيا: سياسات الاستثمار التكنولوجي و المعرفي

و يفضل فيه جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الإتصال ، بعد أن تبين إحجام رأس المال المحلي عن المخاطرة في الاستثمارات التكنولوجية و المعرفية و تفضيله الاستيراد و التصدير و بعض المشاريع الإنتاجية الصغيرة شبه المضمونة خاصة بعد أن عانت الجزائر كثيرا من عزلة دولية ، و حصار غير معلن في هذا المجال. مما حرمها من التفاعل الإيجابي مع هذه الإستثمارات النوعية ، خاصة أن المواهب التكنولوجية أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية و كبرى الشركات المتعددة الجنسيات فقد نجحت كوستاريكا مثلا: في جذب إحدى أكبر الشركات عالميًا في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، وذلك بهدف استخدام اليد العاملة المتعلّمة نسبيًا، و في سياق الجهود التنموية التي شهدت خلق الوظائف و زيادة الصادرات هي التي أدت الآن إلى خلق صناعة محلية للبرامج المعلوماتية لتسريع وتيرة التنمية من جهة واستقدام الخبرات الأجنبية من جهة أخرى[1].

و لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تمويل التنمية و توطين التكنولوجيا في الدول النامية. و برز دوره في دعم عمليات التنمية فيها إذ أصبحت تسمى بالدول حديثة التصنيع كدول جنوب شرقي آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسية.

لكن الملاحظ أنه رغم تزايد الحجم المطلق للإستثمار الأجنبي المباشر في أعوام التسعينيات ليبلغ440 مليار دولار أمريكي عام 1998 ، فإن 58 % من هذه الإستثمارات تركزت في الدول الصناعية المتقدمة مقابل 37 % في الدول النامية ، و 5 % لدول شرق أوروبا، و لم تحظ الدول

[1] - منشورات مكتب العمل الدولي ، عدد38 ، جوان 2001 .
www.ilo.org page visitée le: 25/03/2010.

العربية مجتمعة بأكثر من 2 % من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، و لم يتجاوز نصيبها 3 مليار دولار أمريكي سنويا.[1]

كما أن تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تطويرها سوف يفجر القدرة الإبداعية و المعرفية، لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية و يخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل و أساليب الإنتاج، كما يسهل خلق المعرفة في المجتمعات الإبداعية.

فالإقتصاديات الجديدة تعتمد على زيادة استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات نظرا لتأثيرها القوي و المضاعف على الإقتصاد ككل مقارنة مع التصنيع.، و ليس أدل على أهمية التكنولوجيا من أن المعرفة العلمية و التكنولوجية أصبحت تمثل 80 % من إقتصاديات العالم المتقدم بينما ال 20% المتبقية هي حصة رأس المال و العمالة و الموارد الطبيعية ، كما أن 70 % من نفقة الحاسب الآلي ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار مقابل 12 % فقط للأيدي العاملة. [2]

المطلب الثاني: سياسات الإنتاج المعلوماتي

بتطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها لخلق صناعة محلية لها مما سيسمح بزيادة الصادرات و تعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا ، إضافة إلى خلق وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية العالية. ففي بلد كالهند مثلا حقق قطاع إنتاج البرامج المعلوماتية نموا بنسبة 50 % خلال التسعينيات، مما أدى إلى زيادة صادراتها و خلق آلاف الوظائف المحلية، و قد كشفت دراسة ميدانية أمريكية تمت في عام 1995 حول تأثير منتِج برمجيات مايكروسوفت على الإقتصاد المحلي. أن كل وظيفة فيها قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن بينما خلقت كل وظيفة في بوينغ 3.8 فرصة. كما أن قدرة التصنيع القصوى للشرائح الرقيقة تتضاعف كل 18 شهرا و قد أصبحت الحواسيب أسرع مع انخفاض سعر طاقة

[1] - التقرير الاستراتيجي العربي : (2001) تكنولوجيا المعلومات آمدخل للتنمية و التكامل العربي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية القاهرة.

www.w3.org page visitée le: 25/03/2010.

[2] - محمد دياب : (2003) اقتصاد المعرفة : أين نحن منه ؟ ، مقال اقتصادي 2003/10/23.

www.alriadh-np.com page visitée le: 12/06/2010.

الكومبيوتر عند حد معين إلى النصف، فيما ينتظر أن النطاق الإجمالي لنظم الاتصالات سيزيد ثلاثة أضعاف كل 12 شهرا ليحدث انخفاضا مماثلا في تكلفة وحدة الشبكة. [1]

و الحديث عن الهند يجرنا إلى الحديث عن كوريا و اليابان. إذ و من المعروف أن هذا البلد (اليابان) يكاد ألا يملك شيئا يستحق الذكر من الموارد الطبيعية، و لذا تطورت على أساس سياسة الإنتاج المعلوماتي و تصديرها. فبدل أن تصدر العمالة في حالتها الأولية كما يجري حاليا في عدد كبير من بلدان العالم الثالث فضلت أن تصدرها في شكل سلع، و قد اعتمدت كوريا الإستراتيجيا نفسها فأقدمت على الإنتاج المعلوماتي المتابع بالتطور التقاني، و انتقلت خلال العقود الثلاثة الماضية من الصناعات الخفيفة (الغزل و النسيج و الملابس... إلخ) إلى الصناعات الثقيلة (الصلب، بناء السفن الصناعات الكيمياوية ...) ثم إلى الصناعات الإلكترونية الحديثة، و جدير بالذكر أنه كانت صعوبة في نمو الصناعة على عدم بناء قاعدة وطنية للعلم و التقانة. فحين بدأت كوريا في إنشاء صناعات الكترونية لم يكن هناك مفر من الإرتباط بالصناعة اليابانية، خاصة في ظل حاجة هذه الصناعات إلى استثمارات ضخمة في مجال البحث و التطوير، و اختصارا للزمن أصبح واردا التفكير في إختراقات كورية، بل الإكتفاء بشراء التصميمات اليابانية و إنتاج ما يمكن إنتاجه من مكوناتها محليا مع استيراد باقي المكونات من اليابان، و هذه التكلفة لا تملك كوريا وسائل السيطرة عليها للحفاظ على ميزة تنافسية. و كان من الطبيعي أن تتجه صادرات كوريا من الحاسبات و ما إليها إلى مستهلكين أقل دخلا من المستهلكين التقليديين في الدول الصناعية، و من ثم الإهتمام بإنتاج اللعب الإلكترونية من ناحية و التوجه نحو أسواق العالم الثالث من ناحية أخرى.[2]

و خلاصة هذا الحديث كله درسان لصانعي القرار في البلاد:

الدرس الأول: التعليم هو عنصر حاسم في نجاح التنمية، و التقدم السريع في العلم و التقانة لا يترك مكانا للعمالة غير المؤهلة و هذا بإعطاء الفرصة لحملة الشهادات العليا.

الدرس الثاني: التنمية لا يمكن أن تنجح، إلا إذا كانت شاملة تغطي كل جوانب المجتمع، و في مقدمتها الحريات السياسية و المشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف المستويات.

[1] - عرين 2003 مصدر سبق ذكره .

www.arabcin.net. Page visitée le: 12/06/2010.

[2] اسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثا، الهيئة العامة للكتاب،، ص 163.

المطلب الثالث: سياسة الإبتكار و النمو في اقتصاد المعرفة بين الإنتاج و نشر التكنولوجيا

ينجم النمو في اقتصاد مؤسس على المعرفة من عملية الإبتكار (في المنتوجات أو طرق الإنتاج) الكثيفة بالمعرفة و الذي يقودنا لأسباب عديدة لإدماج المساهمات الفكرية المؤسسة لنظرية النمو الداخلي ، فإذا اعتبر التقدم التكنولوجي عاملا خارجيا في نموذج سولو أي يتحدد خارج النموذج و مستقل عن الآليات و المتغيرات الإقتصادية، فإنه حسب النموذج الجديد يعد التقدم التكنولوجي متغيرا داخليا.

ويمثل متبقى سولو (المعرف بنمو الإنتاجية الكلية للعوامل) ما بين 50 الى 70% من النمو الإقتصادي على طول الفترة و الذي يمكن تفسيره:

- الإستثمار في رأس المال البشري.
- البنى التحتية العامة و الخاصة ذات الأداء الجيد.
- التقدم التكنولوجي أو الإبتكار.

هذا الأخير ينتج في جزء من الجهد المستمر و المستديم .

و لتسهيل التحليل الإقتصادي يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من المعرفة هي: معرفة المعلومة – معرفة العلة– معرفة الكيفية – معرفة أهل الإختصاص.

* **معرفة المعلومة:** أو معرفة ماذا تشتمل على المعرفة الحقائق و هي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين و الشرائع من قبل المحامي و أمثالها.

* **معرفة العلة:** أو معرفة ماذا و تشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة و استثمارها لخدمة الإنسان، و تمكن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي و التكنولوجي و وراء الصناعة و إنتاج السلع المختلفة، و تتمركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم و البحث و التطوير العام و الخاص.

* **معرفة الكيفية:** أو معرفة كيف، و تشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكا للشركات و المؤسسات و يحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

* **معرفة أهل الاختصاص:** أو معرفة من يستطيع عمل شئ ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم و اقتصادي. كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعا أكيدا و سليما.[1]

إن تعميم السيطرة على هذه الأنواع الأربعة من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة. فمعرفة المعلومة و معرفة العلة تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية و التدريبية و من قواعد المعلومات. أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملين إلا بالممارسة.

لكن توفير المعرفة و تحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات أداة هائلة لوضع المعرفة في متناول العالم خاصة. و أن شبكات المعلومات مثل الأنترنت وغيرها تجعل المسافات قصيرة و الزمن مختصر و التكلفة بسيطة و التداول سهلا. إن هذا التخزين للمعرفة رقميا انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب و مجلات و أوراق عمل و مراجع و فهارس و صور و أفلام و رسومات، إضافة لتسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية العالمية، يجعلها أداة للتنمية الإقتصادية و الثقافية و الأمنية ذات دور فعال للغاية، و هذا ما يقر بنا من– مجتمع المعلومات– الذي يولد و ينقل و يستعمل المعرفة لخدمته في كافة المجالات.

المطلب الرابع :سياسة تعميم استخدام الانترنت و حماية الملكية الفكرية

أ– الأنترنت:

بتوسيع شبكاتها و إصلاح و تحديث الخطوط الهاتفية المتقادمة و تخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع ، فلا يمكن الاندماج في اقتصاد المعرفة دون توسيع دائرة المتعاملين بالأنترنت في الجزائر على أوسع نطاق و بأقل التكاليف، و لن يؤثر ذلك كثيرا من ناحية التكاليف فقد بينت الدراسات الميدانية أن قيمة أية شبكة تتناسب مع مربع عدد العقد لذلك فكلما تكبر الشبكة تزداد قيمة الارتباط بها بشكل أسيّ بينما تبقى التكلفة نفسها لكل مستخدم أو حتى أقل ، وهو ما تم تطبيقه على الأنترنت وعلى نظم الهاتف أيضا. مما حمل بعض الدول العربية النامية على توفير خدمات الأنترنت مجانا أو بمبالغ رمزية كمثال على ذلك العاصمة المصرية القاهرة و بعض أحياء العاصمتين التونسية و الأردنية.

تكفي الإشارة أنّ حوالي 90 % من كافة مستخدِمي الإنترنت يتواجدون في البلدان الصناعية وأنّ الولايات المتحدة الأميركية وكند ا وحدهما تشكلان 57 %من إجمالي مستخدمي الإنترنت، وفي

[1]- Pierre MUSSO, L'économie fondée sur le savoir (Knowledge-based economy), document sur WEB

المقابل يشكل مستخدِمو الأنترنت في أفريقيا و الشرق الأوسط مجتمعين 1 % فقط من مستخدِمي الأنترنت عالميا[1].

ب- **حماية الملكية الفكرية:**

عن طريق محاربة القرصنة التقنية المتمثلة في نسخ محتويات الأقراص المضغوطة CD من برامج كمبيوتر، موسيقى و أفلام ...تشكل خطرًا كبيرًا يهدد الملكية الفكرية إذ أنها تمثل انتهاكًا لحقوق الغير ، تلحق بهم الضرر و تمنعهم من استيفاء حقوقهم كاملة ، و هي تستخدم من أجل ذلك نفس الوسائل ألتي يقوم عليها اقتصاد المعرفة و المتمثلة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

إنه من السهل حماية ملكية الأشياء من معدات و موارد طبيعية ، لكن الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة لحماية الملكية الفكرية ، و الحديث اليوم عن حقوقها ليس على الهامش و إنما في الصميم و بدون تشريع واضح عملي و سهل التطبيق بخصوص الملكية الفكرية ستهزّ أركان الرأسمالية القائمة على المعرفة، و من الطبيعي ألا أحد سيُقدم على استثمار أمواله في البحث و التطوير ما لم يتأكد من تحقيق أرباح مستقبلا. اذ قدّر الاتحاد الدولي للملكية الفكرية خسائر الشركات الأمريكية نتيجة أعمال النسخ غير الشرعي في64 بلدًا ب 12,38 مليار دولار، و تتصدر القائمة إسرائيل حيث قدرت خسارة الشركات الأمريكية بها ما يقارب ب 142 مليون دولار ، و كانت النسبة في ألمانيا 645,4 مليون دولار و في إيطاليا 615 مليون دولار، و كندا 276,2 مليون دولار ، أمّا العالم العربي فقد بلغت فيها النسبة 296,3مليون دولار ما يمثل 2,5 % فقط[2].

[1] - منشورات مكتب العمل الدولي، مصدر سبق ذكره.

[2] - كواش خالد و الزين منصوري، دور الابتكار التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف في 27 و 28/ 2007/11 .

المبحث الثاني : إستراتيجيات التنمية البشرية لدمج البلاد في اقتصاد المعرفة

تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين و تدهور القدرة الشرائية و الرعاية الصحية و مستوى التعليم، ولا أدل على ذلك من بلوغ البلاد أدنى مستويات التنمية البشرية بمرتبة 107 من أصل173 متأخرة حتى على بعض الجيران المغربيين ، كتونس و ليبيا و هو ما يشكل تحديا يقلب أجندة الدولة و يصرف اهتمامها إلى محاولات تحسين مستوى المعيشة. كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات و الأهداف ، مما يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي و تدريجي في الحركية الإقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة المعلوماتية نحو التأسيس لمجتمع المعلومات و اقتصاد المعرفة، و للتوازن بينهما يستلزم اتباع استراتيجيات التنمية البشرية للولوج الى اقتصاد المعرفة، وفي هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تثمين دور التعليم

كيف لا و ديننا الحنيف قد قرن القرآن مرارا بين خلق الإنسان و نسبة العلم إليه، و كأن العلم هو أول حق للإنسان، ففي أول الخلق " علم آدم الأسماء كلها" و أيضا " خلق الإنسان و علمه البيان"[1] و أيضا " إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ و ربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم". [2] هذا و في الحديث النبوي نصوص كثيرة تحث على العلم و تجعله فرضا و واجبا " طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة ". هذا من الناحية الدينية أما من الناحية الإقتصادية، تبرز أهمية التعليم في كونه هو الطريق الوحيد لنشر المعرفة فلا تكون حكراً على فرد دون غيره أو مجموعة دون الأخرى، و إنما يحَوِّل المنظمة بأسرها إلى آلة تعليم مستمر ومرن في أي وقت وفي أي مكان وعلى جميع المستويات ولمختلف القدرات، ومن ضمن ما جاء في وثيقة إعلان المبادئ في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة بجنيف من 10 إلى 12 ديسمبر2003، " إن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ورفاهيتها، ...، وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد ... إن التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد وغير ذلك من الخدمات الخاصة (كالطب عن بعد) يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهرياً في زيادة قابلية التوظيف و أن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال ... إن تحقيق طموح البلدان النامية والبلدان التي تمر

[1]- القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآيتان 3 – 4.
[2]- القرآن الكريم، سورة العلق، الآيتان 1 – 5.

اقتصادياتها بمرحلة تحول، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والدراية التكنولوجية والنفاذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة.[1].

يمكن أن يتخذ التعليم (الذي هو بطبيعة الحال مستمر) عدة أشكال نوجزها في الآتي :

- **التعليم المفتوح:** الذي يمنح المتعلم بعض الحرية من حيث اختيار الأسلوب والمكان والسرعة وأيضاً من حيث المواد العلمية.

- **التعليم عن بعد:** وهو النظام الذي يكون فيه المعلم والمتعلم غير مجتمعين في مكان واحد سواء في نفس البلد أو في بلاد مختلفة غير أنهم متصلون ببعضهم، إما عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق المراسلة البريدية.

- **التعليم الإلكتروني:** هو التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة، أو شبكات مشتركة أو شبكة مفتوحة، وهو تعلماً مرناً مفتوحاً وعن بعد.

التعليم الإفتراضي: هو ذلك القسم من التعليم الإلكتروني الذي يرتكز على الشبكات المفتوحة، أي أن الإتصال فيه مضمون عن طريق شبكة الإنترنت.

أما بالنسبة للتجربة الجزائرية في إستخدام تكنولوجيا التعليم الإفتراضي عن بعد، لازالت في بدايتها بالرغم من تجربتها الرائدة في ميدان التعليم عن بعد، فأول تجربة في ميدان التعليم الإفتراضي والتي لازالت قائمة تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل[2] ، التي أنشئت موقعا إفتراضيا تبث من خلاله دروسا مكملة لطلبتها في بعض التخصصات، وقد أختيرت هذه الجامعة من قبل اليونسكو كمركز معرفة AKC ضمن مشروع ابن سينا للجامعة الإفتراضية لدول البحر الأبيض المتوسط وسوف يتم قريبا إقامة منصة تستخدم في بث الدروس.

ترتكز هذه السياسة (سياسة تثمين دور التعليم)، في محورها الأول إعادة الإعتبار لرأس المال البشري عن طريق تثمين دور التعليم النظامي لتحقيق مستويات ملائمة من التعليم، و مواجهة عدم القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و الإستفادة من نتائجها فحتى في حال أصبح النفاذ إلى هذه التكنولوجيات أسهل وأكثر انتشارًا إلا أنّ منافع ذلك ستكون قليلة، و هو ما سيشكل أحد أكبر التحديات التي ترافق محاولات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال السنوات المقبلة، كما أن

[1] - http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/s03-wsis-doc-0004!!msw-a.doc 20.02.2004

[2] –جامعة التكوين المتواصل .

.http://www.ufc-dz.net

تحسين التعليم النظامي و تطويره و عصرنته رهان مهم للحاق بالبلدان المتقدّمة التي بـــدأت عائـــدات التعليم العالي فيها تنعكس إيجابيا حيثما وجدت التكنولوجيا الأكثر تطورا ، و في منتدى التعليم العـــالمي (داكار2000) اتفقت 180 دولة على ضمان التعليم الإبتدائي لكل الأطفال نظرا لكون 113 مليون طفل بين 6 و 11سنة غير ملتحقين بالمدارس.

مما أدى إلى انخفاض رأس المال البشري المرتكز أصلا على التعليم و المهارات ، خاصة بعد أن أثبتت بعض الدراسات أن عوائد الاستثمار في التعليم الابتدائي أكبر من الاستثمار في رأس المـــال المادي ، حيث تتراوح التقديرات من 11 إلى 30 % خاصة في تعليم البنات.

لذلك يؤكد الخبراء على أن قيام بلد ما بتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية لكل المواطنين هو حجر زاوية حقيقي لتحقيق نمو اقتصادي مقبول[1]، كما أنّ الإستثمار في التعليم الأساسي والعالي يشكل أهـــمّ الوسائل على مستوى السياسات المتوّفرة للحكومـــات بهـــدف جنـــي ثمـــار تكنولوجيـــا المعلومـــات و الإتصالات .

و لم ينجح أيّ بلد نام في تأمين موقعٍ له في الأسواق العالمية للمنتجات غير الملموسة من دون تمتّعه بيدٍ عاملةٍ متعلّمة إضافة إلى أنّ التعليم و النمو الإقتصادي متكاملان، و من المحتمل أن يـــؤدّي الاستثمار في التعليم إلى تحقيق النمو الإقتصادي و قد تصحّ العلاقة السببية بينهما أكثر ما تصحّ فـــي الإقتصاديات الناشئة المستندة إلى المعرفة، حيث تشكل المعرفة أهمّ مصدر لتحقيق الثروات، و لـــيس المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية.

أما المحور الثاني لهذه السياسات فيتعلق بالقضاء على أمية الحرف و الفكر مع الاهتمام بالتعّلم مدى الحياة ، إذ لا يمكن لبلد يعاني فيه حوالي 8 ملايين نسمة من أمية الحرف و الفكر أن يجـــد لـــه مكانة في عصر المعلومات، و لهذا ينبغي العمل بجد للقضاء على داء الأمية لتأهيل الجزائريين للتأقلم مع السيولة المعلوماتية الوافدة عبر كل قنوات الاتصال و الإعلام المتوافرة.

من جانب آخر ، لم يعد الأمر في ظل الاقتصاد الجديد مقتصرا على التعليم النظامي فقط ، بل صارت قضية تعميم التعليم و استمراريته أكثر من ضرورية لضمان حسن انتشار المهارات و العلـــوم و المعارف ، فقد أصبح التعّلم مدى الحياة أهمّ مصدرٍ للأمان في الوظيفة أو لقابليـــة الإســـتخدام فـــي عصر المعلومات ، إذ يؤمّن ميزةً تنافسية للموظفين و الحكومات، وأصحاب العمل.كما أنه صار يحتلّ

[1] –Alain Mingat & Karolin Winter (2002) : Education For All by 2015 , in Finance & Development , March 2002, Volume 39,Number 1.

الأولوية بالنسبة للكثير من النقابات العمالية، بالإضافة إلى أنّ الحاجة إلى التعّلم مدى الحياة واكتساب المهارات قد يعيدان إحياء دور النقابات العمالية كمصدرٍ تقليدي مضمون لتأمين" قاعدة المهارات. "

المطلب الثاني: إعادة هيكلة الإنفاق

بزيادة الإنفاق الحكومي العام المخصص للمعرفة عن طريق الاهتمام الحقيقي بكافة مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي ، مع التركيز أكثر على مراكز البحث العلمي و الخروج من النظرة الحكومية الضيقة لقطاع البحث و التعليم، و القائمة على فهم خاطئ و قاصر إذ يعتبره قطاعا غير منتج لا يدر أية قيمة مضافة و لا يحقق إيرادات تناسب ما يتلقاه من نفقات.

حيث تكفي الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية (أقوى دولة في العالم) في ميدان البحث العلمي و الإبتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة ، مما ساهم في جعل الإقتصاد الأمريكي الأكثر تطورا و ديناميكية في العالم ، فقد بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال360 مليار دولار عام 2000 كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 مليارا [1] و لزيادة هذا الإنفاق أوصى منتدى التعليم العالمي بتخفيض ديون الدول الفقيرة غير القادرة أصلا على توفير أدنى مستويات المعيشة فضلا عن تخصيص نفقات للبحث و التعليم.

أما فيما يخص واقع البحث العلمي في الجزائر بالرغم من التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العملي و التكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة.

وفي ظل إكراهات الوضع تؤشر العديد من الإحصاءات لوضع متخلف و بائس للبحث العلمي.

فالجزائر في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما قدره0.27 % من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من3 % في البلدان المتقدمة، و هكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على البحث و التطوير واحد دولار و نصف الدولار في العام.

أما بالنسبة لعدد العاملين في مجالات العلم المتقدمة، فنجد أن نسبة من يعمل في التخصصات الدقيقة من العلم ضئيلة جدا، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث

[1] – محمد ذياب، اقتصاد المعرفة ،مصدر سبق ذكره ص 86

والعلوم التطبيقية لا تتعدى 0.5 % للجزائر مقابل 36.6 % للأوروبيين، كما نجد أن التقدم و التطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث و التطوير، ففي حين نرى أن عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى 3391 في الولايات المتحدة و 3082 في اليابان و 360 في إسبانيا و 308 في اليونان[1].

و رغم أن الترجمة تعتبر من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العلم، فإن حركة الترجمة مازالت ضعيفة أو تكاد تكون معدومة حيث تقر بكتاب واحد كل سنة(أو ما دون ذلك في بعض السنوات)، بينما بلغ 519 كتابا في المجر و 920 كتابا في إسبانيا.

وبالنسبة لعملية الترويج للبحث العلمي(على قلتها) فتواجه صعوبات و عقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث و التطوير و قطاعات المجتمع الإنتاجية و تصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الإبتكارية.

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي

بالتخفيف من الفقر و الحرمان مع تأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية كسبيل سوسيو اقتصادي لربط تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بغاية إنسانية نبيلة استيقظ على وقعها العالم منذ زمن قصير فأعلنها أول حرب عالمية للقضاء على الفقر و الحرمان و تأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية ، إذ كيف يتسنى للجزائر كدولة نامية العبور إلى عصر المعلومات و مجتمع المعرفة و السعي للاندماج في اقتصاد المعرفة دون معالجة الجوانب الاجتماعية ذات الأثر المتعدي و الخطير ، كتزايد أعداد الفقراء الذي فاق نصف تعداد السكان.

و أشار ديننا الحنيف إلى الضمان الإجتماعي "حقوق المستضعفين" ، بمعنى الضعفاء من الناس و هو يأتي في مقابل "المستكبرين"، و هم المعتدون بقوتهم المالية أو السياسية أو العسكرية، و قد سمى القرآن الكريم أصنافا كثيرة من المستضعفين، بل لقد أحصاهم إحصاءا فهم الضعفاء من ذوي القربى و الفقراء و المساكين و اليتامى و ابن السبيل و السائلين و الأسرى ... و قد خص القرآن هؤلاء بعناية بالغة فأكد مرارا و تكرارا حقوقهم و أوصى بالوفاء بها و توعد كل من مسها أو هضمها، و من الآيات الجامعة لهذه الحقوق، حقوق المستضعفين (الضمان الإجتماعي). قوله تعالى " **لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ**

[1] -Louis de broglie : la valeur de la science, Ed., la baconniere, Paris, 1998.p.68

تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ ... " [1]

وعليه نجد أن الآية الكريمة قرنت بين الإيمان بالله و اليوم الآخر و بين إيتاء المال، و هو محبوب لمن ذكرتهم الآية من المستضعفين، و في ذلك تأكيد لأهمية حقوق هؤلاء و هي حقوق ذكرها جنبا إلى جنب مع حقوق الله (العبادة)، و الأمر الآخر الذي لمسناه هو أن الآية الكريمة بجمعها بين إيتاء المال للمستضعفين و بين أركان الإسلام من شهادة و صلاة و زكاة ... قد إرتفعت بالوفاء بحقوق المستضعفين إلى مستوى الفرض و الواجب، و قد عزز القرآن الكريم هذا المعنى في آية أخرى " **وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** "[2].

و في هذا الإطار ، ما تزال المقاربات التنموية تلح على الاهتمام بهذا المجال ليس بالصدقات و أعمال البر و الإحسان فقط بل بوضع سياسات وطنية جادة يتم فيها إشراك كل العوامل و الإمكانيات المتوافرة، والتي يأتي على رأسها رأس المال الفكري و تكنولوجيا المعلومات التي لا يقتصر أثرها على النمو الاقتصادي فحسب بل أيضًا عبر تحسين النفاذ إلى العناية الصحية والتعليم، و غيرها من الخدمات الاجتماعية، ويمكن مثلا البدء بالمساعدات العامة أو الخاصة إلى منظمات المجتمع المدني بهدف تأمين النفاذ وفقًا لحاجات الأشخاص الفقراء، فحتى منظرو العولمة الأورو – أمريكية يتفقون على خطورة الفقر حيث يعتبرونه منتوج ديناميكية اقتصادية ، اجتماعية و سياسية متكاملة، حيث تتجند مختلف العناصر بطريقة تمكنها من تعميق الوضع المأساوي للفقراء.

المطلب الرابع: المساواة بين الرجال و النساء في المعرفة

رغم أنّ تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات قادرة على تأمين الوظائف للنسوة بغية تحسين ظروف معيشتهن و حياتهن إلا أنّ تقرير الاستخدام في العالم يشير إلى أنّ المرأة لا تزال عمومًا تتقاضى أجورًا أدنى، و تعاني بطالة أكبر و غالبًا ما تعمل في مجالاتٍ تتطلب مهاراتٍ أقلّ.

و تتعلّق أكبر الهوات المعرفية التي تميّز بين المرأة و الرجل على مستوى استخدام الإنترنت حيث تشكل المرأة أقليّة المستخدمين في البلدان المتقدّمة و النامية على حدٍّ سواء . و على سبيل المثال تشكل المرأة 38 % فقط من مستخدمي الإنترنت في أمريكا اللاتينية، بينما تصل النسبة إلى 25 % في

[1] –القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 177 .
[2] –القرآن الكريم، سورة الذاريات ، آية 19.

الإتحاد الأوروبي، و % 19 في روسيا، و 18 % في اليابان و 4 % في منطقة الشرق الأوسط . و يشير التقرير إلى أنّ معظم مستخدمي الإنترنت هم من الرجال، و من الذين حصّلوا تعليمًا جامعيًا و الذين يتقاضون أجورًا تفوق متوسّط الدخل .أمّا الهوّة بين المرأة و الرجل في مجال استخدام الأنترنت، فلم تُردم إلا حيث كان النفاذ إلى الإنترنت متطوّرًا جدًا، كما هي الحال مثلا في البلدان الاسكندنافية والولايات المتحدة الأميركية.

من جانب آخر ، فإن المرأة في الهند زادت حصّتها حتى 27 % من الوظائف المهنية في صناعة البرامج المعلوماتية بينما حصلت آلاف النساء في منطقة الكاريبي و بلدان أخرى على وظائف في قطاع معالجة البيانات و ذلك في فترة التسعينيات. و في أوغندا تعمل النساء اللواتي فقدنَ أحد أعضاء عائلتهنّ بسبب مرض الإيدز على "صناعة سلالٍ تقليدية "، و ذلك كجزءٍ من مجموعة" نساء الياقوت "التي تقوم لاحقًا ببيع هذه المنتجات عبر شبكة الإنترنت، بمساعدة منظمة غير حكومية اتخذت من الولايات المتحدة الأميركية مقرًا لها[1].

و في كوريا قررت الحكومة الكورية إلزامية التعليم الإبتدائي لكل الأطفال في الشريحة العمرية من دون تمييز بين البنين و البنات، الأمر الذي دفع بها إلى تحقيق نتائج ممتازة بالنسبة للصناعات المتعلقة باقتصاد المعرفة، وجعلها أحد النمور الأربع.

و لتأكيد حق المرأة بردم الهوة المعرفية بينها و بين الرجل للنفاذ، و الرقي بها إلى ما يسمى بالإقتصاد الجديد من خلال تمكينها من إستخدام الأنترنت، يمكننا الرجوع إلى القرآن الكريم الذي قرر أن المعرفة حقا من حقوق الإنسان فلا يؤاخذ و لا يعاقب ما لا معرفة له به و يقول تعالى" **فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ** " [2]، و قد قرن القرآن مرارا بين خلق الإنسان و نسبة العلم إليه، و كأن العلم هو أول حق للإنسان، ففي أول الخلق" علم آدم الأسماء كلها". و أيضا" **خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ** "[3]، و أيضا " **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** " [4].

[1]– منشورات مكتب العمل الدولي، مصدر سبق ذكره.
[2] –القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 15.
[3]- القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآيتان 3–4.
[4]- القرآن الكريم، سورة العلق، أيتان 1–5.

هذا و في الحديث النبوي نصوص كثيرة تحث على العلم و تجعله فرضا و واجبا " طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة"، و هنا لم يميز الإسلام بين الرجال و النساء في حق المعرفة، بل جعل هذا الحق للجميع. فعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت " نعمة النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين" و عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال" ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه و آمن بمحمد، و العبد المملوك إذا أدى حق الله تعالى و حق مواليه، و رجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها و علمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها".

و هنا المرأة مكلفة بما كلف به الرجل نفسه، إلا ما كانت طبيعة المرأة لا تحتمله" الجهاد" .نعم هناك أحكام جزئية تقرر نوعا من التفاوت بين الرجل و المرأة و تتعلق بمسألة الشهادة، و مسألة الإرث.

المبحث الثالث: دور التنمية البشرية في الاندماج في الاقتصاد المعرفي

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بالتنمية البشرية و مفهوم التنمية البشرية على الخصوص،عبر تقريرها السنوية اعتمد تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 تعريفا شاملا لمفهوم التنمية البشرية التي هي عملية توسيع القدرات البشرية و الإنتفاع بها....

و يلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية تهتم و تتعلق أساسا بجانب خلق و تكوين القدرات و الإستفادة منها، و لا يخفى هنا أن عملية تكوين القدرات يتم من خلال الإهتمام و الإستثمار في التعليم و الصحة، التغذية و التكوين للوصول إلى سد الفجوة الكبيرة في المعرفة، و من هذا المنطلق يمكن إبراز دور التنمية البشرية من خلال مؤشر التعليم للولوج إلى إقتصاد المعرفة، و بما أن التنمية البشرية المستدامة استندت على ثلاثة مقاييس رئيسية أشارت لها تقارير التنمية البشرية، ومن هذه المقاييس الثلاثة مقياس المعرفة الذي نحن بصدد دراسته، و الذي يستند إلى متغيرين رئيسيين هما: نسبة الملتحقين بالتعليم و نسبة معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين.

و سنحاول في هذا المبحث التركيز على هذا المؤشر في بعض الدول التي حققت أكبر معدلات لها في أقل مدة ممكنة و كذا مكانة الجزائر ،و مقارنتها مع بعض الدول بهدف استنتاج دور هذا المؤشر للمرور بنا أو الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة.

و هنا يمكن الحديث عن:

المطلب الأول: التجربة الكورية

اهتمت كوريا اهتماما كبير بتدريب الكوادر من أجل خلق قوة عمل مدربة و ذات مهارات خاصة التي تمكنها من اكتساب و فهم و تطوير التكنولوجيا الأجنبية المتطورة و القيام بالتصميم و الإبتكار في مرحلة لاحقة، فقد إهتمت جميع الحكومات بتهيئة ووضع سياسات التعليم القادرة على خلق قادة من العلماء و المهندسين و ذوي الخبرات العالية، ففي كوريا جلت نسبة المتخرجين في مجال الهندسة و العلوم 0.25%. التي هيأت مجموعة من الحوافز من ضمنها رفع رواتب و مخصصات المهندسين بنسبة 20%. في بداية التسعينات كوسيلة لجدب أكبر عدد من الطلبة إلى كليات الهندسة[1].

و دعمت وشجعت التعليم والتعلم المستمر إضافة إلى ربط مراكز البحث و التطوير بالجامعات و المعاهد المتخصصة من أجل إيجاد البيئة المناسبة لدعم و تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات

[1] - محمد نبيل، اجتماعيات التنمية الاقتصادية. دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة 2000، ص 7.

و قررت الحكومة الكورية إلزامية التعليم الإبتدائي لكل الأطفال في الشريحة العمرية من دون التمييز بين البنين و البنات[1] ،الأمر الذي دفع بها إلى تحقيق نتائج ممتازة بالنسبة للصناعات المتعلقة باقتصاد المعرفة . وجعلها أحد النمور الأربع، و مكنها من تحقيق:

أولا: أشباه النواقل تحتل المرتبة الثالثة عالميا بـ 10% من الصادرات الكورية رغم العديد من المشاكل ،و التي يعد أهمها أن أكثر من 90% من الصادرات أشباه النواقل هي رقائق الذاكرة.

ثانيا: صناعة تجهيزات الإتصالات ساهمت الإستثمارات في البحث و التطوير في الثمانينات في الرفع من القدرات الكورية في قطاع تجهيزات تكنولوجيا الاتصال حيث زادت نسبة الإنتاج بين 1998 و 2000 بأكثر من الضعف، الذي وجه للتصدير بنسبة 42% كما قدر السوق المحلي للقطاع المعني بـ 6 مليار دولار، مع واردات قدرت بـ 2.3 مليار دولار لنفس الفترة.

ثالثا: صناعة البرمجيات تترتب كوريا في صناعة برامج الكومبيوتر وراء الكثير من البلدان المتقدمة، و خاصة في التطبيقات المتقدمة، بمستوى واحد على نظيرتها اليابانية. يتميز القطاع بمستوى تكنولوجي متوسط و يتجه نحو التقدم خاصة في مجال أنظمة تسيير قواعد البيانات. قدر الإنتاج المحلي بـ 6 مليار دولار بنسبة صادرات لا تتعدى 1.6%. و ارتباط كبير بالواردات 30%. و يعود التأخر في هذا المجال إلى العديد من المشاكل. و من بينها القرصنة إذ احتلت كوريا المرتبة 6 عالميا خلال سنوات عديدة ابتداء من سنة 1994.

المطلب الثاني:التجربة الماليزية و الهندية

أولا:التجربة الماليزية

تعد ماليزيا من الدول التي راهنت على التعليم و التدريب كرهان لتحقيق معدلات مرتفعة و تعكس النسب المرتفعة للجامعين،و المنتسبين إلى المعاهد المتخصصة مقارنة بجيرانها هذا الرهان [2] خاصة ما سمي بالتعلم بالممارسة، وقد عرفت تطورا خاصا في مجال الإلكترونيك و صناعات البرمجيات، هذه الأخيرة التي أصبحت تحتل فيها مراتب متقدمة من سنة لأخرى في الفترة الأخيرة. [3]

[1] - البنك الدولي: المؤشرات الاجتماعية للتنمية، 1989، و تقرير التنمية الدولية، 1993.

[2] DUFOUR J-F., Les NPI Asiatique, Dunod, Paris,1998.

[3] Developing Malaysia into_a Knowledge-Based Economy.

ويمكن تلخيص المعطيات الخاصة بها في الجدول رقم 08:

جدول رقم 08: مستوى التعليم للقوى العاملة بماليزيا

مستوى التعليم	1990	%	2000	%
ابتـــــــدائي	2.380.2	33.8	2.607.9	27.4
مستوى ثانوي	4.042.1	57.4	5.571.8	58.7
جامعـــــــي	619.7	8.8	1.319.3	13.9

Source: Developing Malaysia into a knowledge-based economy, p: 124

ثانيا:التجربة الهندية

أن مجمل العوامل التي دفعت بالاقتصاد الهندي ليصبح مـــن المنافســين الكبـــار فـــي إطـــار تكنولوجيا المعلومات جنبا إلى جنب مع الوأم. وقد تمكنت الهند من تحقيق هدا النجاح بفضل توافر عدد من العوامل يأتي في مقدمتها وفرة خريجي الجامعات و المعاهد التقنية بأعداد هائلـــة مـــن المهندســين و إحصائيي تكنولوجيا المعلومات حيث يخرج كليات الهندسة نحو 180.000 مهندس كل عام يتحـــدثون الانكليزية و هي اللغة المهيمنة على قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد أهم عناصر الاقتصاد المعرفي.[1]

و في دأب مذهل و إصرار كبير حققت الهند معجزتها الباهرة رأت العصر فدخلت من أوســع أبوابه كان التعليم هو المفتاح الذي امتلكته أوصلها في النهاية لتصبح لاعبا أساسيا في العالم.

و يقول وزير الإعلام و التكنولوجيا الهندي برامود مهاجان أنه يريد توســيع قاعـــدة التعلـــيم الهندسي الذي يتكون من 43 كلية إقليمية تستطيع استيعاب 31 ألف طالب لتصل طاقتها إلى 100 ألف طالب أو نحو ذلك [2]، وهنا يمكن الإشارة إلى أن حجم الإنفاق المقدم من قبل الحكومة الهندية الموجـــه بصورة خاصة إلى التعليم. فالحكومة الهندية قد قدرت مصاريف أو تكلفة التشغيل لكل طالب تســاوي

[1] -. عبد القادر شارف،النموذج الهندي في اقامة اقتصاد معرفي تنافسي– واقع صناعة البرمجيات الهندية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، في 2007/11/27.

[2] - توفيق عبد العزيز السويلم، لمادا لا نستفيد من الهند، مجلة تجارة الرياض، الرياض، العدد 499، أبريل2004،ص 4.

حوالي 2000 دولار سنويا.أو 8000 دولار لبرنامج مدته 4 سنوات يضاف إلى ذلك الإنفاق على رأس المال الثابت، المعتمدة على تكاليف استبدال التسهيلات المادية مما يصل بالتكلفة الكلية للتدريب بالنسبة للطالب الواحد (15000 إلى 20000) دولار و يضرب هذا المبلغ في عدد المحترفين و هو 100000. و هو مبلغ رهيب يثقل كاهل الميزانية الهندية[1].

و تمخض عن هذا كله النجاح الهندي في ميدان تقنية المعلومات، حيث يشهد قطاع تصدير البرمجيات نموا سنويا يتراوح ما بين 40 الى 50%، إلى الدرجة التي جعلت الهند تتبؤ المكانة الثانية في العالم في تصدير البرمجيات، وظهور متزايد لشركات عملاقة فيها مثل ويبرون و انفوسيس. و يقول اتحاد شركات الخدمات و البرمجيات الهندي (ناكسوم)، أن صادرات البرمجيات خلال العام المالي 2005 بلغت 3.9 مليارات دولار، و كان ينبغي لها أن تصل إلى 5 مليارات دولار في الوقت الذي تجتاح فيه 203 شركات من أكبر 500 شركة في العالم للشركات الهندية للبرمجيات ، وهذا ما يعطي صورة مشرفة للتجربة الهندية في إقامة اقتصاد معرفي رائد أساسه التعليم[2].

وما يلاحظ من خلال جميع التجارب السابقة أن كل هذه الدول بذلت مجهودات أوصلتها إلى ذلك خاصة في مجال الإستثمار في التعليم و التكوين و الاعتماد على كثافة البحث و التطوير.

المطلب الثالث: التجربة السعودية

أولت حكومة المملكة العربية السعودية لتقنية المعلومات أهمية خاصة حيث ركزت عليها في العديد من الخطط الوطنية، و الإجراءات التي اتخذتها من أجل دمج الإقتصاد السعودي مع الإقتصاد العالمي، و قد أعدت المملكة خطة شاملة لدمج التقنية في التعليم ، و من أبز المشاريع التي تضمنتها هذه الخطة ما يأتي:[3]

أولا: **تطوير المكتبات المدرسية إلى مراكز لمصادر التعليم**

و يهدف هذا المشروع إلى تطوير جميع المكتبات المدرسية في مدارس التعليم العام الحكومية و الأهلية و كليات المعلمين و المعلمات إلى مراكز لمصادر التعليم، تستوعب مصادر المعلومات المطبوعة و غير المطبوعة بما فيها تقنيات المعلومات و الإتصالات، ودمجها في عملية العلم

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ص 92.

[2] الهند اليوم.

http/: www. alhindelyom.com .

[3] صالح بن عبد الرحمن العجلان، القاعدة العلمية و التقنية في المملكة، الواقع و المأمول ، ورقة عمل مقدمة إلى معهد بحوث الطاقة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية، ص 8.

و التعليم، بحيث تصبح مراكز مصادر التعلم بيئات غنية، تنفذ فيها الأساليب التعليمية الحديثة التي تعتمد على تعزيز دور المتعلم[1].

ثانيا: المختبرات المحسوبة

انطلاقا من أهمية ممارسة الطالب للتجارب العلمية، ازداد الإهتمام بإدخال المعامل المحسوبة (المطورة) لتحقيق مبدأ التعليم و هو التجريب و المشاهدة و الإستنتاج عن طريق برمجيات تفاعلية في أجهزة حاسب متصل بنهايات طرفية حساسة تسمى المستشعرات، حيث يتم تكامل مكونات التجارب العملية في مواد العلوم المختلفة مع الحاسب الآلي كوسيلة قياس.

ثالثا: مشروع تأهيل طلاب المرحلة الثانوية في المجال المعلوماتية (تأهيل)

تبعث فكرة مشروع (تأهيل) لتزيد من الموائمة بين مفردات مناهج الحاسب الآلي و بين التطورات المتسارعة في البرنامج و الأجهزة، و يهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة خريجي الثانوية العامة في مجال المعلوماتية بالتعاون مع جمعية الحاسبات السعودية، و العديد من شركات القطاع الخاص.[2]

رابعا: مشروع مراكز التقنيات الرقمية

أقيمت هذه المراكز في المحافظات و المناطق التعليمية لسد إحتياجاتها من المواد التعليمية خاصة المحتويات الرقمية، و البرمجيات التعليمية، و قد زودت هذه المراكز بوحدة إنتاج وسائل تعليمية رقمية متعددة الوسائط، تلبي حاجة القرارات المدرسية و البرامج الإثرائية المختلفة.

من جميع ما سبق يمكن الوصول إلى حقيقة مفادها أن حكومة المملكة العربية السعودية أدركت و بشكل كبير أهمية الدور الذي يمثله التعليم في اقتصاد المعرفة . الأمر الذي تمخض عنه و حسب دراسة اقتصادية حول البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات في المملكة أعدها مركز تنمية الصادرات المصرية أن السوق السعودية التكنولوجية للمعلومات يمثل 40% من السوق العربية، و تصل مبيعات الكمبيوتر الأصلي نحو 460 مليون دولار سنويا، كما أن الإنتاج المحلي السعودي يصل إلى 60 ألف جهاز تحت علامة (ZAI) يمثل نحو 5% من سوق أجهزة الكمبيوتر و يمثل شركاء التجارة، الكويت و الإمارات العربية و البحرين و قطر و عمان.

---

[1] - علي الغامدي، عرض تجربة الاتصالات السعودية في مجال الأعمال الالكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى إدارة الوثائق الالكترونية 2005، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، 20ـ 11/21/ 2005 ،ص 9.

[2] - هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات، هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات و الاتصالات في المملكة العربية السعودية الرياض، الرياض، ص 7.

وبلغت الإيرادات من الأجهزة و البرامج نحو1.93 مليار ريال عام 1998، و وصلت 2.5 مليار عام 1999 [1]. و أظهرت الدراسة أن الحكومة السعودية تولي اهتماما كبير بقضايا التجارة الإلكترونية التي أصبحت عوائدها تمثل موردا مهما للإقتصاد السعودي فقد وصلت عائداتها في عام 2002 إلى 278 مليون دولار، وارتفعت لتصل 5115 مليون دولار[2]، هذا فيما يخص البرمجيات.

أما فيما يخص الإتصالات ارتفع عدد الهواتف الثابتة بنسبة 73% مند عام 1997م، ووصل عدد المشتركين حوالي 3.4 مليون مشترك بنهاية 2002 [3]، و شهد سوق الهاتف النقال نمو سريعا و حقق قفزات عالية سواء في عدد المشتركين أو في نسبة الإنتشار. حيث ارتفع عدد مشتركي خدمات الهاتف النقال من حوالي 316 ألف مشترك لعام 1997 إلى أكثر من 5 مليون بنهاية 2002 . وارتفعت كثافة إنتشار الخدمة من 1.7% عام 1997 إلى 11.8% لعام 2001م. و إلى 22.7% عام 2002 [4] . هذا كله أهلها لتكون من بين الدول العربية الرائدة في احتضان هذا الإقتصاد الجديد إضافة إلى كل من دبي و مصر.

* أما بالنسبة لوضعية الجزائر في هذا الشأن، فالجزائر كغيرها من دول العالم معنية بما يسمى باقتصاد المعرفة و في هذا الإطار يمكن إبراز دور التنمية البشرية في الإندماج في الإقتصاد المعرفي.هل تحقق أم لا في الجزائر؟

و سنحاول الإجابة على ذلك من خلال:

أولا: قياس العلم و تحصيل المعارف و ذلك من خلال مرتبة الجزائر بالنسبة للتعليم عالميا و إقليميا، بالإضافة إلى ترتيب الجزائر لسنة 2007 في بعض المؤشرات الأخرى.

[1] - صالح بن عبد الرحمن العجلان، القاعدة العلمية و التقنية في المملكة، مصدر سبق دكره ص 8.
[2] - هاشم الشمري و مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير حجم التجارة الإلكترونية في منطقة دول مجلس التعاون، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، ص 213.
[3] - صالح بن عبد الرحمن العجلان، القاعدة العلمية، مصدر سبق دكره، ص 9.
[4] - الأسكوا. بناء القدرات في تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لدى الدول و الأعضاء في الأسكوا. الجزء الأول ص 253.

الشكل 13 التسجيل في المرحلة الثانوية

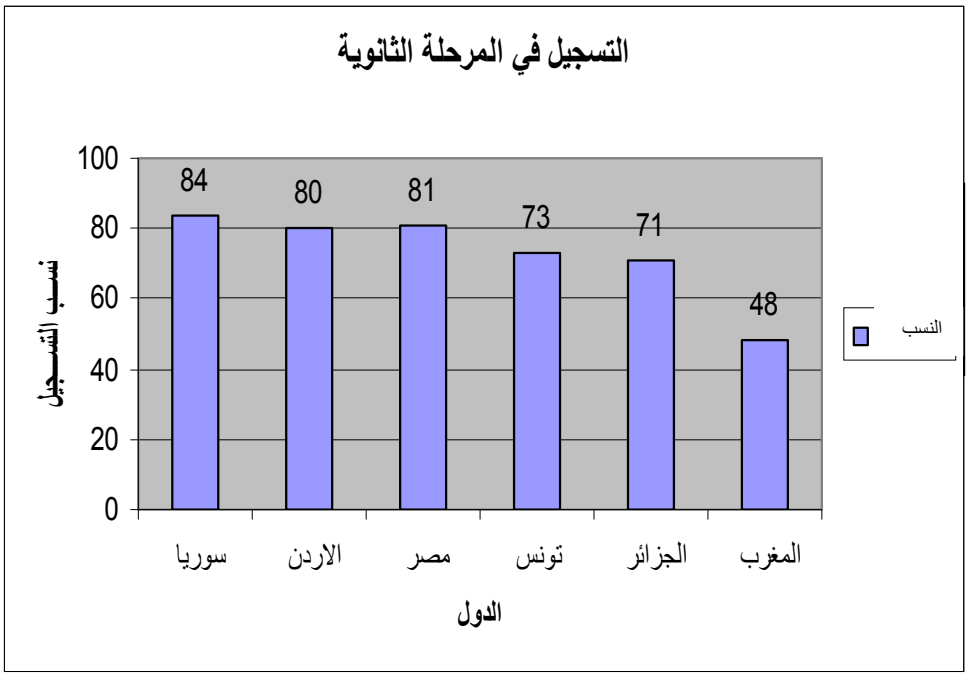

Source: Abdelkader djeflat, op.cit.http:perspectiv usherberbrooke

كما تشير إليه الإحصائيات أن مكانة الجزائر إقليميا بالنسبة للتسجيل في المرحلة الثانوية تبدو ضعيفة إذا ما قارناها مع بعض الدول العربية حيث بلغت 71%، و إذا ما قارناها بدول المغرب العربي، نجد أن تونس بلغت نسبة التسجيل فيها 73%. و هي نسبة قريبة من الجزائر أما بالنسبة للمغرب فهي نسبة متدنية جدا. أما إذا ما قورنت بدول المشرق العربي نجد أن النسبة فيها مرتفعة. مصر مثلا بلغت نسبة 81.%، الأردن 80%. و سوريا 84%، وهو ما يعكس التأخر الكبير مقارنة بالإمكانيات المتاحة للجزائر.

الجدول رقم 9 : مرتبة الجزائر في العديد من المؤشرات عن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2007

المؤشرات	الرتبة على 128 بلد
التعليم الابتدائي	46
التعليم و التكوين العالي	86
الإبداع	77
نوعية هيأت البحث العلمي	85
إنفاق المؤسسات على البحث و لتطوير	92
التعاون في البحث العلمي بين الجامعة و الصناعة	104
توفر العلمين و المهندسين	21
التسجيل في المرحلة الابتدائية من التعليم	35
التسجيل في التعليم المتوسط و الثانوي	75
نوعية نظام التعليم	93
نوعية الرياضيات و العلوم المدرسة	74
توافر خدمات البحث و التدريب	103

Source: Abdelkader DJEFLAT, Op.cit.http: perspectiv usherberbrooke. ca/ bilan

و هو ما يعكس في بعض الأحيان التأخر الكبير للجزائر في بعض الميادين، و احتلال المكان الغير اللائق مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في أحيان أخرى.

ثانيا: قياس شبكات المعرفة و تتمثل أساسا في هياكل وهيأت البحث و التطوير تتوفر الجزائر على العديد من الهياكل و الهيئات المتخصصة في البحث و التطوير سواء كانت مهمتها الأساسية البحث و التطوير(معاهد البحث و التطوير المخابر) ، أو الجامعات و المؤسسات الإقتصادية، و يبلغ مجموعها حوالي 200 هيئة شاركت في إصدار و إنتاج المقالات العلمية طوال عشر سنوات و تتمركز أهم الأقطاب الكبرى في هذا المجال في الجامعات الكبرى (الجزائر، وهران ، قسنطينة، عنابة بالترتيب ثم تليها الجامعات الصغرى مثلا سطيف، تيزي وزو،تلمسان) [1] ، و هو ما يبينه الجدول التالي رقم 10.

جدول رقم 10 : مراكز و هيئات البحث في الجزائر و تعداد الباحثين

الهيآت و مراكز البحث	عدد المشاركين
معهد المحروقات	52
مدارس المهندسيين	38
مدارس عادية	29
مراكز مختلفة للبحث	169
مدارس البحوث الفلاحية	48
مناجم و مؤسسات	68
المستشفيات الجامعية	114
مدارس صحية	25

[1] - سدي علي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن: إدارة التغيير و مجتمع المعرفة – جامعة الزيتونة: الأردن،21-24 أفريل 2008. مصدر سبق ذكره.

معهد باستور	23
جامعة الجزائر للتكنولوجيا	372
جامعة قسنطينة	169
جامعة التكنولوجيا بوهران	212
جامعة عنابة	139
جامعة سيدي بلعباس	77
جامعة سطيف	64
جامعة تلمسان	64
جامعة تيزي وزو	57
جامعة البليدة	60
جامعات أخرى	103
المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات	44
المجموع	1927

Source : Khelfaoui Hocine,_La science en Algérie_, Paris: La science en Afrique à l'aube du 21ème siècle, 2001.

بلغ هياكل البحث و التطوير في الجزائر 198 هيئة، معظمها يتبع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي و كذا وزارة الفلاحة 133، و التوزيع الكامل لمختلف هذه الهياكل على القطاعات حسب الوزارات الوصية موضح في الجدول التالي رقم 11

جدول رقم 11 :التوزيع القطاعي لهيكل البحث

الوزارة الوصية	عدد الهياكل	الوزارة الوصية	عدد الهياكل
التعليم العالي و البحث العلمي	60	الداخلية	3
الفلاحة	73	الصحة و السكان	15
الصناعة المناجم و الطاقة	20	الأشغال العمومية	5
التجهيز و تهيئة المحيط	3	باقي الوزارات مجتمعة	19
المجموع			198

Source : Khelfaoui Hocine,_La science en Algérie_, Paris: La science en Afrique à l'aube du 21ème siècle, 2001.

– الملاحظة المستنتجة من تعداد هيئات البحث جدول 10 والتوزيع القطاعي لهذه الهيئات جدول رقم 11، هو شبه الغياب الكلي للمؤسسات الصناعية بقطاعيها العام و الخاص، و هي التي كان من المفروض أن تقوم بالإنفاق على البحث والتطوير.

ثالثا: قياس مخزونات و تدفقات المعارف

أ– المقالات العلمية: وتعد شكلا لإنتاج البحث و التطوير و هي المقالات التي يتم نشرها في مجلات و دوريات متخصصة، و يعتبر تعدادها مهما لكونه مؤشر كمي و نوعي على عملية البحث و التطوير، و رغم قلة المجلات و الدوريات المتخصصة في الجزائر طوال السنوات الماضية، إلا أنها بدأت في الظهور.

و يشير عبد القادر جفلات في بحثه عن ضرورة اقتصاد المعرفة للجزائر إلى أن عدد المقالات العلمية المنشورة لا يتعدى 541 لكل مليون ساكن، و هي نسبة ضعيفة لا تبرز الطاقات البشرية من الباحثين المتوفرة في الجزائر.

و مقارنتها مع دول المغرب العربي الأخرى، فتعتبر متأخرة جدا في مجال نشر المقالات العلمية. و يعتبر عدد الباحثين هذا من أضعف النسب على مستوى إفريقيا، ففي السنغال مثلا هناك 1950 باحث يشاركون في المقالات العلمية.

و تتوزع هذه المقالات على ثلاث فروع رئيسية: العلوم الفلاحية 6%، العلوم الطبية 15% العلوم الدقيقة و التجريبية و الهندسة الصناعية 79%، و تجدر الإشارة أن أشهر الباحثين الجزائريين غادروا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، و تشير الإحصائيات المقدمة من خلال منتدى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المنعقد في مرسيليا بتاريخ 9-12 سبتمبر 2002 إلى أن 26 مقال لكل مليون ساكن هو معدل نشر المقالات العلمية للدول العربية في المجالات و الدوريات التي لها لجان قراءة و تستحوذ دول المغرب العربي لوحدها على نسبة 20 مقال لكل مليون ساكن. منها تقريبا 5 تخص الجزائر،هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة مع دول أخرى مثل سويسرا 1904 مقال لكل مليون ساكن 144 لكوريا الجنوبية و 42 للبرازيل [1].

ب- وضعية الإبداع في الجزائر: لم يتعدى عدد الإبداعات التكنولوجية و التي أوردتها وزارة الصناعة ،و إعادة الهيكلة في تقريرها حول تطور الإبداعات التكنولوجية في الجزائر 244 حسب ما يوضحه الجدول رقم 12.

جدول رقم 12 الإبداعات التكنولوجية المحصاة حسب طبيعتها.

طبيعة الإبداع التكنولوجي	عدد الإبداعات
حل جديد لمشكلة تقنية	50
تحسين لمنتج موجود في المؤسسة	52
تحسين لأسلوب في لإنتاج	38
إبداع منتج جديد لا يوجد في المؤسسة	75
إبداع أسلوب فني جديد لا يوجد في المؤسسة	21
أنواع أخرى من الإبداعات التكنولوجية	08

[1] - دويس محمد الطيب، مذكرة حول براءات الاختراع و التنافسية قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة سنة 2005، ص 15.

المجموع	244

Source : Khelfaoui Hocine,_La science en Algérie, Paris: La science en Afrique à l'aube du 21ème siècle, 2001

مما يعكس مرة أخرى تأخر الجزائر في مقومات اقتصاد المعرفة.

رابعا: قياس المساهمات الجديدة في علوم المدخلات و يتم دلك من خلال قياس:

أ- **تكاليف البحث و التطوير في الجزائر :** لا توجد بحوث أساسية على المستوى الوطني و كلها لا تتعدى البحوث التطبيقية، فيما لا تتعدى المخابر الموجودة على مستوى الجامعات أو بعض الهيئات هياكل تستهلك الموارد المالية الضعيفة أصلا، لا يتعدى المبلغ المخصص للبحث العلمي 1% من الدخل الوطني.[1] و بخصوص البحث و التطوير على مستوى المؤسسة فهناك العديد من الدراسات التي شملت أكبر المؤسسات العمومية بالإضافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2].

[1] GHOUFI A., Recherche scientifique et développement technologique en Algérie: Multidisciplinarité et synergie, in colloque international sur l'économie de la connaissance, U. Biskra, 12/13 Novembre 2005.-

[2] Houria Ouchalal, Hocine Khelfaoui et Yassine Ferfera, Situation de la R&D dans l'industrie algérienne. Cas de trois entreprises publiques (SONELGAZ, ENIEM, SAIDAL),2003.

ب- **براءات الإختراع في الجزائر:** تشير المعطيات المتوفرة إلى أن طلبات براءات الإختـــراع المقدمة للمكتب الوطني للملكية الصناعية خلال سنوات الستينات بلغ 117 طلب في المجموع، منهـــا 99 طلب تقدم به أجانب و 18 طلب تقدم به جزائريون، أما عملية إيداع طلبات براءة الاختراع فلم تنـــتظم إلا بعد إنشاء المعد الجزائري للتوحيد الصناعي و الملكية الصناعية سنة 1973، لذلك نجد أن المعطيات المتوفرة حول تعداد براءات الإختراع و كذلك الممنوحة تعود إلى سنة 1975، و هـــي مرتبـــة فـــي الجدول رقم 06 ، يجب الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تتوفر على معطيات إحصـــائية تخص الجزائر من نفس السنة السابقة الذكر، لذا سوف تقتصر دراستنا على الفترة الممتدة مـــن ســـنة 1975 إلى غاية 2003، و نكتفي بالمعطيات الإحصائية المتعلقة بطلبات براءات الاختراع [1].

جدول رقم 13 : إحصائيات طلبات براءة الاختراع المسجلة في الجزائر و بعض الدول الأخرى

1999	284	248	36	464	371	93	1682	1146	536	257	190	67
2000	159	127	32	249	145	104	1615	1081	534	257	210	47
2001	145	94	51	333	217	116	1387	923	464	178	156	22
2002	334	291	43	528	396	130	1415	788	627	103	58	45
2003	326	296	30	483	363	120	*	*	*	155	120	35
الاجمالي	8186	7746	440	10405	8584	1821	952	19036	6675	5080	4264	816
المتوسط	282	267	15	359	296	63	952	705	246	188	158	30
انحراف	109.3	117.5	17.28	71.28	63.71	36.71	313.53	187.02	183.3	48.46	49.75	13.25

[1] - دويس محمد الطيب، مذكرة حول براءات الاختراع و التنافسية قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة سنة 2005، مصدر سبق ذكره ص16.

معياري											
%	100	94.62	5.83	100	17.5	17.5	100	74.10	25.9	100	83.94	16.06

المصدر: المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية و موقع WIPO عن دويس محمد الطيب، نفس المرجع المذكور، ص 6. * احصائيات غير متوفرة. ملاحظة: تم التخلي عن بعض السنوات لكن عدد البراءات المسجلة في الفترة كلها (1975:2002) فيظهر في المجموع، كما يمكن العودة للمرجع.

بلغ التعداد الإجمالي لبراءات الاختراع في مصر 25691 طلب للفترة الممتدة من 1975 إلى 2002، و هو ما يمثل ثلاثة أضعاف ما سجل بالجزائر، أما إذا نظرنا إلى الطلبات المودعة بمصر فنجد أن عددها وصل إلى 6655 طلب أي ما يعادل 15 مرة الطلبات المودعة بالجزائر. و بالمقارنة مع تونس تبين كذلك أن التونسيين يودعون تقريبا ضعف ما يودعه الجزائريون أي 816 طلب براءة،في حين أن الإيداع الإجمالي و البالغ 5080 طلب هو أقل من ما تم إيداعه في الجزائر و البالغ 8186 طلب.

ج- **مؤشرات أخرى من المساهمات العلمية:** يمكن التعبير عنها بواسطة مؤشر التكنولوجيا الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مؤشر التنافسية الجارية، و يمثل الجدول التالي رقم 14 ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر التكنولوجيا من سنة 2003 حتى سنة 2006:

الجدول رقم 14 :ترتيب الجزائر لسنوات 2003-2006 بالنسبة لمؤشر التكنولوجيا عالميا

المؤشرات	القدرة التكنولوجية			
السنوات	2003	2004	2005	2006
الرتبة	96/102	98/104	114/117	100/125

Source: Executive Summary of the Competitiveness Report from the World Economic Forum 2003-2006

نلاحظ أن الجزائر تكتفي بالمراتب الأخيرة مقارنة بالدول المشمولة بالتقرير و لا تترك خلفها سوى دولا: تشاد، إثيوبيا، بوليفيا و الجمهوريات المستقلة حديثا كجورجيا.

ومن المسلم به اليوم أن التنمية البشرية تتوقف على مدى فاعلية البحث العلمي و قدرته على استيعاب الانفجار المعرفي، و مواكبته للتحولات الجدرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصال و انفتاحه على محيطه الاجتماعي و الاقتصادي. إن ثروة الأمم اليوم لا تقاس بما هو مخزون في أرضها من معادن، و إنما بكثرة باحثيها وعلمائها. إذ أصبح اليوم من المؤكد الدور المنوط بالتعليم في التنمية و المرور إلى ما بات يعرف باقتصاد المعرفة، و لعل من أهم هذه الوسائل هو المعلومات و المعارف و خاصة العلمية منها و التي من الفروض أن يرتكز عليها ما يسمى بتطوير الكفاءات أو رأس المال البشري خاصة في الجامعات و مراكز التكوين و كذا في مستوى التعليم الثانوي.

فان الجزائر مطالبة إن أرادت الولوج إلى اقتصاد المعرفة، خاصة في ظل غياب أو بالأحرى تراجع هذا المؤشر(التعليم) مقارنة بدول أخرى أن تتبع نقاط أهمها:[1]

* تحديد معدلات النمو و التطوير في أنواع التعليم المختلفة ومستوياته، في جوانبها الكمية والنوعية و بحيث يراعى تحديد معدلات النمو و التطوير، هذه مدى الحاجة إلى التوسع في هذه الأنواع و المستويات. و مدى التطور الكمي و التطور النوعي الذي يراد بلوغه من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و التي تمثل أهداف التنمية بمفهومها الشامل لكافة جوانب الحياة.

* إعطاء الأولوية في التركيز عند التوجه نحو القيام بالتطوير الكمي و النوعي للتعليم على المناطق الريفية و المدن الأقل تطورا، و حتى الأحياء الأقل تطورا في المدن الأكثر تطورا. من اجل تعويضها عن النقص الكمي و النوعي للتعليم فيها.

* منح الأولوية في التطوير التعليمي لتعليم الإناث من خلال تطوير المفاهيم و القيم و الدوافع التي تتيح ذلك، و بالذات ما هو اجتماعي منها.

* الأولوية التي يمكن أن تعطى لتوفير إلزامية التعليم لسنوات معينة يراعي في تحديدها حاجة المجتمع، وظروفه ، و موارده وإمكاناته، حتى تحقق النتائج المتوخاة منها و مما يلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

[1] - فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ص 105.

* ضرورة إعطاء الأولوية لترابط مراحل التعليم المختلفة ابتدءا من محو الأمية و التعليم الابتدائي مرورا بالأساسي إلى الثانوي فالجامعي، و انتهاءا بالدراسات العليا، وهكذا تترابط مراحل التعليم بدءا بأدنى مرحلة و انتهاءا بأعلى مرحلة في التعليم، و العكس صحيح.

* الأولوية لتطوير المناهج وأساليب التدريس وطرق الإنتاج ، وتطوير مضامينها بالشكل الذي يحقق ارتباطها بدرجه اكبر في المجالات العلمية العملية ، و بالذات ما يتصل منها بالنشاطات الاقتصادية ومنها الإنتاجية إضافة إلى ارتباطها بالجوانب الاجتماعية و الثقافية ، وبالشكل الذي يحقق أهداف ومضامين اقتصاد المعرفة في هده الجوانب الأساسية و متطلباته.

خاتمة الفصل

نستخلص في الأخير من خلال تطبيق مؤشر التعليم على حالة الجزائر، يظهر التأخر الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتعليم العالي و التكوين، و البنى التحتية المتعلقة بالاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و البحث و التطوير و القدرة على الإبداع....و هي الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة،مما يجعلنا نعتقد أنه لا يزال بعيدا التفكير في بناء هذا النوع من الإقتصاد، لكن هذا لا يمنع من التفكير في ذلك مع وجود الإمكانيات في بعض القطاعات خاصة بالنسبة للموارد البشرية وهو ما يعكسه هجرة عشرات الشباب سنويا من حاملي الشهادات في هذا التخصص إلى دول عديدة كفرنسا وكندا...

إذ أن ثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال أدت إلى ميلاد اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة و الذي يعتبر البوابة للألف الثالث، الأمر الذي دعا الجزائر كغيرها من الدول للانفتاح على سوق الاتصالات على المنافسة الدولية مما أفرز إعادة النظر في القطاع و توج بمجموعة من الإصلاحات في أوت 2000، فأصبح لزاما على مؤسسات الاتصالات مواكبة التطور التكنولوجي خاصة العمومية منها.

و تعتبر التحولات الجديدة التي يشهدها قطاع الاتصالات تستلزم على المؤسسات مواجهة التحديات الجديدة (المنافسة، إدخال خدمات متطورة كنظام الرقمنة) بتكييف مناهج تسيير مواردها البشرية بكيفية مجندة لكافة الموظفين تسمح لهم بالتطور وفقا للإصلاحات التي يشهدها القطاع. وهذا ما سنقوم بتجسيده في الفصل الرابع الذي يتضمن دراسة حالة اتصالات الجزائر ، الوحدة العملية بتيارت.

الفصل الرابع

دراسة حالة اتصالات الجزائر- تيارت-

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة النظرية إلى مفاهيم الإقتصاد المعرفي و كذا التنمية البشرية و دور هاته الأخيرة في الإقتصاد المعرفي سنتطرق بالدراسة في هذا الفصل التطبيقي إلى حالة مؤسسة إتصالات الجزائر(الوحدة العملية للإتصالات تيارت) متناولين منهج الدراسة و مصادر جمع المعلومات و تحليلها لاختبار الفرضيات و الوصول إلى النتائج. حيث أنه تم أخذ مؤسسة إتصالات الجزائر كعينة من مجموع المؤسسات الإقتصادية خاصة أن هذه المؤسسة تعنى بالتكنولوجيات الحديثة في الإعلام و الإتصال التي قام على إنقاضها الإقتصاد المعرفي و نظم المعلومات المختلفة خاصة فيما يخص السياسة المتبعة حديثا من طرف المؤسسة المتمثلة في عصرنة و تحديث هذه المؤسسة و اتباعها لأحدث البرامج و النظم المعلوماتية لتطوير التسيير الداخلي للمؤسسة و زيادة قدرتها التنافسية للتوسع و تحقيق أرباح، حيث تعد مؤسسة إتصالات الجزائر Algérie Telecom مؤسسة إقتصادية ذات أسهم SPA يقع مقرها الإجتماعي بالطريق الوطني رقم 5 ديار الخمس، محمدية 16130 الجزائر مختصة في مجال الإتصالات السلكية و اللاسلكية، نشأت هذه المؤسسة نتيجة إعادة الهيكلة لمؤسسة البريد و المواصلات بإنشاء مؤسستين مستقلتين هما مؤسسة بريد الجزائر و مؤسسة إتصالات الجزائر و هذا سنة 2003، تضطلع مهمة هذه المؤسسة بتقديم خدمات عديدة للأفراد و المؤسسات و من هذه الخدمات: خدمة الهاتف الثابت، الهاتف اللاسلكي، خدمة الفاكس خدمة الأنترنت، أما الوحدة التي قمنا من خلالها بالدراسة الميدانية و هي الوحدة العملية للإتصالات تيارت Unité Opérationnelle Des Télécoms(UOT) والتي تعنى بتقديم خدمات الهاتف الثابت و اللاسلكي و الفاكس و خدمات التزويد بالأنترنت لزبائنها القاطنين بولاية تيارت و ما جاورها، و هي بدورها تشرف على أربعة وكالات تجارية.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة و المنهج المتبع في الدراسة الميدانية

بعد القيام بالدراسة النظرية للتنمية البشرية ، الإقتصاد المعرفي و التطرق لمختلف المفاهيم و النظريات ارتأينا أن ندرس مدى تطبيق مؤسساتنا الإقتصادية لهذا النوع من نظم المعلومات ميدانيا فأخذنا مؤسسة إتصالات الجزائر كعينة عن هذه المؤسسات خاصة أن هذه المؤسسة تعنى بالتكنولوجيات الحديثة في الإعلام و الإتصال و نظم المعلومات المختلفة خاصة فيما يخص السياسة المتبعة حديثا من طرف المؤسسة المتمثلة في عصرنة و تحديث هذه المؤسسة و اتباعها لأحدث البرامج و النظم المعلوماتية لتطوير التسيير الداخلي للمؤسسة و زيادة قدرتها التنافسية للتوسع و تحقيق أرباح، حيث تعد مؤسسة اتصالات الجزائر Algérie Telecom مؤسسة اقتصادية ذات أسهم SPA برأسمال قدره 100.000.000 دينار جزائري يقع مقرها الإجتماعي بالطريق الوطني رقم 5 ديار الخمس، محمدية 16130 الجزائر مختصة في مجال الإتصالات السلكية و اللاسلكية، نشأت هذه المؤسسة نتيجة إعادة الهيكلة لمؤسسة البريد و المواصلات بإنشاء مؤسستين مستقلتين هما مؤسسة بريد الجزائر و مؤسسة إتصالات الجزائر و هذا سنة 2003 ، تضطلع مهمة هذه المؤسسة بتقديم خدمات عديدة للأفراد و المؤسسات و من هذه الخدمات: خدمة الهاتف الثابت، الهاتف اللاسلكي، خدمة الفاكس خدمة الأنترنت، أما الوحدة التي قمنا من خلالها بالدراسة الميدانية و هي الوحدة العملية للإتصالات تيارت (Unité Opérationnelle Des Télécoms(UOT و التي تعنى بتقديم خدمات الهاتف الثابت و اللاسلكي و الفاكس و خدمات التزويد بالأنترنت لزبائنها القاطنين بولاية تيارت و ما جاورها و سنقوم بتقديم المؤسسة في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتطرق للمنهج المتبع في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر (الوحدة العملية للاتصالات تيارت)

أولا: نشأتها و تطورها

مؤسسة اتصالات الجزائر Algérie Telecom هي مؤسسة اقتصادية ذات أسهم SPA برأسمال قدره 100.000.000 دينار جزائري يقع مقرها الاجتماعي بالطريق الوطني رقم 5 ديار الخمس، محمدية 16130 الجزائر مختصة في مجال الإتصالات السلكية و اللاسلكية، نشأت هذه المؤسسة نتيجة إعادة الهيكلة لمؤسسة البريد و المواصلات بإنشاء مؤسستين مستقلتين هما مؤسسة بريد الجزائر و مؤسسة إتصالات الجزائر و هذا بعد صدور القانون رقم 03/2000 الصادر بتاريخ 5 أوت 2000 المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات و يمنح القانون لهذه المؤسسة صفة مؤسسة إقتصادية عمومية EPE،

دخلت مؤسسة إتصالات الجزائر رسميا في النشاط بتاريخ 1 جانفي 2003، تضطلع مهمة هذه المؤسسة بتقديم خدمات عديدة للأفراد و المؤسسات و من هذه الخدمات: خدمة الهاتف الثابت، الهاتف اللاسلكي، خدمة الفاكس، خدمة الأنترنت، أما الوحدة التي قمنا من خلالها بالدراسة الميدانية و هي الوحدة العملية للإتصالات تيارت Unité Opérationnel Des Télécommunications(UOT)، و التي تعنى بتقديم خدمات الهاتف الثابت واللاسلكي والفاكس وخدمات التزويد بالأنترنت لزبائنها القاطنين بولاية تيارت و ما جاورها، و هي بدورها تشرف على أربعة وكالات تجارية Agences Commerciales Des Télécoms (ACTEL) تعتبر كوسيط بين الوحدة العملية للإتصالات تيارت والزبائن، و هي الوكالة التجارية لدائرة تيارت الوكالة التجارية لدائرة فرندة، الوكالة التجارية لدائرة قصر الشلالة، الوكالة التجارية لدائرة السوقر، أما الوحدة العملية للاتصالات تيارت فتشرف عليها المديرية الإقليمية للإتصالات الشلف وتعتبر هذه المديرية كوسيط بينها و بين المديرية العامة التي يقع مقرها بالجزائر العاصمة، و تشرف المديرية الإقليمية للإتصالات الشلف على أربعة وحدات عملية للإتصالاتUOT وهي: الوحدة العملية للإتصالات تيارت، الوحدة العملية للإتصالات تيسمسيلت الوحدة العملية للإتصالات الشلف، الوحدة العملية للإتصالات غليزان. و تقوم الوحدة بتقديم خدمات متنوعة منها: خدمة الهاتف الثابت، خدمة الهاتف اللاسلكي، خدمة الأنترنت، خدمة الفاكس، الخطوط ذات التدفق الكبير.

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي للوحدة العملية للاتصالات بتيارت

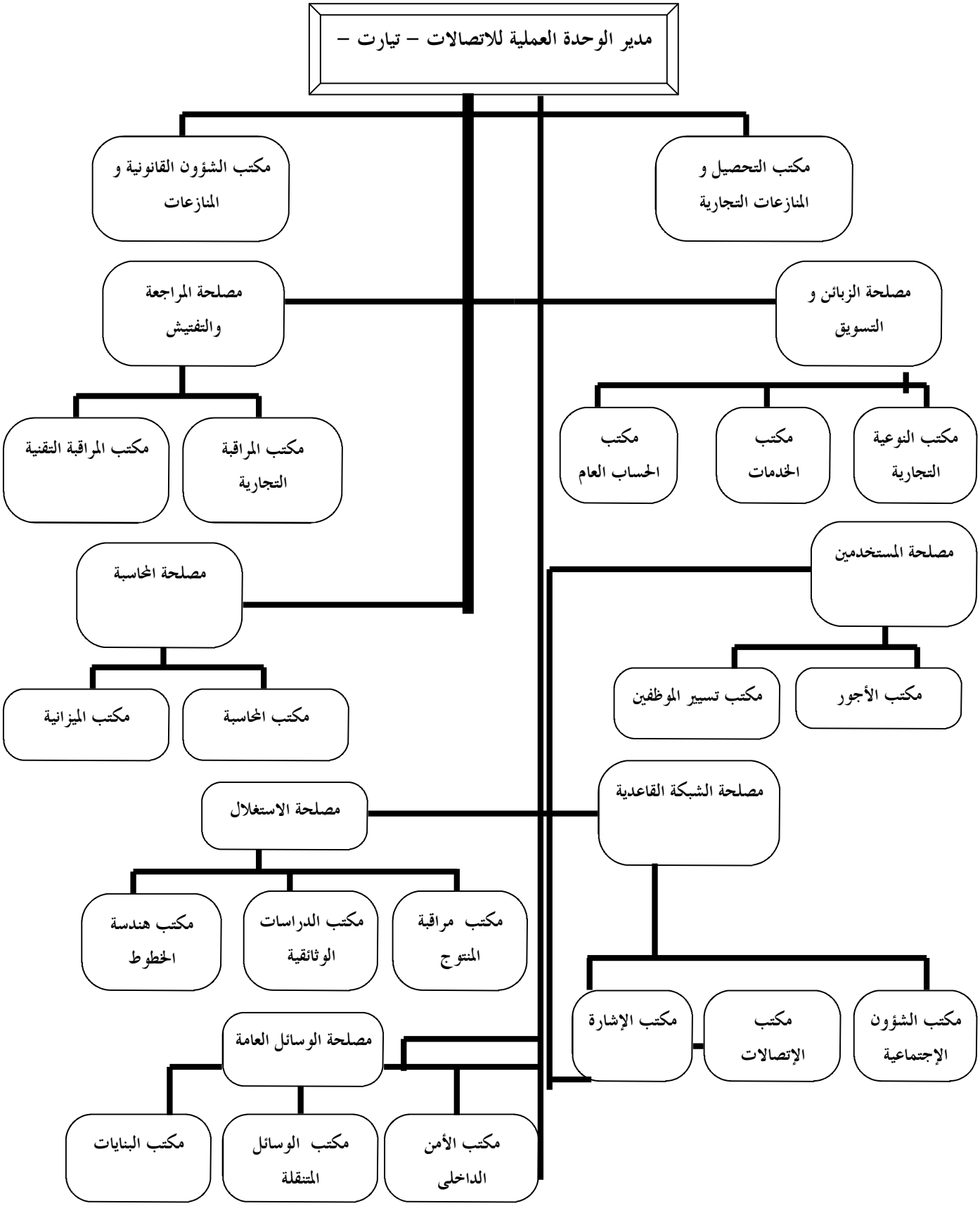

المصدر: مصلحة المستخدمين بالوحدة العملية لاتصالات تيارت

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوحدة العملية للإتصالات تيارت و مهمة مختلف مصالحها

أ.الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي للوحدة من المديرية العامة للوحدة المسؤولة عن سبعة مصالح أساسية و هي:

1- مصلحة المراجعة و التفتيش.

2- مصلحة الزبائن و التسويق.

3- مصلحة المحاسبة.

4- مصلحة المستخدمين.

5- مصلحة الاستغلال.

6- مصلحة الشبكة القاعدية.

7- مصلحة الوسائل العامة.

حيث تحتوي كل مصلحة على مجموعة من المكاتب حسب مهامها و أدوارها، بالإضافة إلى مكتب التحصيل و المنازعات التجارية، و مكتب الشؤون القانونية و المنازعات و التي ترتبط مباشرة مع مديرية الوحدة.

ب- مهمة مصالح و مكاتب المؤسسة:

1- مصلحة المراجعة و التفتيش:

و لها علاقة مع معظم المصالح وتحتوي على مكتبين هما مكتب المراقبة التجارية و مكتب المراقبة التقنية حيث تتكفل ب:

- المراجعة الداخلية للعمليات التسييرية داخل الوحدة.
- متابعة مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.
- تصحيح الانحرافات الناجمة عن سوء التسيير.
- التحقق و مراقبة نوعية الخدمات التجارية المقدمة من طرف الوحدة.
- المراقبة التقنية للشبكة العامة و تحسين أدائها.

2- مصلحة الزبائن و التسويق:

تضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب هي كالتالي:

2-1 مكتب النوعية التجارية:

تهتم بتتبع و مراقبة نوعية الخدمات التجارية المقدمة من طرف الوحدة و ذلك للزبائن العاديين و المؤسسات و ذلك من خلال تقديم خدمات متنوعة منها:

- الهاتف السلكي.
- الهاتف اللاسلكي.
- الانترنت (Easy, Fawri, Anis).
- القاعدة الهاتفية.
- الخطوط الخاصة بإرسال و استقبال المعطيات و البيانات في المؤسسات و البنوك ذات التدفق الكبير.
- تزويد محلات الهاتف العمومي بالخطوط الهاتفية.
- كراء الخطوط الهاتفية للمقصورات المقامة في الشوارع العامة بغية الإتصال للمتعاملين الخواص.

و يقدر عدد زبائن الوحدة العملية للإتصالات تيارت بأكثر من 60000 زبون.

بحيث إذا أخذنا بعين الاعتبار خدمة الأنترنت فإننا نجد جميع الإشتراكات تنقسم كما يلي:

Fawri:7345 مشترك.

Easy:2289 مشترك.

Anis:1824 مشترك.

أي ما يعادل: 11458 مشتركا.

أما الهاتف اللاسلكي WLL فيقدر عدد الزبائن ب:15443 زبون.

مع العلم أن تسيير الزبائن يتم عن طريق برنامج معلوماتي يسمى GaIa للتسيير يعتبر بمثابة نظام معلومات الزبائن يقوم بتسيير ملفات الزبائن آليا و يعتبر أداة فعالة في إطار التوجه لعصرنة ورقمنة التسيير داخل مؤسسة اتصالات الجزائر.

2-2 مكتب الخدمات:

و يقوم بمراقبة و تحسين الخدمات المقدمة من طرف الوكالات التجارية التابعة للوحدة.

2-3 مكتب الحساب العام:

يكمن دور هذا المكتب في ربط العلاقة بين الوحدة و المؤسسات المتعاقدة معها في إطار تزويد هذه الأخيرة بخدمات الهاتف و الأنترنت و شبكة التدفق الكبير، حيث يقوم بتزويد المؤسسات العمومية والمحلية والمديريات التنفيذية و البنوك ومؤسسات البريد بعدة خدمات منها:

- خدمة الهاتف الثابت.

- خدمة الهاتف اللاسلكي.
- خدمة الانترنت.
- الخطوط الخاصة ذات التدفق الكبير و الذي يكمن دور هذه الخطوط في:

تحويل و استقبال المعطيات و المعلومات بين البنوك و المؤسسات البريدية عن طريق شبكة خاصة.

بحيث يقدر عدد زبائن مكتب الحساب العام ب:

حيث يقسم مجموع زبائن هذا المكتب إلى أربعة أقسام هي: 1325

- قسم تيارت يحتوي على 1185 مؤسسة متعاقدة مع الوحدة.
- قسم فرندة يحتوي على 42 مؤسسة متعاقدة مع الوحدة.
- قسم السوقر يحتوي على 78 مؤسسة متعاقدة مع الوحدة.
- قسم قصر الشلالة و يحتوي على 20 مؤسسة متعاقدة مع الوحدة.

3.مصلحة المحاسبة:

تتكون من رئيس مصلحة المحاسبة و مكتب الميزانية و مكتب المحاسبة الذي يسجل جميع العمليات الخاصة بالشراء والبيع و الأجور والرواتب، و متابعة ملفات الموردين و الزبائن، أما مكتب الميزانية فمن مهامه مراقبة الملف الخاص بالتسديد و المتكون من الفاتورة، وصل الطلبية وصل التسليم، وصل الاستلام، وصل التسديد بالنسبة لعمليات البيع أو الشراء، أما بالنسبة للخدمات فالملف يتكون من شهادة إنجاز الخدمة، وصل الطلبية، وصل التسديد، كما يقوم بتسجيل العمليات المتعلقة بشراء المواد الخاصة بتهيئة المصالح و المكاتب و ترميم و صيانة البنايات التابعة للوحدة.

4.مصلحة المستخدمين:

و تحوي مكتبين ألا و هما: مكتب الأجور و مكتب تسيير الموظفين.

- بحيث يهتم مكتب الأجور بتتبع و إعداد أجور و رواتب مختلف العمال داخل الوحدة و يتم تسيير الأجور داخل الوحدة من خلال برنامج معلوماتي يسمى ب HRAccess معد من طرف شركة IBM العالمية و الذي يعتبر بمثابة نظام معلومات الموارد البشرية يهتم بتسيير الموظفين و الأجور و التكوين داخل المؤسسة، و يهتم أيضا بجمع وتخزين و تعديل المعلومات المتعلقة بأجور العمال و إرسالها للمصالح المعنية بصرف هذه الأجور.
- أما مكتب تسيير الموظفين فيقوم بتتبع المسار المهني للعامل و إعادة الهيكلة و التكوين المتواصل.

و يمكن القول بصفة عامة أن مصلحة المستخدمين تهتم بـ:

- توظيف العمال حسب المخطط التنظيمي للمؤسسة.

- دراسة اقتراحات الترقية المقدمة من طرف جميع المصالح التابعة للوحدة أو في حالات أخرى كالطرد أو الوفاة، ... الخ.

- متابعة الغيابات و تطور الحياة المهنية للعامل من خلال تقديم منحة الخبرة المهنية.

متابعة أجور العمال شهريا مع حفظ ملفاتهم و يوزع العمال في الوحدة كالآتي[1(1)]:

إطار مسير: 1 إطار مسير.

إطارات: 38 إطارا.

أعوان التحكم: 64 عونا متحكما.

أعوان التنفيذ: 248 عونا منفذا.

و يكون مجموع العمال: 351 عاملا.

5- مصلحة الاستغلال:

تتمثل المهمة الأساسية لهذه المصلحة في مساندة عملية تقديم الخدمات و كذلك مراقبة استغلال الأجهزة و الآلات و إعداد الإصلاحات و الصيانة اللازمة و تضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب و هي:

5-1 مكتب مراقبة المنتوج:

تكمن مهمة هذا المكتب في المراقبة الدورية و الفعالة للمنتوج المقدم للزبون و مدى مطابقته للمعايير المستعملة.

5-2 مكتب الدراسات الوثائقية:

يوجد على مستوى هذا المكتب جميع الوثائق و المخططات المتعلقة بالأجهزة الموجودة على مستوى الوحدة، و عند القيام بأعمال الصيانة على الشبكة المستعملة و التزويد بمخططات هذه الشبكة.

5-3 مكتب هندسة الخطوط:

يهتم هذا المكتب بالدراسات الفنية المتعلقة بتوفير الخطوط و الشبكات اللازمة لعملية تقديم خدمات الهاتف و الانترنت.

6- مصلحة الشبكة القاعدية:

تهتم بأعمال تهيئة الشبكة العامة للوحدة و صيانتها و توفير كل الظروف الضرورية لاستغلال الشبكة أحسن استغلال، و تحوي هذه المصلحة ثلاثة مكاتب و هي:

6-1 مكتب الإشارة:

يهتم هذا المكتب بالاتصالات بين الوحدة و المديريات و الإدارات المحلية و الوطنية و مختلف الهيئات العمومية.

[1]- المصدر: مصلحة المستخدمين بالوحدة العملية للاتصالات تيارت.

2-6 مكتب الاتصالات:

يهتم هذا المكتب بجميع الاتصالات و الحوارات و العلاقات مع المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها الوحدة.

3-6 مكتب الشؤون الاجتماعية:

يقوم بمتابعة شؤون العمال من ناحية الوجبات الغذائية و الأدوية و غيرها من خلال التعاضدية العمالية، و كذلك تتبع الملفات الإجتماعية و حوادث العمل.

7- مصلحة الوسائل العامة:

تحتوي هذه المصلحة على ثلاثة مكاتب و هي:

1-7 مكتب الأمن الداخلي:

تتكفل بالأمن العام للوحدة و هي تتصل مباشرة بمديرية الوحدة لمكانة هذه الأخيرة و أهميتها.

3-7 مكتب الوسائل المتنقلة:

يهتم هذا المكتب بتوفير جميع الوسائل المتنقلة كالسيارات و الشاحنات و صيانتها للقيام بالأعمال اليومية للوحدة في أحسن الظروف.

3-7 مكتب البنايات:

يهتم بتوفير مخططات البنايات التابعة للوحدة و صيانتها و إعداد مخططات للبنايات الجديدة التي ترغب الوحدة في بنائها.

بالإضافة إلى هذه المصالح نجد مكتب التحصيل و المنازعات التجارية، و مكتب الشؤون القانونية و المنازعات و التي ترتبط مباشرة مع مديرية الوحدة.

4-7 مكتب التحصيل و المنازعات التجارية:

يضطلع دور هذا المكتب في التدخل حينما ينشب نزاع حول الفاتورة الهاتفية بين المؤسسة والزبون، تكمن مهمته في تحصيل الديون الهاتفية.

و تنقسم أعمال هذا المكتب إلى أعمال إدارية و أعمال قضائية.

الأعمال الإدارية تتمثل في بعث الاستدعاءات للزبائن المتخلفين عن دفع مستحقاتهم و متابعتهم شهريا في دفه هذه المستحقات، مع العلم أن متابعة الزبائن يكون شهريا أو أسبوعيا في التخليص يكون عن طريق نظام معلوماتي يسمى ب Gaia و وضع جداول لجمع هذا التحصيل لمعرفة ما قبض أسبوعيا و شهريا.

أما الأعمال القضائية فتتمثل في متابعة الزبون عند رفضه لدفع مستحقات الهاتف عن طريـــق القضاء و ذلك كالآتي :

استدعائه من طرف محامي المؤسسة، المحضر القضائي، من طرف الوسيط القضائي.

إحالة الملف إلى القضاء في حالة التعسف.

التحصيل (Recouvrement).

المطلب الثاني: المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحث في دراسته الميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر على مجموعة من الأدوات في إطار جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، و المتمثلة في المصادر الأولية و الثانوية حيث انحصرت هذه الأخيرة في بنك المعلومات الخاص بالمؤسسة، والذي اطلع عليه الباحث من خلال درسته الاستطلاعية. و الزيارات التي قام بها لمعظم دوائر ومصالح المؤسسة للتعرف عليها و الإطلاع على بعض الوثائق المتعلقة بالجانب المعلوماتي (الأنترنت، الهاتف) بالإضافة إلى بيانات أخرى كالهيكل التنظيمي للمديرية، مهمة مختلف مصالحها ، عدد إطاراتها و عمالها.....

هذا من جهة و من جهة أخرى فقد اعتمد الباحث على المصادر الأولية التي قام باستقائها من خلال دراسة أولية قامت بها المؤسسة في إطار مراقبة مدى وجود تطبيق إستراتيجيات التنمية البشرية ومعاينة وضعية المناخ التكنواقتصادي بالمؤسسة.حيث قام الباحث بتصميمها كأداة للتحقق من صحة أو خطأ هذه الفرضيات و بالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة. بالإضافة إلى الدراسة الأولية فقد استعان الباحث بأداة أخرى و هي المقابلة الفردية باعتبارها أكثر وسائل جمع البيانات إنتاجية وفعالية خاصة غير المسجلة في المصادر المجهزة منها، و قد قام الباحث بمقابلات فردية لرؤساء المصالح بالمؤسسة.

لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج البحث قام الباحث باختبار دراسة حالة الكفاءات البشرية بمدى تحكمهم في التقنيات الحديثة، إذ اعتمد الباحث على المعلومات و البيانات المتواجدة في مختلف مصالح المؤسسة.

لقد تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى مبحثين،ضم المبحث الأول مطلبين،إذ تطرقنا في المطلب الأول إلى محورين لمعرفة واقع أداء المؤسسة، ومطلب ثاني تناول دراسة استبيانية لتوضيح دور المعرفة من خلال مؤشر التعليم في نشر التكنولوجيا العالمية الحديثة(الأنترنت) التي تعتبر عنصر مهم في اقتصاد المعرفة، و الاطلاع عن قرب من خلال الزبائن عن أداء المؤسسة.

المحور الأول: مدى وجود استراتيجيات للتنمية البشرية قادرة على دمج المؤسسة في اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: تقييم واقع المناخ التكنواقتصادي بالمؤسسة.

المحور الثالث: دراسة استبيانية.

المبحث الثاني: واقع أداء مؤسسة اتصالات الجزائر - وحدة تيارت-

المطلب الأول: معالجة آليات تبني اقتصاد معرفي

يمثل المحور الأول للدراسة واقع المناخ التكنواقتصادي بالمؤسسة، حيث يهدف الباحث من خلاله معرفة مدى اهتمام المؤسسة بهذا المناخ .

أولا: الأنترنت

وهذا بتوسيع شبكاتها و إصلاح و تحديث الخطوط الهاتفية المتقادمة و تخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع فلا يمكن الاندماج في الاقتصاد المعرفي دون توسيع دائرة المتعاملين بالانترنت في الجزائر على أوسع نطاق و بأقل التكاليف، و لن يؤثر ذلك كثيرا من ناحية التكاليف، فقد بينت الدرسات الميدانية أن قيمة أية شبكة تتناسب مع مربع عدد العقد، لذلك فكلما تكبر الشبكة تزداد قيمة الارتباط بها بشكل أسي بينما تبقى التكلفة نفسها لكل مستخدم أو حتى أقل و هو ما تم تطبيقه على الانترنت و على نظام الهاتف أيضا، و هذا ما سنحاول دراسته من خلال معرفة مدى تطبيقه هذا على مستوى المؤسسة من خلال البيانات بالتحليل.

1- نسبة الانتشار لشبكة الانترنت ADSL بوكالة وحدة اتصالات تيارت

ملاحظة: تحتوي شبكة الانترنت ADSL على ثلاث أنواع فوري، أنيس، ايزي

1-1 سعة التشبع: (جدول رقم : 15)

يلاحظ من الجدول أن هناك انتشار بطيء لشبكة الانترنت سببه ،و حسب المسؤولين هو التأخر في توزيع المحولات أنيس و كثرة الطلب عليها، و كذلك راجع و دائما حسب إطارات المؤسسة أن الشريك ZIT و هو ممول أنيس تأخر في وضع المخططات. اد بلغت نسبة التشبع 4.62 % و هي نسبة ضئيلة. ضف إلى ذلك حتى 20011/01/01 لم يتقدم مهندس واحد من الاتصالات الجهوية بالشلف لمعالجة خدمات الانترنت "ايزي" إذ بلغت نسبة التشبع بها 54.16 % .

المنتوج	سعة التشبع	ما تحقق حتى 2010/12/31	%

المصدر: مكتب هندسة الخطوط

Fawri	8320	4928	168,83 %
Easy	2 112	1 144	54,16 %
Anis	2 592	120	4,62 %
Total	**13024**	**6192**	**99,50 %**

2- نسبة مشتركي الانترنت و الهاتف على عدد السكان: (جدول رقم : 16)

DTT	عدد السكان	العدد الاجمالي للتشبع بالهاتف للثلاثي الأخير لسنة 2010	مجموع المشتركين في الانترنت للثلاثي الأخير لسنة 2010	نسبة مجموع ا لعدد الإجمالي للتشبع بالهاتف على عدد السكان	نسبة مجموع المشتركين في الانترنت على عدد السكان
Tiaret	834 453	43 530	10 748	%5.21	01,28 %

المصدر: سبق ذكره

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السكان الموصلين بالهاتف قليل و يقدر ب 530 43 مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان بنسبة تقدر بـ 5.21% ، و سنعدد أسباب ذلك في نتائج الدراسة. أما بالنسبة لعدد مشتركي الانترنت على مستوى الولاية تمثل في748 10بنسبة1.28% ، و هي نسبة ضئيلة أو بالأحرى معدومة و هذا راجع لأن نسبة التوصيل بالهاتف انعكست سلبا على ذلك،و هنا إذا طبقنا مؤشر التنمية التكنولوجية الذي يقيس قدرة الدولة على الإبداع، و انتشار التكنولوجيا في الأوساط الإجتماعية، و من خلال البند الأول الذي ينص على: إنتشار التكنولوجيا القديمة التي تقاس بعدد إشتراكات الهاتف الثابت لكل فرد، و البند الثاني الذي ينص:على أن انتشار التكنولوجيا الراقية التي تقاس بعدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الأنترنت لكل فرد، نجد أن المؤسسة لم تصل إلى نشر هذه التكنولوجيا القديمة بالشكل الجيد، و هذا ما يعكس الواقع التكنوإقتصادي بالمؤسسة.

ثانيا:وضعية المعدات الهاتفية حتى 2010/12/31

أ- وضعية المعدات الهاتفية

جدول رقم : 17

نسبة مجموع المعدات الهاتفية على عدد السكان	مجموع أهداف 2010	مجموع المعدات الهاتفية الوضعية لسنة 2010			عدد السكان 2010	
	Honet + AXE+WLL	Honet	WLL	AXE		الوحدة
08,30 %	69 224	Néant	17 000	52 224	453 834	تيارت

المصدر: سبق ذكره

و يلاحظ من الجدول أعلاه قلة التجهيزات الهاتفية مقارنة بالعدد الكبير للسكان، إذ قدرت نسبتها بـ 8.3 % و هي نسبة ضئيلة جدا، وهذا ما يتنافى و مؤشر التنمية التكنولوجية.

ب- دراسة وضعية منتوجي : FILAIRE-WLL

(جدول رقم : 18)

المنتوج	أهداف 2010	ما تحقق منها	النسبة
Filaire	4 560	2 841	62,30 %
WLL	3 000	419	13,96 %
المجموع	**7 560**	**3 260**	**43,12 %**

المصدر: سبق ذكره

يلاحظ من الجدول أعلاه أن منتوج FILAIRE-WLL و الذي قدر ب7560 لم يتجسد منه إلا 3260 أي بنسبة 43.12 % أقل من النصف، و هذا راجع حسب إطارات المؤسسة أنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى الهدف أي ربط الزبائن بهذين المنتوجين لعدم وجود تطبيقات جديدة إذ لتثبيتها يتطلب المزيد من الوقت نظرا لأنها تكنولوجيا جديدة، و هذا ما يعني أن المؤسسة بعيدة كل البعد عن المناخ التكنواقتصادي.و هو كذلك ما يتنافى و البند الرابع لمؤشر التكنولوجية الذي ينص على درجة التأهيل البشري (تكوين القدرات البشرية).

3- طلبات الهاتف المقدمة

(جدول رقم : 19)

نسبة التجسيد	ما تجسد منها حتى 2010/12/31	عدد الطلبات المقدمة	الوحدة

30,00%	24	80	**تيارت**

المصدر: سبق ذكره

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة ما تجسد من الطلبات المقدمة للحصول على خطوط هاتفية ضئيل جدا 30 % و هذا ما يرجعه المسؤولين لنقص الخطوط.

4- الخطوط الهاتفية الموقوفة

(جدول رقم : 20)

مؤسسة	العدد الإجمالي للمشتركين للثلاثي الأخير من سنة 2010	عدد الخطوط الموقوفة Suspendus	نسبة
تيارت	43530	14 064	%32.30

المصدر: سبق ذكره

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الخطوط الموقوفة قدر بنسبة 32.30%، و هذا راجع و حسب ما صرح به مسؤولي الوحدة إلى سوء الأحوال الجوية و كذا عدم وجود العدد الكافي من الموظفين المتخصصين في الصيانة لإعادة إصلاحها.

وهذا ما يتنافى و الشروط الواجب توافرها لخلق المناخ التكنو اقتصادي.

5- الخطوط الهاتفية المقطوعة لسنة 2010

(جدول رقم : 21)

مؤسسة	العدد الإجمالي للمشتركين للثلاثي الأخير من سنة 2010	عدد الخطوط المقطوعة	النسبة
تيارت	43530	13914	%31.96

المصدر: سبق ذكره

يلاحظ أن عدد الخطوط الهاتفية المقطوعة من الثلاثي الأخير لسنة 2010 بلغت 31.96% أرجعها المسؤولين إلى عدم تسديد الفواتير من قبل الزبائن، وحسب الاستبيان الذي أجريناه من خلال مقابلة لعينة من المواطنين عن سبب عزوفهم عن الربط بالهاتف الثابت أرجعوه الى الخدمات الرديئة

المقدمة من قبل المؤسسة ،و كذا حيازة معظم أفراد العائلة و الأصدقاء على الهواتف النقالة و هو ما يؤثر جليا على انتشار الأنترنت التي تؤثر بدورها تأثيرا كبيرا على واقع المناخ التكنو اقتصادي بالمؤسسة .

*أما المحور الثاني يتضمن معرفة مدى تطبيق استراتيجيات التنمية البشرية بالمؤسسة، وهذا ما سنتناول دراسته من خلال البيانات التالية بالتحليل.

أ- تقديم الموظفين حسب الفئات المهنية لسنة 2010

(جدول رقم : 22)

المجموع	أعوان التحكم	أعوان التنفيذ	المؤطرين	الإطارات
309	64	185	59	1

المصدر: مصلحة الموظفين

ب-الموظفين حسب الخبرة لوكالة تيارت 2010

(جدول رقم : 23)

المجموع	Anc>=26ans	21=<Anc<=25ans	16=<Anc<=20ans	11=<Anc<=15ans	6=<Anc<=10ans	Anc< 6ans
309	93	71	43	28	57	17

المصدر: سبق ذكره

(الشكل رقم : 14)

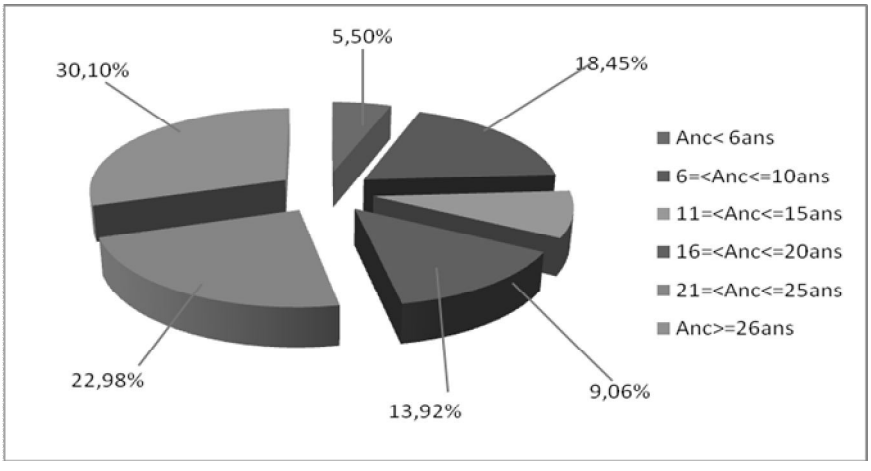

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه و من خلال المقابلة الفردية للموظفين، تبين أن الذين لديهم خبرة مثلا Anc>=26ans و 21=<Anc<=25ans لا يتحكمون في التقنيات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات و المعلوماتية كتقنيات الحاسوب، و لزالو يعملون بالدفاتر و القلم و خبرتهم تقتصر على الوظيفة الموكلة لهم فقط لا غير، و هم يمثلون نسبة 66.99 % و هي نسبة كبيرة حسب ما يوضحه الشكل رقم: 14.

على العكس من ذلك الموظفين التي خبرتهم مثلا أقل من**Anc< 6ans و 6=<Anc<=10ans** لديهم إمكانيات عالية و يتحكمون في تقنيات التكنولوجيا الحديثة بصورة جيدة كالبرمجيات،حيث أن معظمهم من خريجي الجامعات و المعاهد الوطنية للتكوين و يمثلون 33.01 % حسب ما يوضح الشكل رقم 14 ، وهذا ما يعرف بالكفاءات البشرية، إذ أن الاقتصاد الجديد أساسا قائم على الكفاءة البشرية كمورد رئيسي و ميزة تنافسية في ظل العولمة المعلوماتية.

وعليه يتوجب على هؤلاء الموظفين فهم و استيعاب الطرق الجديدة للتعلم و إتقان العديد من الأدوات و المهارات الجديدة مثل استخدام المتصفح، والتفاعل مع باقي المشاركين في البرامج باستخدام أدوات لم يعهدوها من قبل، إذ أن حجم و أهمية التطورات التكنولوجية تستدعي و بإلحاح على إجراء دورات تكوينية وهذا ما سنتناوله بالتحليل.

ج- تكوين و تأطير الموظفين لسنة 2010

(الشكل رقم : 15)

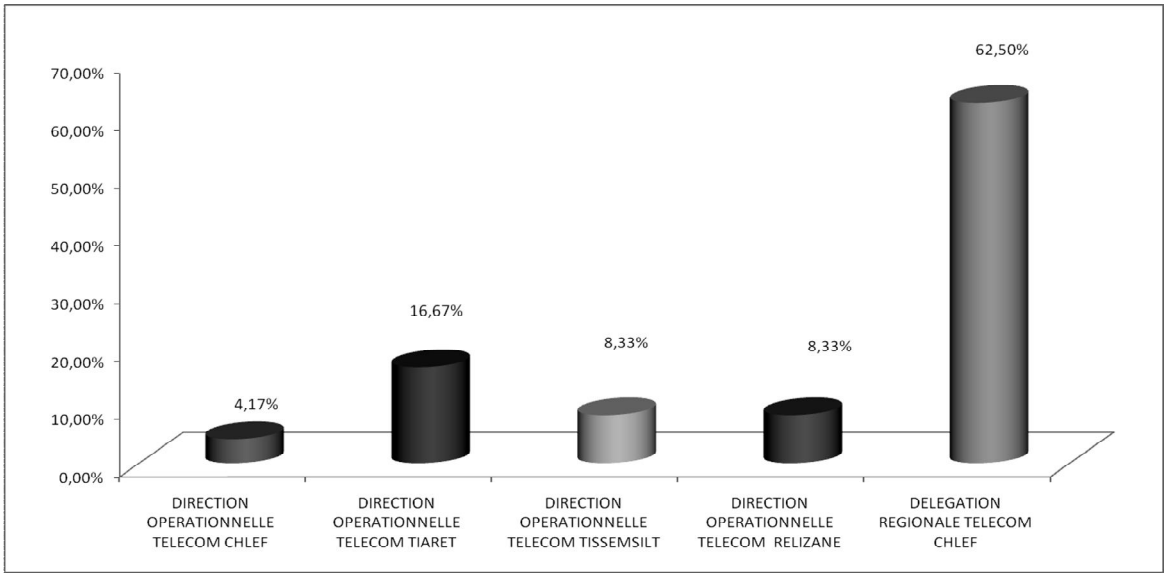

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من مصلحة المستخدمين.

يلاحظ من المنحنى أعلاه أن المديرية الجهوية لاتصالات الشلف بلغت أعلى نسبة 62.5 % ثم تليها المديرية العملياتية لاتصالات تيارت بنسبة 16.67%، في التكوين و التأطير و هي مقبولة إن ما قارناه بالمديريات الجهوية الأخرى و هذا ما يوضحه الشكل أعلاه.

و حسب المعطيات المستقاة من مصلحة الموظفين، أن هذه النسبة تمثل فقط أعوان التحكم إذ في سنة كاملة بالنسبة لوحدة تيارت تكون خمسة من أعوان التحكم علما أنهم من خريجي الجامعة و من حملة شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي، ضف إلى ذلك هم من طلبوا التكوين و هدا يعيدنا إلى تثمين دور التعليم و هي إستراتيجية من استراتيجيات التنمية البشرية التي ترى أن الاهتمام بكافة مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي و الخروج من النظرة الضيقة لقطاع البحث و التعليم و القائمة على فهم خاطئ وقاصر، إذ يعتبره قطاعا غير منتج لا يدر أية قيمة مضافة و لا يحقق إيرادات تناسب ما يتلقاه من نفقات.

و ما يلاحظ هنا أن عائدات التعليم العالي بدأت تنعكس ايجابيا حيثما وجدت التكنولوجيا الأكثر تطورا.

د- عدد الموظفين المكونيين بحسب التخصص لسنة 2010 لبعض المدن الجزائرية

ملاحظة: هنا الوكالة الجهوية للشلف تحتوي على وكالة تيارت و تيسمسيلت و غيلزان و الشلف

جدول رقم : 24

الولايات / التخصص	الجزائر	عنابة	بشار	بليدة	باتنة	شلف
تجارة	9	44	21	3	66	
مالية	15	15		8	17	8
تسيير	10	28	11	7	38	6
تسويق	5	36		3	46	6
نظام المعلومات	26	4	1	10	3	
الإدارة	13	10		4	23	1
المجموع	78	137	33	35	193	21

المصدر: مصلحة الموظفين

و يلاحظ من الجدول أعلاه أن وكالة الشلف هي أدنى نسبة إذا ما قارناها مع باقي المدن الأخرى من حيث تكوين و تأطير الموظفين، و تسجل الجزائر و باتنة أعلى نسبة و هو مؤشر يدل على تحكمهم الجيد في تقنيات البرامج و سهولة اندماجهم في اقتصاد المعرفة، حيث كما سبق ذكره فان الوكالة الجهوية للشلف تضم كل من تيارت، تيسمسيلت و غيلزان و الشلف، و إذ ما قسمنا 21 و هو المجموع الكلي لعدد الذين تكونوا على 4، (عدد المدن) نجد أن كل وكالة تكون منها 5 موظفين في حين كما سلف الذكر فان وكالة تيارت تكون منها 5 موظفين. كما يوضح الشكل رقم 14 خلال سنة 2010، وهي نسبة ضئيلة جدا.

ه- الموظفين حسب الجنس بالنسبة لوكالة تيارت حتى 2010/12/31

(جدول رقم 25)

الجنس	مؤنث	مذكر	المجموع
العدد	83	226	309

المصدر: مصدر سبق ذكره

من الجدول أعلاه يلاحظ أن عدد الموظفين من الإناث أقل بكثير بنسبة26.86% مقارنة بعدد الذكور و البالغين نسبة 73.13% من مجموع عدد الموظفين، هذا بالنسبة لوكالة تيارت بصفة خاصة، وهو ما نجده في معظم ولاياتنا تغييب العنصر النسوي في المشاركة لتفعيل استراتيجيات التنمية البشرية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

و- الموظفين حسب الجنس و المنطقة حتى 2010/03/31

(جدول رقم : 26)

الجنس	مؤنث	مذكر	المجموع
الجزائر	1132	2438	3570
عنابة	300	920	1220
بشار	176	667	843
البليدة	354	1078	1432
باتنة	241	1085	1326
الشلف	260	954	1214
قسنطينة	664	1700	2364
الأغواط	123	627	750

ورقلة	166	1339	1505
وهران	510	1405	1915
المديرية العامة	546	904	1450
سطيف	269	1098	1367
تلمسان	241	953	1194
تيزي وزو	185	1002	1187
المجموع	5167	16170	21337
النسبة	24,22%	75,78%	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ أن نسبة الموظفين من الذكور 75.78 % على مستوى 14 ولاية و هو عدد ضئيل جدا و هذا يتنافى و إستراتيجية التنمية البشرية، الداعية إلى ردم الهوة المعرفية بين الرجال و النساء (مؤشر مشاركة المرأة)، و كما يبدو أن البلدان المنتجة و المصدرة للنفط على رغم الإرتفاع الكبير لمستوى الدخل فيها، لم توفر ما يكفي من الحوافز لدفع المرأة للمشاركة في الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية حيث تبلغ معدلات نشاط المرأة و مشاركتها في اتخاذ القرار أدنى مستوياتها في المنطقة العربية بما فيا الجزائر و هذا ما يشكل معضلة بالنسبة للبلاد العربية[1].

و يستثنى من ذلك ولاية الجزائر حيث بها 1132 موظفة و هو عدد قريب نسبيا من عدد الذكور 2438.

المطلب الثاني: دراسة استبيانية

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى واقع مؤسسة اتصالات الجزائر، و لإيضاح الصورة أكثر سنقوم باستبيان من أجل تقديم صورة واضحة و دقيقة عن استراتيجيات التنمية البشرية بالتركيز على دور المعرفة، من خلال مؤشر التعليم في نشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال، و تبيان دوره في درجة ربط الأفراد بشبكة المعلومات العالمية – الأنترنت-.و الوقوف على واقع الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

ومن ما سبق تضمنت الدراسة ما يلي:

- تقديم استبيان.
- تجميع البيانات و تحليلها.

أولا: تقديم استبيان

[1] -حازم البيلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، ص 189.

مشروع الاستبيان هو عدد من الأسئلة التي تبلغ سبعة عشر سؤالا موجهة لفئات مختلفة من المجتمع:

- طلبة جامعيين.
- أساتذة.
- تجار.
- بطالين
- مقاولين
- حرفين

و قد تضمن الاستبيان في الصفحة الأولى توطئة للموضوع، ثم شمل بعد ذلك أسئلة خلال الفترة 05/01 إلى غاية 2011/04/25، وقد تضمن الاستبيان سبعة عشر سؤالا:

* معلومات شخصية 3 أسئلة
* معلومات متعلقة بالاشتراك في الأنترنت 05 أسئلة
* معلومات متعلقة بأداء مؤسسة اتصالات الجزائر 09 أسئلة

وقد شمل الاستبيان على الأهداف التالية:

* معرفة دور مؤشر التعليم في نشر التكنولوجيا العالمية -الأنترنت- المتعلقة باقتصاد المعرفة
* التعرف عن واقع أداء المؤسسة عن قرب من خلال استجواب الزبائن.
* التطرق إلى المقترحات.

ثانيا: تحليل البيانات المتجمعة

سوف يتم التطرق لنتائج الاستبيان و العمل على تحليلها من خلال ما يلي:

أ- المعلومات الشخصية

* الجنس

الجدول رقم: 27

	ذكور	إناث	المجموع
العدد	100	50	150
النسبة	66.66	33.33	100

من خلال الجدول يتضح أن الفئة التي شملها الاستبيان أغلبها من فئة الرجال بنسبة 66.66 %، أما بالنسبة للإناث فقد عرفت مشاركة محتشمة، حيث أن الكثير منهن رفض المشاركة.

* النشاط الممارس

جدول رقم: 28

بيان	طلبة جامعيين	تجار	أساتذة	بطالين	مقاولين	حرفين	المجموع
العدد	50	10	40	25	10	15	150
النسبة	33.33	6.66	26.66	16.66	6.66	10	100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن فئة الطلاب أخذت حصة الأسد من الفئة المستجوبة، حيث وصلت إلى نسبة 33.33 %، ثم تلتها فئة الأساتذة بنسبة 26.66 %، وبعدها فئة البطالين بنسبة 16.66%، ثم بعد ذلك جاءت فئة الحرفين بنسبة 10%، و في الأخير تساوت فئة المقاولين و التجار بنفس نسبة الاستجواب 6.66%، ولقد تعمدنا استجواب فئة الطلاب و الأساتذة بنسبة كبيرة لمعرفة دور المعرفة من خلال مؤشر التعليم في نشر تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، و معرفة درجة ارتباط هاته الفئة المتعلمة بشبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)

* المستوى الدراسي

الجدول رقم: 29

المستوى الدراسي	ابتدائي	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	15	55	80	150
النسبة	10	36.33	53.33	100

من الجدول أعلاه وجدنا أن نسبة المستجوبين من ذوي المستوى الجامعي بلغت نسبة 53.33 % تتوزع بين الطلاب و الأساتذة، ومن المستجوبين دائما نجد 36.33 % ثانويين، و 10 % لديهم مستوى ابتدائي.

ب- معلومات متعلقة بالاشتراك في الأنترنت:

* انتشار أجهزة الإعلام الآلي

الجدول رقم: 30

	نعم	**لا**
العدد	125	25

النسبة	83.33	16.66

يلاحظ من الجدول أن نسبة كبيرة من المستجوبين لديهم أجهزة للإعلام الآلي بنسبة 83.33 % توزعت هذه النسبة كالتالي: 50 % من المستوى الجامعي، 30 % من المستوى الثانوي، 3.33 % من مستوى الابتدائي و تبقى نسبة 16.66 % ترى أن أجهزة الإعلام الآلي لا تضع الخبز في الأفواه معظمهم من مستوى الابتدائي.

*عدد المستفدين من مشروع أسرتك

الجدول رقم: 31

	نعم	لا	المجموع
العدد	5	120	125
النسبة	4	96	100

من الجدول يلاحظ أن نسبة المستفدين من مشروع أسرتك ضئيل أو بالأحرى معدوم، قدرت النسبة ب 4 %، ووجدنا أن مجموع المستفدين ، جلهم من الأساتذة و السبب عن عزوف الآخرين على الاشتراك في هذا المشروع هو المبلغ الباهظ رغم أنه بالتقسيط،، ضف إلى ذلك عدم حوزة غالبية المستجوبين على كشف الراتب الشهري لأنه شرط من شروط الاشتراك مثلا فئة الطلبة، وهذا المشروع فاشل و فشل بطبيعة الحال.

*نسبة الربط أو التوصيل بالأنترنت

الجدول رقم: 32

	نعم	لا	المجموع
العدد	90	35	125
النسبة	72	28	100

يلاحظ من الجدول أن نسبة الحائزين على جهاز كمبيوتر والموصلين بالأنترنت، هي نسبة لابأس بها 72 %، أغلبهم من المستوى الجامعي (طلبة و أساتذة) ، ثم يليها أصحاب المستوى الثانوي، وتبقى النسبة محتشمة لأصحاب المستوى الابتدائي، في حين نجد 28 % تقول أنها غير معنية – فئة التجار و البطالين و المقاولين– و يرجعون أسباب ذلك إلى عدم قدرتهم على سداد مبلغ الاشتراك الذي يبقى في

نظرهم غير منطقي وهي حجة غير منطقية، ويرى البعض الآخر أنهم لا يعرفون استعمال الكمبيوتر نظرا لمستواهم الدراسي المحدود، وهنا يظهر دور استراتيجيات التنمية من خلال مؤشر التعليم في مساهمته في نشر التكنولوجيا العالمية – الانترنت- التي لها علاقة باقتصاد المعرفة.

* نسبة مساهمة الأنترنت في المستوى المعرفي

الجدول رقم: 33

	نعم	لا	المجموع
العدد	130	20	150
النسبة	86.66	13.33	100

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 86.66 % ممن يرون أن الأنترنت تساهم وبشكل كبير في رفع المستوى المعرفي، و تبقى 13.33 % ترى عكس ذلك لأنها تجهل استخدام الحاسوب نظرا للمستوى التعليمي والثقافي المحدود، وهذا ما يعزز دور التعليم في التكنولوجيا الحديثة.

*مدى تفضيل استخدام الأنترنت على التوثيق

الجدول رقم: 34

	الانترنت	التوثيق	المجموع
العدد	130	20	150
النسبة	86.66	13.33	100

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الذين يفضلون استخدام الأنترنت بلغت نسبتهم 86.66 % لأنها حسب تعبيرهم لغة العصر غالبيتهم من المثقفين، في حين تبقى نسبة 20 % تفضل التوثيق من كتب ومجلات و جرائد للبحث و المطالعة، ويعود السبب الجوهري إلى تفضيل هذا الأخير هو جهل الكثير منهم لعملية استخدام الكمبيوتر.

*المنتوج الأنسب

الجدول رقم: 35

	أنيس	فوري	ايزي	المجموع
العدد	60	20	10	90
النسبة	66.66	22.22	11.11	100

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه تبين لنا أن معظم المستجوبين يفضلون، أنيس بنسبة 66.66 % و يرون أنه الأنسب نظرا لجودته و قلة انقطاعاته، في حين وجدنا أن القاطنين خارج الولاية ممن استجوبناهم ليس لديهم إلا المحول أنيس على مستوى مقر سكناهم و على هذا الأساس ليس لديهم خيار بين الثلاثة. ثم يليه فوري بنسبة 20 % ، و يتذيل الترتيب المحول ايزي نظرا لكثرة انقطاعاته و صعوبة صيانته،و السبب حسب ما صرح به إطارات اتصالات الجزائرهو قلة المهندسين المتخصصين في هذا المجال، وهنا تظهر أهمية العنصر البشري في نشر التكنولوجيا.

ج- معلومات متعلقة بأداء مؤسسة اتصالات الجزائر:

*المدة التي مضت على تعاملك مع اتصالات الجزائر

الجدول رقم: 36

	قصيرة	متوسطة	طويلة	المجموع
العدد	100		20	150
النسبة	66.66		13.33	100

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الذين تعاملوا مع اتصالات الجزائر و في مدة قصيرة بلغت نسبة 66.66 % معظمهم من مستخدمي الأنترنت.و نجد الذين تعاملوا مع المؤسسة في مدة متوسطة بلغت نسبتهم 20.01 % معظمهم من مستخدمي الهاتف الثابت، ونجد نسبة 13.33 % من الذين لم يتعاملوا معها منذ فترة طويلة.

*في حالة ما إذا كنتم لا تتعاملون مع المؤسسة ما الذي يمنعكم من ذلك

الجدول رقم: 37

	بغير حاجة للتعامل مع المؤسسة	بحاجة و يمنعك الوضع المادي	عدم الثقة بالمؤسسة	عدم معرفتكم بالخدمات المقدمة	بحاجة للتعامل معها	المجموع

العدد	10	30	15	5	90	150
النسبة	6.66	20	10	3.33	60	100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 60 % من مجموع ممن يتعاملون مع اتصالات الجزائر ، هم بحاجة للتعامل مع المؤسسة لأن لديهم اشتراك في الهاتف الثابت و الأنترنت، ونجد أن نسبة كبيرة تقدر ب 20 % من المستجوبين بحاجة إلى التعامل مع المؤسسة لكن وضعهم المادي يمنعهم من ذلك ووجدا أن 10 % ممن لا يثقون بالمؤسسة نظرا للأخطاء التي يقع فيها الموظفين بالمؤسسة و هذا رغم توفر البرامج الالكترونية المتطورة، تبقى 3.33 % تجهل الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

*ما رأيك في الخدمة المقدمة من حيث

الجدول رقم: 38

	السرعة	سعر الخدمة	أسلوب التعامل	الاجراءات	مواعيد الاستقبال	المجموع
	تأخر كبير	مرتفع	معقول	سهلة وغير واضحة	مقبولة إلى حد ما	
العدد	50	30	20	40	10	150
النسبة	33.33	20	13.33	26.66	6.66	100

يلاحظ من الجدول أن معظم المستجوبين رأوا أن هناك تأخر كبير في سرعة الخدمات بنسبة 33.33 % رغم تطور خدمات الإعلام الآلي، والأسباب هي تلك التي عددناها في المبحث الثاني (واقع أداء مؤسسة اتصالات الجزائر) في مقدمتها النقص الفادح في التحكم في البرامج الجديدة من قبل معظم الموظفين، وترى نسبة 20 % من المستجوبين أن سعر الخدمة مرتفع خاصة سعر اشتراك الأنترنت، ويبقى أسلوب التعامل مقبول إلى حد ما، في حين أن إجراءات التعامل تبدوا لديهم سهلة لكنها غير واضحة بنسبة 26.66 % و هذا ما يعادب على المؤسسة.

* تلقي المعلومات عن خدمات المؤسسة

الجدول رقم: 39

	نعم	لا	المجموع
العدد	50	100	150

النسبة	33.33	66.66	100

نلاحظ أن نسبة 66.66 % من مجموع المستجوبين لا تتلقى أية معلومات عن خدمات المؤسسة، في حين أن 33.33 % منهم تتلقى معلومات عن طريق تصفح مواقع الأنترنت الخاصة بالمؤسسة.

*الوسائل التي من خلالها يمكن للمؤسسة أن تزيد من عدد زبائنها.

الجدول رقم: 40

	الإعلان	تنويع الخدمات	تسهيل الإجراءات	أسلوب تعامل الموظفين	تخفيض الأسعار	المجموع
العدد	15	30	50	25	30	150
النسب	10	20	33.33	16.66	20	100

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 33.33 % من المستجوبين يتفقون على ضرورة تسهيل الإجراءات سواء للربط بالهاتف الثابت أو بالأنترنت، و نجد نفس النسبة بالنسبة لتنويع الخدمات و كذا تخفيض الأسعار بـ 20 ، ويبقى أسلوب تعامل الموظفين يمثل 16.66% ، وتتفق نسبة 10% على ضرورة وضع الإعلانات.

*مدى تلبية المؤسسة لانشغالات الزبائن في مجال استخدام الأنترنت

الجدول رقم: 41

	نعم	لا	المجموع
العدد	30	60	90
النسبة	33.33	66.66	100

ملاحظة: هنا يستثنى 60 من 150 لأنهم غير موصلين بالشبكة.

نلاحظ أن نسبة 66.66 % من الذين لا تلبى انشغالاتهم من معلومات في مجال استخدام الأنترنت، كالبرامج الجديدة مثلا، وتبقى 33.33 % ممن يرون أن المؤسسة تلبي انشغالاتهم في مجال استخدام

الأنترنت . و السبب هو اتصالهم الدائم بالمؤسسة عن طريق المجلات الدورية التي تصدرها المؤسسة أو الاطلاع على مواقع الأنترنت الخاصة بها.

* مدى الرضى على خدمات المؤسسة

الجدول رقم: 42

	نعم	لا	المجموع
العدد	60	90	150
النسبة	40	60	100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 60 % غير راضية على خدمات المؤسسة و ترى أنها رديئة، لعدم السرعة و التماطل في أداء الخدمات و صعوبة الإجراءات رغم سهولتها، وتبقى 40 % من المستجوبين راضين على أداء المؤسسة و هي نسبة قليلة.

* ايجابيات و سلبيات مؤسسة اتصالات الجزائر.

أ- ايجابيات المؤسسة:

- التعويض للزبائن عند الانقطاعات المتكررة في الأنترنت باحتساب المدة وتعويضها.
- أسلوب تعامل الموظفين مقبول إلى حد ما.
- تسهيل الخدمات الإدارية من (فاكس، تيلاكس..).

ب-سلبيات المؤسسة:

- التأخر الكبير في سرعة الخدمات.
- إجراءات التعامل برغم من سهولتها إلا أنها معقدة.
- التأخر في استخدام أحدث التقنيات.
- ارتفاع قيمة الاشتراكات.
- قلة المعلومات المتعلقة بخدمات بالمؤسسة.
- الآفاق التي يتطلع إليها الزبائن:
- تخفيض الاشتراكات.
- تسهيل الإجراءات الإدارية.
- السرعة في أداء الخدمات.
- إدخال التقيات الحديثة.
- تقديم معلومات كافية عن خدمات المؤسسة.

المبحث الثالث: نتائج و توصيات الدراسة الميدانية

من خلال ما سبق يمكن عرض نتائج الدراسة الميدانية التي قام الباحث باستقائها و هذا عن طريق الملاحظة و اللقاءات التي قام بها خلال مدة الدراسة التطبيقية، إذ يمكن تفسير هذه النتائج وفقا للفرضيات الفرعية و التي تتمثل في الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بمدى وجود استراتيجيات التنمية البشرية و دورها في إدماج المؤسسة في الاقتصاد المعرفي، و الفرضية الثانية التي تتمثل في واقع المناخ التكنواقتصادي بالمؤسسة، ولإيضاح صورة هاتين المحورين أكثر سنعرض نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: نتائج و تفسيرات الدراسة الميدانية

أولا: عرض نتائج المحور الأول للدراسة

بعد معاينتنا لواقع الوحدة (وحدة اتصالات الجزائر بتيارت)، وجدنا عدم ثبوت هاته الفرضية إذ أن استراتيجيات التنمية لا يولى لها أي اهتمام على مستوى الوحدة خاصة ما يتعلق منها بإستراتيجية تثمين دور التعليم، و هذا عن طريق توظيف الكفاءات و المواهب التكنولوجية و المتخرجين من الجامعات و المعاهد، ضف إلى ذلك غياب إستراتيجية ردم الهوة المعرفية بين الرجل و المرأة على مستوى الوحدة، و هذا ما أظهرته الأرقام سالفا بحيث نجد أن الذين تلقوا التكوين و التأطير لسنة 2010 خمسة من صنف الذكور و جلهم من ذوي الشهادات الجامعية و غياب كلي لتأطير النساء رغم أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قادرة على تأمين الوظائف للنسوة بغية تحسين ظروف معيشتهن و حياتهن، إلا أن تقرير الاستخدام في العالم يشير إلى أن المرأة لا تزال عموما تعاني البطالة و غالبا ما تعمل في مجالات تتطلب مهارات أقل و هذا نظرا للتمييز بين الرجل و المرأة و كذا تفشي نسبة الأمية بينهم.

لذلك يؤكد خبراء التنمية البشرية المستدامة على أن قيام أي بلد ما بتوفير تعليم ابتدائي جيد النوعية و بالتالي القضاء على الأمية، هو حجر زاوية حقيقي لتحقيق نمو اقتصادي و من ثم الولوج إلى اقتصاد المعرفة[1].

و إذا طبقنا مؤشر مشاركة المرأة على دراستنا تتضح الأمور، يرتكز هذا المؤشر على الفرص المتاحة أمام المرأة لإبراز قدارتها في عدة مجالات، و ربط ذلك بدرجة المساواة بين المرأة و الرجل وذلك في ثلاث جوانب أساسية هي:[2]

* المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسي، و يعبر عن ذلك من خلال توزيع المناصب النيابية (البرلمانية) بين النساء و الرجال.

* المشاركة في اتخاذ القرارات الإقتصادية، حيث تعبر عن ذلك اعتمادا على عنصرين:

* نسبة الرجال و النساء الشاغلين لمناصب و وظائف نيابية، و إدارية و الهيئات العليا.

* نسبة الرجال و النساء الشاغلين لمناصب تأطيرية و وظائف تقنية.

وهنا الملاحظ على دراستنا تغييب عنصر المرأة بالوحدة من حيث التكوين أو من حيث عدد المناصب.

لكن هذا لا يمنع من ضرورة مسايرة المؤسسة لتغيرات المحيط عن طريق الإلمام باستراتيجيات التنمية البشرية التي تمكنها من الولوج في اقتصاد المعرفة.

ثانيا: عرض نتائج المحور الثاني للدراسة

يمثل المحور الثاني واقع المناخ التكنواقتصادي بالمؤسسة حيث يهدف الباحث من خلاله التعرف على واقعها و الوقوف على أهم الصعوبات المرافقة لهذه العملية، و الملاحظ هو غياب شبه كلي لهذا المناخ التكنواقتصادي، و لقد ظهر لنا جليا التأخر الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتكوين و البنى التحتية المتعلقة بالإتصالات و تكنولوجيا المعلومات و البحث و التطوير بالمؤسسة (الهاتف، الأنترنت)، و هي الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة بدليل أنه عندما طبقنا مؤشر التنمية التكنولوجية وجدنا:

- انتشار التكنولوجيا الراقية، مقاسه بعدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الأنترنت لكل فرد هو عنصر غائب لأن مشروع كومبيوتر لكل عائلة مشروع فشل، و كذلك الخدمات المتردية التي تقدمها المؤسسة حال دون الوصول إلى ذلك.

[1] -محمد دياب 2003 اقتصاد المعرفة، أين نحن من اقتصاد المعرفة مقال اقتصادي 2003/10/03، مصدر سبق ذكره.

[2]- Susan Judith Ship ; Femmes et développement, Département de science politique, Université du Québec à Montréal (2003), www.unites.uqam.ca/iref/etudes/POL4022.pdf (Page. consulting le21/12/2003).

- انتشار التكنولوجيا القديمة،ويقاس بعدد اشتراكات الهاتف الثابت و المحمول لكل فرد و هو كذلك عنصر غائب و ما يدل على ذلك عدد الهواتف المقطوعة و المعطلة و المعدات الهاتفية المحدودة العدد، كما تناولناه سابقا.
- درجة التأهيل البشري، و تقاس بالمدة المتوسطة للتمدرس و التكوين للأفراد و هو ما لم نجده بالمستوى المطلوب في المؤسسة حيث أنه في سنة كاملة تكون خمسة من صنف الذكور دون الإناث.
- و توفر المناخ التكنو اقتصادي من شأنه أن يدر على المؤسسة إيرادات حيث تجني المؤسسة نتيجة لهذا الاستخدام فوائد و مزايا أهمها:
- توفير معايير أو مقاييس أداء لجميع الموارد البشرية مبنية على دراسات فنية و بحوث متخصصة و محققة بتجارب ميدانية و تطبيقية.
- التعرف على كيفية بناء مجتمع المعرفة و الإندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة و من هنا تكتسب المؤسسة حقائق لم تكن تعرفها أو توجه إليها الانتباه.
- يؤدي إلى تخفيض الضغط عن رؤساء المصالح و المكاتب في المستويات الإدارية الدنيا إذ لن يقضي هؤلاء أوقاتهم في تعريف المسؤولين بعملهم، بل سيولون معظم اهتماماتهم إلى متابعة التنفيذ الفعلي و إلى التحقق من أباب الانحراف عن الأهداف المسطرة و معالجتها. و من جهة أخرى سيؤدي بالموارد البشرية إلى اكتساب مهارات و زيادة كفاءاتهم ،و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية تسمح بزيادة الأرباح و تخفيض التكاليف و يتحقق هذا بأخذ جميع آليات المناخ التكنواقتصادي من:

1- تعميم الأنترنت بتحديث و إصلاح الخطوط الهاتفية و تخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع.

2- أعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري إذ أنه كلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت التكنولوجيا العقلية و الإبداعية و هو ما يشكل ميزة تنافسية.

3- جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال يصاحب هذا جذب الخبرات و اليد العاملة المتعلمة من مهندسين و تقنيين و هذا ما لم نجده بوحدة تيارت.

ثالثا:عرض نتائج الدراسة الاستبيانية

ما يمكن ملاحظته على هذا الاستبيان هو أنه تم رفض العديد من الأفراد ملئ الاستمارات، ومن بينها 50 استمارة من أصل 200 بحجة أنهم غير معنيين لأنهم لا يمتلكون لا هاتف و لا جهاز كمبيوتر، و أن المؤسسة لا ترقى إلى مستوى تطلعاتهم.

ومن خلال ما سبق اتضحت الصورة، فالمعرفة لها دور كبير من خلال مؤشر التعليم في نشر التكنولوجيا الحديثة، إذ وجدنا أن نسبة الأفراد ا لحائزين على كمبيوتر و الموصلين بالأنترنت جلهم من المتعلمين (طلبة وأساتذة) وهذا ما يثمن استراتيجيات التنمية للولوج بنا في اقتصاد المعرفة، وبالتحديد

عن طريق استراتيجية التعليم ، إذ ظهر لنا جليا أن دور رأس المال البشري من خلال الاستثمار فيه عن طريق التعليم الثانوي و العالي شكل وسيلة نشر و ربط الأفراد بالتكنولوجيا الحديثة، ومن ثم جني ثمار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وهذا ما لمسناه من خلال الاستبيان.

أما فيما يخص أداء المؤسسة فمعظم المستجوبين غير راضين حيث أبدوا تذمرهم من أداء المؤسسة، و اتفقوا على أن المؤسسة لا ترقى إلى تلبية انشغالاتهم، وهي تفتقر للعديد من الخدمات منها سرعة الأداء و الإعلانات ضف إلى ذلك صعوبة الإجراءات رغم إدخال التقنية الحديثة.

وما يمكن ملاحظته على هذا الاستبيان، أنه كان ناجحا إلى قدر ما ،بدليل تطابق المعطيات التي عرضناها في واقع أداء مؤسسة اتصالات الجزائر و المعطيات التي استقيناها من الزبائن عن طريق الاستبيان، حيث توصلنا إلى تبيان أثر التنمية البشرية من خلال مؤشر التعليم ، الذي انعكست عائداته ايجابيا في نشر التكنولوجيا الحديثة الأنترنت التي هي عنصر مهم من عناصر الاقتصاد المعرفي.

رابعا:تفسير النتائج وفقا للفرضيات

أ: الفرضية الفرعية الأولى

تبين لنا من خلال تحليل نتائج الدراسة و المقابلات التي تمت مع بعض الإطارات و أعوان التحكم و التنفيذ بالمؤسسة محل الدراسة خاصة الجهاز القائم بمجال استراتيجيات التنمية البشرية مصلحة الموظفين. أن مفهوم هاته الاستراتيجيات غريب على أفرادها و لا يزال غير متداول على مستوى مختلف الفئات الوظيفية للوحدة، بالرغم من أنه أصبح أمرا ضروريا و ملازما في رسم السياسات على مستوى المؤسسة حيث يرى غالبية أفراد المؤسسة خاصة ذوي الخبرة أن العمل بالأدوات التقليدية (الدفاتر والقلم) أمر عادي و يذهب البعض أنه أمر غير ضروري، رغم الانتقادات الموجهة لعدم تناسبها مع التطور الحاصل على مستوى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي قام على أنقاضها الاقتصاد المعرفي.

إن رغبة إطارات المؤسسة في تطبيق هاته الاستراتيجيات هي خطوة كبيرة و تشجيع مهم بالنسبة للمؤسسة لكنه غير كاف في ظل غياب يد عاملة غير مؤهلة.

ب: الفرضية الفرعية الثانية

اتضح لنا جليا من تحليل نتائج الدراسة عدم ثبوت هذه الفرضية حيث أرجع مسيروا هذه المؤسسة بمختلف فئاتهم سواء الإطارات منهم أو أعوان التحكم أو أعوان التنفيذ السبب الحقيقي لعدم اهتمام مؤسستهم بهذا المناخ التكنواقتصادي، لكونه غير مفروض عليها من قبل سلطة أعلى و هي المؤسسة الأم.

وبالتالي لمسنا أنه لا توجد قناعة داخلية بأهمية ضرورة وجود هذا المناخ التكنواقتصادي بالوحدة، كون هذا الأخير يشكل عبء إضافي على المؤسسة مثل جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال حيث يرون أن تكلفتها كبيرة و تتطلب يد عاملة مؤهلة و هو غير موجود، و إن كانت هذه القناعة موجودة لدى فئة قليلة من الإطارات لا تزال ثقافة المؤسسة ومناخ العمل بالوحدة غير ملائم بشكل كبير لتبني مثل هذه الأنظمة المعلوماتية الحديثة.

المطلب الثاني: توصيات الدراسة الميدانية

تشكل التنمية البشرية بعدا استراتيجيا للمؤسسة الاقتصادية من حيث ضرورة استخدام استراتيجياتها من أجل الوصول إلى أفضل أداء ممكن ، ومنه تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة ككل عن طريق توفير مناخ تكنواقتصادي و من خلال هذه الأهمية للتنمية البشرية كمعيار. عملنا على تقديم هذا المجهود الدراسي في إطار نظري ذا أبعاد تطبيقية فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية البشرية و علاقتها باليات الاقتصاد المعرفي، و بالتالي فانه يشكل قاعدة يمكن العمل من خلالها على مواصلة البحث في هذا المجال خاصة جانبه التطبيقي، و عليه يمكن أن نتقدم بهذه التوصيات التي نراها ضرورية و مناسبة لأهمية هذا المجال فيما يلي:

- دراسة واقع المؤسسات الجزائرية و اقتراح نماذج لهذه الأنظمة المعلوماتية الجديدة لاستخدامها في مواكبة التطورات التكنولوجية، و التخطيط و غيرها من الاستعمالات بما يناسب كل مؤسسة أو قطاع . فواقع المؤسسات الجزائرية يسجل غياب العمل بهذه الأنظمة المعلوماتية و المعرفية الحديثة إلا نادرا.
- العمل على وضع مستويات معيارية مسبقا لمستوى كل مورد بشري و العناصر المكونة له من حيث المهارة و النوعية و الطاقة الإنتاجية و الموازنة المناسبة له.
- إن تطبيق استراتجيات التنمية البشرية لم تجد مكانتها اللائقة بها لحد الآن في واقع المؤسسات الجزائرية بالرغم من نجاحها وتأكد فعالياتها في مؤسسات رائدة في دول متقدمة و غيرها من الدول التي انتهجت نفس المسار (التجارب التي عرضناها في المبحث الثالث بالفصل الثالث).فيا ترى هل يمكن إقناع المسيرين بفعالية هذا النظام ؟ وعليه فان هناك جهود يتطلب بذلها سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الجامعة لتمكين هذه الأداة في واقع المؤسسات الجزائرية.
- توسيع دائرة التدريب و التكوين في المؤسسة لتشمل إلى جانب إطاراتها أعوان التحكم و التنفيذ بدرجة اكبر للأهمية الاسترتيجية للعنصر البشري في جميع عمليات المؤسسة، و الاهتمام أكثر بتهيئة مناخ العمل بالمؤسسة ليكون قادرا على استيعاب استراتيجيات التنمية البشرية، و من ثم توفر المناخ التكنو اقتصادي لاكتساب و استغلال المعرفة لدمج المؤسسات في اقتصاد المعرفة، و يكون ذلك من

خلال تكثيف علاقات التعاون الخارجية خاصة الجامعات ومراكز التكوين بتنظيم ملتقيات و نـــدوات و أيام دراسية للتعريف بمفهوم استراتيجيات التنمية البشرية من مبادئها و فوائد و مزايا تطبيقها.

- بما أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية البشرية لذا وجب تطوير قدراته و معارفه بما يتمشى مـــع تغيرات المحيط حيث إذ أرادت أي مؤسسة الوصول إلى السبق وتحقيق الميزة التنافسية عليها بتحقيـــق العملية التكوينية والتي تعتبر من أهم ايجابيات عملية التكوين الالكتروني مقارنة بالعملية التقليدية مـــن خلال:

- التخفيض من بعض التكاليف المرتبطة بالعملية التكوينية مثل تكاليف تنقل المكونين و إيوائهم.
- الاستغلال الفعال للتطبيقات عن طريق استخداماتها المشتركة ما بين عدد كبير من المتدربين.
- التسيير الأمثل للزمن من خلال تخفيض التكاليف المتعلقة بالوقت الذي يقضـــيه الموظـــف فـــي العملية التكوينية.

وبالتالي فان التكوين الالكتروني يخفض من التكاليف الإجمالية المتعلقة بالعملية التكوينيـــة مـــن خلال تفضيل التكوين الذاتي أو التكوين عبر الشبكات للموظفين بطريقة تعتمد أو ترتكز على تـــدريب الموظفين في المجالات ذات القيمة المضافة الأكبر.

الخاتمة

الخاتمـــة

يعد مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم الحديثة التي تؤكد على الاستثمار في البشر لخلق كادر بشري مؤهل يستطيع أن يتعايش مع تحديات العصر، وذلك يتم من خلال زيادة فرصهم في التعليم و الرعاية الصحية و الدخل، و التشغيل و غير ذلك، فالتنمية البشرية المستدامة تتعلق بقدرة الناس على العيش طويلا و الوقاية من الإصابة بالأمراض و التعلم و التحرر من الأمية و الجوع ، أي أن التنمية البشرية تؤكد على جانبين، أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة و التعليم و المعرفة و مستوى الرفاه، و الأخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو المساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية و الثقافية و غيرها.

وعلى هذا الأساس تقوم التنمية البشرية على فكرة الإنصاف، سواء في تشكيل القدرات أو في الحصول على ثمار التنمية، و فكرة الإنصاف هنا تتجاوز مفهومها الضيق القائم على أساس الثروة و الدخل لتشمل أيضا الحقوق و الحريات السياسية و المدنية. هذا ما تناولناه في دراستنا و بالتحديد في الفصل الأول. أما الفصل الثاني تناولنا فيه الاقتصاد المعرفي الذي قام على أنقاض ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، التي أحدثت انقلابا هائلا في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في العالم و في مفاهيم المكان و الزمان التقليدية، وباتت السيطرة أيسر من ذي قبل مع النجاح الكبير في اختصار المسافات و الوقت، وتسريع وتائر الاتصال و التواصل، و إطلاق التدفق الحر للمعلومات دون قيود أو كوابح، ما سمح لهذا الاقتصاد بإحداث تغيرات كبيرة في الواقع الاقتصادي، فقد تغير حجم الإنتاج و سرعة وتيرة النمو إضافة إلى الاعتماد الكبير على الاستثمار في رأس المال البشري وأيضا ارتكازه على منظومة البحث و التطوير التي تعد شريان الحياة لهذا الاقتصاد.أما الفصل الثالث تناولنا فيه الآليات التي يبنى عليها الاقتصاد المعرفي و استراتجيات التنمية البشرية للولوج إلى اقتصاد المعرفة، وذلك بالتركيز على مؤشر المعرفة، إذ استنتجنا أن الإستثمار في التعليم هو المفتاح الذي امتلكته الدول الأسيوية و الو.م.أ، أوصلهم ليصبحوا من رواد صناع البرمجيات و الإلكترونيات وبالتالي ولوجهم في الاقتصاد الجديد. أما بالنسبة للجزائر فهي معنية كغيرها من الدول بهذا الاقتصاد الرقمي، إذ خلال تطبيق مؤشر المعرفة على الجزائر من خلال الأرقام و البيانات ظهر لنا جليا التأخر الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتعليم و التكوين و البنى التحتية المتعلقة بالاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و البحث والتطوير، و هي الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة. ومن هنا يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا، **التنمية البشرية المستدامة تعتبر معيارا استراتيجيا للولوج في اقتصاد المعرفة.**

اختبار الفرضيات:

– مؤشر المعرفة هو إحدى سبل الوصول إلى اقتصاد المعرفة، وخير دليل على ذلك هو النجاح الباهر الذي حققته النمور الأسيوية الأربع في ولوجها إلى الاقتصاد الجديد من أبوابه الواسعة. كان التعليم هو المفتاح الذي امتلكته أوصلها في النهاية لتصبح لاعبا أساسيا في العالم. حيث حققت نتائج ممتازة بالنسبة للصناعات المتعلقة باقتصاد المعرفة، من أشباه النواقل إلى صناعة البرمجيات وصولا إلى صناعة تجهيزات الاتصالات.

– صحيح التطبيق الناجح لأي إستراتيجية من استراتيجيات التنمية البشرية يؤدي إلى دمج المؤسسات ومن ثم البلاد في اقتصاد المعرفة.إذ و من خلال تطبيق مؤشر المعرفة على الجزائر أظهرت الأرقام و البيانات التأخر الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتعليم، و التكوين و البنى التحتية المتعلقة بالاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و البحث و التطوير، وهي الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة. ما انعكس سلبا على الأداء و المردود الاقتصادي للمؤسسة (اتصالات الجزائر بوحدة تيارت)، على عكس الدول المتقدمة التي أتقنت تطبيق سياسة تثمين دور التعليم، حيث بدأت عائدات التعليم بمختلف أطواره الابتدائي فالثانوي إلى التعليم العالي تنعكس ايجابيا حيثما وجدت التكنولوجيا الأكثر تطورا.

– افتقار الجزائر للموارد البشرية المؤهلة و الخبرات التكنولوجية، هو ما جعلها تتأخر عن مواكبة الركب الحضاري المتعولم، فمن خلال دراسة الحالة التي تناولناها وجدنا الغياب الشبه الكلي لهذين المفهومين، وهذا ما عكسته أرقام التكوين و التأطير بالنسبة للموظفين، هنا نجد المؤسسة بعيدة كل البعد عن مؤشر التنمية التكنولوجية الذي ينص على ضرورة التأهيل البشري، وفي هذا السياق تكون خمسة من صنف الذكور دون الإناث في سنة كاملة. و هذا ما يتنافى و مؤشر مشاركة المرأة الذي يرتكز على إتاحتها الفرصة لإبراز قدراتها.هذا ما يوحي بمحدودية الخبرات التكنولوجية بالمؤسسة.

بعد عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية البشرية و اقتصاد المعرفة، و في ضوء الأوضاع الحالية للتنمية البشرية، و واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر يمكن استخلاص بعض النتائج التي تهم متخذي القرار و واضعي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، ومن ثم تقديم الاقتراحات و التوصيات على ضوء هاته النتائج و سوف نوجزها فيما يلي:

النتائج

* الاقتصاد الجديد أو بالأحرى الرقمي قائم على أساس الكفاءات البشرية.

* اللامبالاة أو عدم الوعي أدى إلى عدم التطبيق الناجح لأي إستراتيجية من استراتيجيات التنمية البشرية(دراسة الحالة).

* التجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بدية التقدم الحقيقة ،بل و الوحيدة هي التعليم و أن كل الدول التي تقدمت (بما فيها النمورالأسيوية) تقدمت من بوابة التعليم بل أن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها و سياساتها.

* قبل إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يجب نشر ثقافة للمسيرين بنجاعة هذه الخطوة.

* شبكة الأنترنت هي الواجهة الأولى و الخطوة الأولى في استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

* مستوى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلاد(من خلال دراسة حالة اتصالات الجزائر) مقبول إلى حد ما لكن القيام بالاستفادة من هذه الأخيرة لم يرقى للمستوى المطلوب.

* استراتيجيات التنمية البشرية لا تحظى بالمكانة التي يمكن أن توضع فيها كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة.

* لا تولد عملية إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مشاكل لدى العمال(فقدان مناصب العمل) عكس ما هو متصور.

* عدم التحكم في البرامج المعلوماتية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلوماتية، و هو ما لمسناه في الدراسة.

الاقتراحات و التوصيات:

لقد أصبح واضحا حجم التحديات التي تواجهها الجزائر في المرحلة الحالية، سواءا تلك التي يفرضها التقدم العلمي أو تلك المرتبطة بآفاق التنمية في الظروف الحالية أو تلك الناجمة عن محاولة إدماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي، وفي هذا الاتجاه تبرز جملة من المقترحات والتي نعتقد إن من أهمها و أكثرها إلحاحا:

– وضع إستراتجية عامة للتنمية البشرية و إعادة الاعتبار لدور الدولة في هذه الإستراتجية التي تشارك في صياغتها و الإشراف على تنفيذها المؤسسات والهيئات العمومية .

– وضع إستراتجية للتعليم في كافة مراحله و إستراتجية للبحث العلمي عن طريق التكفل بالقطاع و رسم سياسة تربوية حاكمة، و اعتباره أهم مقومات مجتمع المعلومات.

– إقامة شراكة مع المؤسسات الصناعية في البلدان المتقدمة للدخول إلى ميدان التكنولوجي بشرط أن يكون ذلك ضمن إستراتجية التنمية و لأجل اكتساب التكنولوجية.

– وضع سياسة للمعلومات على المستوى الوطني .

– الاطلاع على تجارب المؤسسات التي نجحت في هذا المجال(مجال تطبيق استراتجيات التنمية) و الأخذ بها.

– ضرورة تبني إستراتجية التكوين وتعزيز البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات و محاولة الإستفادة من تطبيقاتها.

– تكثيف الدورات التدريبية للموظفين.

– دعم مشروع كمبيوتر لكل عائلة ومتابعة بصرامة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

– إعادة النظر في التحفيزات و الأجور المقدمة للمتحكمين في هذه التكنولوجيا.

– يجب أن تهتم الدولة بالإنسان الذي يعتبر جوهر التنمية البشرية وذلك بالاهتمام بجميع مراحله التعليمية في هذا المجال تشجع الأسلوب الجديد للتدريس بالكفاءات و إدخال الإعلام الآلي في مرحلة مبكرة ولكن هذا غير كافي الآن فعلينا الاهتمام بتكوين المكونين في هذا المجال.

– عدم جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجية الجديدة للإعلام و الاتصال و محاولة تطبيقها حرفيا، لان لكل مجتمع خصوصياته وما يصلح هناك ليس بالضرورة هو صالح هنا.

– تكييف الهيكل التنظيمي "إنشاء مصلحة للإعلام الآلي".

و عليه من خلال تطبيق بعض مؤشرات استراتجيات التنمية (مؤشر التعليم) على الاقتصاد الجزائري يظهر التأخير الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتعليم العالي والتكوين، و البني التحتية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجية المعلومات و البحث و التطوير و القدرة على الإبداع وهي الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة، مما يجعلنا نعتقد انه لا يزال بعيدا التفكير في بناء هذا النوع من الاقتصاد، لكن لا يمنع من التفكير في ذلك، مع وجود بعض الإمكانيات في بعض القطاعات"الإعلام الآلي" خاصة بالنسبة للموارد البشرية.

ومنه الحل بالنسبة للجزائر ولكي تضمن الاندماج في الاقتصاد المعرفي يتطلب رد الاعتبار لمفهوم التنمية البشرية كمعيار. حيث يمكن الاستثمار في قطاع قاعدته التي هي المجتمع كله أو كتلته الأساسية المندمجة في حركة التعليم العصري، والاستثمار في الثروة المعرفية يحتاج بطبيعته إلى التركيز على التعليم بمختلف أطواره وعلى نخبة المتعلمين، و على مجالات محددة يمكن النجاح فيها و جميعها محددات، تجعل من مثل هذا الاستثمار آلية لمراكمة الثروة، و تحقيق التفوق على المستوى الوطني ،الإقليمي و الدولي و من ثم الولوج في الاقتصاد المعرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- القرآن الكريم.

ب- قائمة الكتب:

1- اسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثا، الهيئة العامة للكتاب.

2- حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، المستقبل العربي.

3- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن الربي: المفاهيم، المؤشرات، (القاهرة، سناء للنشر) 1992.

4- حسين بن هاني ، التنمية في الوطن العربي، أربد، دار الكندي، 1990

5- حسين توفيق ابراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، العدد 14،أكتوبر 2001.

6- حسين عبد القادر صالح، الموارد و تنميتها: أسس و تطبيقات على الوطن العربي ، دار وائل للنشر، عمان 2002 .

7- خير الدين حسيب و آخرين، مستقبل الأمة العربية، التحديات و الخيارات، مركز دراسات الوحدة العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1988.

8- دريد كامل ألشيب و فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع 2008.

9- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة، دار دجلة للنشر 2008.

10- زكي الميلادن المسألة الحضارية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،1999.

11- شمس الدين عبد الله، نظرية المعلومات مفاهيم و مقولات و قضايا أساسية حول المعرفة، دمشق العدد 459 آذار 2001

12- فاروق اللقاني، تأملات في التعليم و العمل، مستقبل التربية اليونيسكو، العدد 4، 1983 .

13- فليب كرمن التنمية البشرية في البلدان العربية: قياسها وواقعها الراهنن، ورد في: محمد العمادي و آخرين، دور الحكومات الانمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل 2-5 أيار 2000 .

14- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع.

15- محمد العمادي و آخرين، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، دمشق، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، 2-5 أيار 2000 .

16- محمد نبيل، اجتماعيات التنمية الاقتصادية. دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة 2000.

17- محمود عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية و تطبيقية قسم الإقتصاد جامعة الإسكندرية، 2003.

18- منال طلعت محمود، المواد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2003.

19- نبيل علي، العرب و عصر المعلومات، الكويت، عالم المعرفة، نيسان 1994.

20- هاشم الشمري و مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير حجم التجارة الإلكترونية في منطقة دول مجلس التعاون، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان.

21- هاشم الشمري و نادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار الصفا للنشر و التوزيع (عمان).

ج- الرسائل و المذكرات:

1- دويس محمد الطيب، مذكرة حول براءات الاختراع و التنافسية قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة سنة 2005.

د- التقارير:

1- الاسكوا،مؤشرات العم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ،الأمم المتحدة،نيويورك،2003.

2- البنك الدولي: المؤشرات الاجتماعية للتنمية، 1989، و تقرير التنمية الدولية، 1993.

3- التقرير الاستراتيجي العربي : (2001) تكنولوجيا المعلومات آمدخل للتنمية و التكامل العربي مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية القاهرة.

www.w3.org Page visitée le: 25/03/2010

4- التقرير الاستراتيجي العربي : (2001) تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية و التكامل العربي مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة مصر.

www.w3.org pag visitée le: 10/07/2010

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1993.

6- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان الدورة 55 لعام 1998.

7- المجلس الوطني، الإقتصادي و الإجتماعي.

www.unic.org.dz page visitée le : 10/02/2010

8- المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير الاستخدام في العالم 2001، حياة العمل في اقتصاد المعلومات ، مكتب العمل الدولي جنيف، كانون الثاني 2001.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية، تقرير التنمية البشرية لعام 2001.

10-تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993.

11-تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك.

12-تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008.

13-تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010 (Science in the Arab States by: Adnan Badran & Moneef Zou'bi).

14-تقرير لجنة التنمية الإجتماعية للأمم المتحدة. في 2011/02/13.

و- الملتقيات و الندوات:

1- جامعة الدول العربية، إدارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات، القاهرة،18 يونيو 2003.

2- خضري، محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان 2004.

3- سدي علي عن المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن: إدارة التغيير و مجتمع المعرفة – جامعة الزيتونة: الأردن- 21- 24 أفريل 2008.

4- سمير أبو الفتوح صالح و أحمد أبو الفتوح صالح ، "رؤية إستراتيجية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي و منظمات الأعمال الإلكترونية في المنطقة العربية "، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التـــحديات المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 16-18أبريل 2002.

5- صالح بن عبد الرحمن العجلان، القاعدة العلمية و التقنية في المملكة، الواقع و المأمول ، ورقة عمل مقدمة إلى معهد بحوث الطاقة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية.
6- عابد بن عابد العبدلي، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية (الواقع و التحديات، الآمال). بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2004.
7- عبد الخالق عبد الله، البعد السياسي للتنمية البشرية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 290، 2003.
8- عبد الغاني عماد التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 250 1999.
9- عبد القادر شارف،النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي- واقع صناعة البرمجيات الهندية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، في 2007/11/27.
10- علي الغامدي، عرض تجربة الاتصالات السعودية في مجال الأعمال الالكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى إدارة الوثائق الالكترونية 2005، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، 20- 11/21 /2005 .
11- كواش خالد و الزين منصوري، دور الابتكار التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف في 27 و 28/ 2007/11 .
12- محسن العربي،التعليم عن بعد لعلم المكتبات والمعلومات ،جامعة القاهرة،قسم المكتبات والمعلومات، 2006.
13- مرال توتليان، المرأة و العلوم والتكنولوجيا: البعد الاقتصادي موقع المرأة من تطور إقتصاد المعرفة، بحث مقدم إلى منتدى المرأة العربية و العلوم والتكنولوجيا، الجلسة الثانية، القاهرة: 2005/01/9، ص 11.
14- منى مؤتمن، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الإقتصاد المعرفي، بحث مقدم إلى إدارة البحث و التطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية ، أيلول 2003 .
15- نعمان العياش، التجارة الإكترونية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، 1999.

ه- الدوريات:

1- امارتياص، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة العدد 303 ، مايو 2004.
2- أمين محمود الشريف، مستقبل التربية اليونيسكو ، العدد 4 ، 1982.

3- انطوان زحلان، العرب والتحدي التقاني،المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، بيروت، العدد 263، 2001، ص 60.
4- توفيق عبد العزيز السويلم، لمادا لا نستفيد من الهند، مجلة تجارة الرياض، الرياض، العدد 499 ، أبريل2004.
5- حسن العليكم، الواقع التعليمي و الثقافي و الإعلامي في الوطن العربي.
www.hhalkimiedurea.com page visitée le : 12/02/2010.
6- حمد بن عبد الله اللحيدان، الإستثمار في مجال التقنية المتقدمة، جريدة الرياض، العدد 13535 2005/06/15 .
7- زايري بلقاسم و طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة، مجلة المستقبل العربي عدد ماي2003.
8- سانجيف جوبتا،الإنفاق العام على التنمية البشرية في مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1998.
9- صلاح سالم زرنوقة ، "قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة "، جريدة الأهرام ، 24 يناير2008 القاهرة
10- عهد نبهان سويلم، التجارة الإلكترونية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي للدراسات أفريل 2001،القاهرة.
11- مجلة عرين: ما هو إقتصاد المعرفة ؟ إفتتاحية إقتصادية للنادي العربي للمعلومات.
12- معن نسور، تطوير الموارد البشرية و إقامة إقتصاديات المعرفة و الإبتكار في الوطن العربي المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة نيويورك 2004.
13- منير شفيق: أوهام (الاقتصاد الجديد) و(التنمية البشرية) ، مقال اقتصادي في النسخة الإلكترونية لجريدة (الحياة اللندنية) بتاريخ2002/08/05 تاريخ الاطلاع 2010/7/6.
14- هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات، هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات و الاتصالات في المملكة العربية السعودية الرياض، الرياض.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- Alain Mingat & Karolin Winter (2002) : Education For All by 2015 , in Finance & Development , March 2002, Volume 39,Number 1.

2- Alegria Human Développement Report 1990 op; cit p 111 .

3- Ballay Jean-François, capitaliser et transmettre les savoir de l'entreprise collection de la direction des etudes et recherches d'électricité de France, Ed. Eyrolles, Paris , 1997.

4- Developing Malaysia into_a Knowledge-Based Economy.

5- Dufour J-F., Les NPI Asiatique, Dunod, Paris,1998.

6- Ghoufi A., Recherche scientifique et développement technologique en Algérie: Multidisciplinarité et synergie, in colloque international sur l'économie de la connaissance, U. Biskra, 12/13 Novembre 2005.

7- Houria Ouchalal, Hocine Khelfaoui et Yassine Ferfera, Situation de la R&D dans l'industrie algérienne. Cas de trois entreprises publiques (SONELGAZ, ENIEM, SAIDAL),2003.

8- Jean brilman, les meilleures pratiques de managemented.

9- Louis de Broglie : La valeur de la science ED., la BACONNIERE, Paris, 1998.P.68.

10- Paula De Mazi, Marcello Estevao et Laura Kodres (2001) : Une nouvelle économie ? , in Finance & Développement, Juin 2001, Volume 38, Numéro 2.

11- Pierre MUSSO, L'économie fondée sur le savoir (Knowledge-based economy), document sur WEB.

12- roger clarkK‹electronic commerce definitons.www.an .edu .au /people/roger. clarke/ ec / ecdef ns. html .page web visitee le: 12/09/2010.

13- Susan Judith Ship; Femmes et développement ; Département de science politique, Université du Québec à Montréal2003 www.unites.uqam.ca/iref/etudes/POL4022.pdf (Page consulting le 21/12/2010).

Les rapports :

1. Rapport mondial sur le développement humain 2000, op. cit, p 270.
2. Rapport mondial SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001; www.un.org, (Page consulting le : 21/12/2010).
3. Rapport mondial sur le développement humain 2003 ; OP CIT Page consulting le :21/12/2010.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- http : //www.c4arab.com/showac.php ? acid = 120

2- http://hdr.undp.org/statistics/data/country_fact_sheets/cty_fs_DZA_.html page visitée le : 28/12/2009.

3- http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/s03-wsis-doc-0004!!msw-a.doc 20.02.2004

4- www.bouteflika2009.com/arabe/content page visitée le: 10/02/2010.

5- الهند اليوم

. http/: www. alhindelyom.com

6- الديوان الوطني للإحصاء.

www.unic.org.dz

7- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية الأربعاء، 10 فبراير 2010.

8- النادي العربي لتقنيات المعلومات و الإعلام، ما هي الحكومة الإلكترونية.

WWW.AC4.MIT.ORG.03/09/2003

9- برنامج الحكومة الالكترونية، الإطار العام لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

www.yessergovsa/yefi asp

10- بسام نور : أساسيات التجارة الإلكترونية ، الموسوعة العربية للكمبيوتر و الانترنت ، 30أوت2002 .

www.c4arab.com page valide le : 10/07/2010.

11- جامعة التكوين المتواصل.

http://www.ufc-dz.net.

12- محمد دياب : (2003) اقتصاد المعرفة : أين نحن منه ؟ ، مقال اقتصادي 2003/10/23.

www.alriadh-np.com page visitée le: 12/06/2010

13- محمد دياب :(2003) اقتصاد المعرفة : أين نح ن منه ؟ ، مقال اقتصادي 2003/10/23.

www.alriadh-np.com page visitée le: 06/07/2010.

14- نبيل مرزوق :(2001) تحديات التنمية البشرية في سوريا ، مقال اقتصادي في الموقع الإلكتروني.

www.ettihad.net

15- وزارة التربية الوطنية، 2009.

www.meduction.edu.dz

16- وزارة الثقافة.

www.m-culture.gov.dz

وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات.

www.ansni 2.com

1) وزارة الموارد المائية.

www.mre.gov.dz page visitée le : 03/03/2010

الملاحق

استمارة بيان معلومات حول واقع مؤسسة اتصالات الجزائر – بوحدة تيارت–

بما أن الإنسان هو جوهر التنمية، و هاته الأخيرة هي معيار لتحقيق الاقتصاد المعرفي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و شبكة المعلومات العالمية الأنترنت.

وبما أن الاقنصاد الجديد يقوم على أربع دعائم ، ومن بينها البنى التحتية (الأنترنت، خطوط الهاتف الثابت).

إرتئينا أن نقوم بهذا الاستبيان لمجموعة من المواطنين بصفة عشوائية، من أجل تقديم صورة واضحة و دقيقة عن استراتيجيات التنمية البشرية ، و هذا بالتركيز على دور المعرفة من خلال مؤشر التعليم في نشر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، و تبيان دوره في درجة ربط الأفراد بشبكة المعلومات العالمية (الأنترنت).

أولا: معلومات شخصية

1- الجنس:

ذكر ☐

أنثى ☐

2- ما هي طبيعة النشاط الممارس

.....

3- ما هو مستواك الدراسي

ابتدائي ☐

ثانوي ☐

جامعي☐

ثانيا: معلومات متعلقة بنسب الاشتراك في الأنترنت

1- هل لديك جهاز للإعلام الآلي

نعم ☐

لا ☐

2- هل استفدت من مشروع أسرتك الذي أطلقته الدولة

نعم ☐

لا ☐

3- هل جهازك مربوط بالأنترنت

نعم ☐

لا ☐

4- هل الأنترنت تساهم في رفع مستواك المعرفي

نعم ☐

لا ☐

5- ما هو المنتوج الأنسب و الأفضل لديك

فوري ☐

أنيس ☐

ايزي ☐

ثالثا: معلومات متعلقة بأداء المؤسسة

1- ماهي المدة التي مضت على تعاملك مع اتصالات الجزائر

قصيرة ☐

متوسطة ☐

طويلة ☐

2- في حالة إذا كنتم لا تتعاملون مع المؤسسة ما الذي يمنعكم من ذلك

بغير حاجة للتعامل مع المؤسسة ☐

بحاجة و يمنعك الوضع المادي ☐

عدم الثقة بالمؤسسة ☐

عدم معرفتكم بالخدمات المقدمة ☐

بحاجة للتعامل معها ☐

3- ما رأيك في الخدمة المقدمة من حيث

السرعة: بسرعة فائقة ☐ بسرعة عادية ☐ تأخر بسيط ☐ تأخر كبير ☐

سعر الخدمة: مرتفع جدا ☐ مرتفع ☐ مناسب ☐

منخفض ☐

أسلوب التعامل: جيد جدا ☐ جيد ☐ معقول ☐

سيء

إجراءات التعامل: سهلة□واضحة سهلة □غير واضحة □ معقدة □

معقدة جدا □

مواعيد الاستقبال : مناسبة تا□ما مناسبة إلى حا□ما غير مناسبة

4- هل تتلقى أية معلومات عن خدمات المؤسسة

نعم□

لا□

5- ما رأيك في الوسائل التي من خلالها يمكن للمؤسسة أن تزيد من زبائنها

الاعلان□ أسلوب تعامل الموظ□ن

تنويع الخ□مات تخفيض الأسعار □

تسهيل الاجر□ت

6- هل تلبي المؤسسة انشغالاتك في مجال استخدام الأنترنت

نعم□

لا□

7- هل أنت راض على خدمات المؤسسة

نعم□

لا□

8- ما هي ايجابيات و سلبيات التعامل مع المؤسسة

الايجابيات	السلبيات
.....	.....
.....	.....
.....	.....

9- ما هي مقترحاتك لتحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة اتصالات الجزائر

.....

.....

.....

أ- المعلومات الشخصية

* الجنس

الجدول رقم: 27

	ذكور	إناث	المجموع
العدد	98	52	150
النسبة	65.33	34.66	100

* النشاط الممارس

جدول رقم: 28

بيان	طلبة جامعيين	تجار	أساتذة	بطالين	مقاولين	حرفين	المجموع
العدد	51	9	42	23	10	15	150
النسبة	34	6	28	15.33	6.66	10	100

* المستوى الدراسي

الجدول رقم: 29

المستوى الدراسي	ابتدائي	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	15	55	80	150
النسبة	10	36.33	53.33	100

ب- معلومات متعلقة بالاشتراك في الأنترنت

* انتشار أجهزة الإعلام الآلي

الجدول رقم: 30

	نعم	لا
العدد	125	25
النسبة	83.33	16.66

*عدد المستفدين من مشروع أسرتك

الجدول رقم: 31

	نعم	لا	المجموع
العدد	5	120	125
النسبة	4	96	100

*نسبة الربط أو التوصيل بالأنترنت

الجدول رقم: 32

	نعم	لا	المجموع
العدد	90	35	125
النسبة	72	28	100

* نسبة مساهمة الأنترنت في المستوى المعرفي

الجدول رقم: 33

	نعم	لا	المجموع
العدد	122	28	150
النسبة	81.33	18.66	100

*مدى تفضيل استخدام الأنترنت على التوثيق

الجدول رقم: 34

	الانترنت	التوثيق	المجموع
العدد	117	33	150
النسبة	78	22	100

*المنتوج الأنسب

الجدول رقم: 35

	أنيس	فوري	ايزي	المجموع
العدد	54	23	13	90
النسبة	60	25.55	14.44	100

ج- معلومات متعلقة بأداء مؤسسة اتصالات الجزائر:

*المدة التي مضت على تعاملك مع اتصالات الجزائر

الجدول رقم: 36

	قصيرة	متوسطة	طويلة	المجموع
العدد	113	21	16	150
النسبة	75.33	14	10.66	100

*في حالة ما إذا كنتم لا تتعاملون مع المؤسسة ما الذي يمنعكم من ذلك

الجدول رقم: 37

	بغير حاجة للتعامل مع المؤسسة	بحاجة و يمنعك الوضع المادي	عدم معرفتكم بالخدمات المقدمة	بحاجة للتعامل معها	المجموع
العدد	7	21	5	117	150
النسبة	4.66	14	3.33	78	100

*ما رأيك في الخدمة المقدمة من حيث

الجدول رقم: 38

	السرعة	سعر الخدمة	أسلوب التعامل	الاجراءات	مواعيد الاستقبال	المجموع
	تأخر كبير	مرتفع	معقول	سهلة وغير واضحة	مقبولة إلى حد ما	
العدد	53	27	17	43	10	150
النسبة	35.33	18	11.33	28.66	6.66	100

*تلقي المعلومات عن خدمات المؤسسة

الجدول رقم: 39

	نعم	لا	المجموع
العدد	52	98	150
النسبة	34.66	65.33	100

*الوسائل التي من خلالها يمكن للمؤسسة أن تزيد من عدد زبائنها.

الجدول رقم: 40

	الإعلان	تنويع الخدمات	تسهيل الإجراءات	أسلوب تعامل الموظفين	تخفيض الأسعار	المجموع
العدد	15	26	54	22	33	150
النسب	10	17.33	36	14.66	22	100

*مدى تلبية المؤسسة لانشغالات الزبائن في مجال استخدام الأنترنت

الجدول رقم: 41

	نعم	لا	المجموع
العدد	33	57	90
النسبة	36.66	63.33	100

* مدى الرضى على خدمات المؤسسة

الجدول رقم: 42

	نعم	لا	المجموع
العدد	62	68	150
النسبة	41.33	58.66	100